

No. 40787

**Netherlands
and
Kuwait**

**Convention between the Government of the Kingdom of the Netherlands and the
Government of the State of Knwait for the avoidance of double taxation and the
prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income (with protocol). The
Hague, 29 May 2001**

Entry into force: *23 April 2002 by notification, in accordance with article 30*

Authentic texts: *Arabic, Dutch and English*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Netherlands, 3 December
2004*

**Pays-Bas
et
Koweït**

**Convention entre le Gouvernement du Royaume des Pays-Bas et le Gouvernement de
l'État du Koweït tendant à éviter la double imposition et à prévenir l'évasion
fiscale en matière d'impôts sur le revenu (avec protocole). La Haye, 29 mai 2001**

Entrée en vigueur : *23 avril 2002 par notification, conformément à l'article 30*

Textes authentiques : *arabe, néerlandais et anglais*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Pays-Bas, 3 décembre 2004*

٦ - فيما يخص المواد ١٠ و ١١

أنه من المفهوم أن مصطلح أرباح الأسهم يشمل الدخل على أرباح السندات المشتركة.

٧ - فيما يخص المواد ١٠ و ١٢

إذا ما كان فرض الضريبة عند المنبع قد زاد عن مبلغ الضريبة المفروضة بموجب أحكام المادتين ١٠ و ١٢، فإن طلب استرجاع مبلغ الضريبة الزائد يجب أن يقدم إلى السلطة المختصة للدولة التي فرضت الضريبة، في مدة ثلاثة سنوات بعد نهاية السنة الميلادية التي فرضت فيها الضريبة.

٨ - فيما يخص المادة ١٦

أنه من المفهوم أن "مدير عام" "bestuurder" أو "وكيل مفوض" "Commissaris" لشركة هولندية يعني الأشخاص الذين تم تنصيبهم من قبل اجتماع عام لحاملي الأسهم أو من قبل أي كيان خاص آخر لمثل هذه الشركة وتم تحملهم مسؤولية المدير العام للشركة والإشراف العام ، تبعاً لذلك.

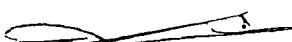
٩ - فيما يخص المواد ١٩ و ٢٣

من المفهوم أن أحكام الفقرة الفرعية (أ) من كلتا الفقرتين ١ و ٢ من المادة ١٩ من هذه الاتفاقية لا تمنع هولندا من تطبيق أحكام الفقرات الفرعية (أ) و (ب) من الفقرة ١ من المادة ٢٣ من هذه الاتفاقية.

إثباتاً لذلك قام الموقعون أدناه المفوضون حسب الأصول، بتوقيع هذه البروتوكول.

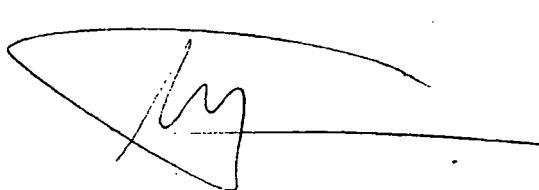
حرر في لاهاي في هذا اليوم التاسع والعشرون من شهر مايو ٢٠٠١ م الموافق ليوم السادس من شهر ربيع الأول ١٤٢٢ هـ من نسختين أصليتين باللغات الهولندية والعربية والإنجليزية وتكون كل النصوص الثلاث ذات حجية متساوية ، وفي حالة الاختلاف بين النص العربي والنص الهولندي يسود النص الإنجليزي.

عن
حكومة دولة الكويت



عبد المحسن يوسف الحنيف
وكيل وزارة المالية

عن
حكومة مملكة هولندا



ضريبي أقل من ١٠٪ من المبلغ الإجمالي لأرباح الأسهم ويجوز لهولندا بفرض ضريبة لا تزيد عن ١٠٪ من المبلغ الإجمالي لأرباح الأسهم.

٢ - ومع ذلك، فإنه من المفهوم أن الأحكام الواردة في الفقرة ١ المذكورة أعلاه لاتطبق إذا كانت أرباح الأسهم قد دفعت من قبل شركة مقيدة في هولندا وكان المالك المستفيد من أرباح الأسهم هي حكومة الكويت أو قسم سياسي فرعي أو سلطة محلية أو مؤسسة حكومية أو كيان حكومي مشترك كما هو معرف في الفقرة ٢ من المادة ٤ والذي تم تأسيسه في الكويت ، أو شركة مقيدة في الكويت وتتوفر إحدى الشروط التالية:

أ) يكون رأس مال الشركة المستلمة لأرباح الأسهم مملوكاً بالكامل من قبل حكومة الكويت أو أي قسم سياسي فرعي أو سلطة محلية أو هيئات حكومية تابعة لها أو كيان حكومي مشترك (بالحد الذي يخص المشاركة الكويتية في مثل هذا الكيان المعنى) كما هو معرف في الفقرة ٢ من المادة ٤؛ أو

ب) أن تكون أسهم في مثل هذه الشركة متداولة بشكل منتظم في سوق الكويت للأوراق المالية ؛ أو

ج-) تزاول الشركة المستلمة لأرباح الأسهم أنشطة تجارية أو أعمال في الكويت.

٣ - في حالة عدم اكتمال الشروط المذكورة أعلاه في الفقرة ٢ من قبل شركة، فإن أحكام الفقرة ١ المذكورة أعلاه أيضاً لاتطبق على مثل هذه الشركة إذا ما تمت الاتفاق بين السلطتين المختصتين للدولتين المتعاقدين، استناداً إلى المادة ٢٦ من هذه الاتفاقية، بأن هذه الشركة لم تتأسس أو تتوارد في الكويت فقط لغرض الاستفادة من الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ٢ من المادة ١٠ من هذه الاتفاقية وشريطة أن تكون الشركة المستلمة لأرباح الأسهم مقيدة في الكويت والمالك المستفيد من أرباح الأسهم.

٤ - بالرغم من أحكام الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٢ من المادة ١٠ ، فإن الدولة المتعاقدة التي تكون الشركة دائعة أرباح الأسهم مقيدة فيها ، يجوز لها إخضاع أرباح الأسهم للضريبة بالنسبة التي تحدد وفقاً للنظم المحلية في حالة إذا كان المالك المستفيد لأرباح الأسهم هو فرد ومقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى وأيضاً مقيناً في دولة ثالثة . ومع ذلك إذا كانت دولة متعاقدة والتي تكون الشركة دائعة أرباح الأسهم مقيدة فيها ، قد وقعت اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي مع دولة ثالثة في المعنى المذكور ، فإن الضريبة المفروضة على مدفوعات أرباح الأسهم يشترط ألا تزيد عن نسبة الضريبة المحددة على أرباح الأسهم المدفوعة إلى الأفراد وفقاً لنظر تلك الاتفاقية .

بروتوكول

عند التوقيع على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل بين مملكة هولندا ودولة الكويت، اتفق الموقعون على الأحكام التالية والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية:

١ - فيما يخص المادة ٢

من المفهوم أنه إذا فرضت الكويت ضريبة دخل على الأفراد ، فإن هذا النوع من الضريبة يكون مماثل كلياً أو تقريباً إلى الأنواع الضريبية المعنية في الفقرة ٤ من المادة ٢ .

٢ - فيما يخص المواد ٢٤، ٦٥، ٧، ٦٣

من المفهوم بأن حقوق استخراج واستكشاف الموارد الطبيعية المتواجدة في الدولة المتعاقدة فيما يتعلق قاع البحر وباطن الأرض لدولة متعاقدة مقصود به الأموال غير المنقولية متواجدة في تلك الدولة المتعاقدة وأن تعتبر الحقوق المذكورة حقوقاً متصلة بمتلكات المنشأة الدائمة في تلك الدولة علاوة على ذلك، أنه من المفهوم أن الحقوق المذكورة تشمل الحقوق في الفوائد أو للاستفادة من الأصول والتي تنشأ من هذا الاستخراج أو الاستكشاف.

٣ - فيما يخص المادة ٧

عند تحديد الأرباح النسبية للمنشأة الدائمة لمشروع تابع لدولة متعاقدة، فقط تلك الأرباح الناشئة عن أنشطة المنشأة الدائمة تتسب إلى المنشأة المذكورة وهذا يعني بالأخص الأرباح الناتجة عن مشروع أو منشأة دائمة أخرى تابعة أو لمشروع تابع والناشئة عن أنشطة خارج الدولة المتعاقدة التي توجد بها المنشأة الدائمة وليس لها صلة مباشرة مع نشاط تلك المنشأة الدائمة لا يجوز نسبها إلى تلك المنشأة الدائمة.

٤ - فيما يخص المواد ٧ و ١٤

المدفوعات المستلمة نظير خدمات فنية، بما في ذلك دراسات أو بحوث علمية، جيلوجية أو فنية في طبيعتها أو خدمات استشارية أو إشرافية، يمكن اعتبارها مدفوعات تطبق عليها أحكام المادتين ٧ و ١٤، حسبما تقتضي الحال.

٥ - فيما يخص المادة ١٠

١ - من المفهوم فيما يخص أرباح الأسهم المعنية في الفقرة الفرعية أ) من الفقرة ٢ من المادة ١٠ والمدفوعة من قبل شركة مقيدة في هولندا، والتي طبقاً لقانون الضريبة المطبق في الكويت على تلك أرباح الأسهم في الكويت سوف ينتج عن تحمل عبء

إشهاداً لذلك قام الموقعون أدناه المفوضون حسب الأصول بتوقيع هذه الاتفاقية.

حررت في لاهي في هذا اليوم التاسع والعشرون من شهر مايو ٢٠٠١ الموافق ليوم السادس من شهر ربيع الأول من نسختين أصلتين باللغات الهولندية والعربية والإنجليزية وتكون كل النصوص الثلاث ذات جدية متساوية ، وفي حالة الاختلاف بين النص العرسي والنص الهولندي يسود النص الإنجليزي.

عن

حكومة دولة الكويت

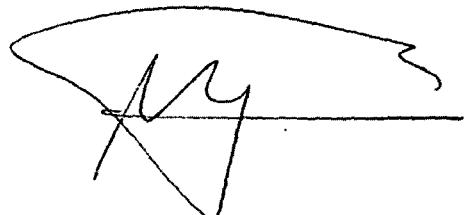


عبد المحسن يوسف العنيف

وكيل وزارة المالية

عن

حكومة مملكة هولندا



٣٠
النفاذ

١ - تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول في اليوم الثالثين الذي يلي تاريخ آخر إخطار تقدم به أي من الحكومتين للأخرى باستيفاء المتطلبات الدستورية الازمة في أيّاً من الدولتين، وتطبق أحكامها في كلتا الدولتين المتعاقدتين:

(أ) بالنسبة للضرائب التي تخصم عند المنبع، فيما يتعلق بالمبالغ المدفوعة في أو بعد اليوم الثالثين بعد تاريخ التي تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ؛

(ب) بالنسبة للضرائب الأخرى، فيما يتعلق بالفترات الضريبية التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من يناير من السنة الميلادية التي تعقب السنة التي دخلت فيها الاتفاقية حيز النفاذ.

٢ - بالرغم من أحكام الفقرة ١ ، يجوز لإقليم دولة متعاقدة أن يختار بتطبيق أحكام هذه الاتفاقية ابتداء من ١ يناير ٢٠٠١ .

٣١
الإنهاء

تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة خمس سنوات وتستمر بعد ذلك سارية المفعول لمدة أو لمدد مماثلة ما لم تخطر إحدى الدولتين المتعاقدتين الأخرى كتابة قبل ستة أشهر من انتهاء المدة الأولية أو أي مدة لاحقة، عن نيتها في إنهاء الاتفاقية وفي مثل هذه الحالة ، يتوقف سريان الاتفاقية في كلتا الدولتين المتعاقدتين :

(أ) فيما يتعلق بالضرائب المخصوصة عند المنبع ، على المبالغ التي دفعت أو تم اعتمادها في أو بعد اليوم الأول من يناير من السنة الميلادية للسنة اللاحقة التي يتم فيها تقديم إخطار الإنهاء ؛ و

(ب) فيما يتعلق بالضرائب الأخرى، على الفترات الضريبية التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من يناير من السنة الميلادية للسنة اللاحقة والتي يتم فيها تقديم إخطار الإنهاء .

٢٨

أحكام متنوعة

- ١ - يجب أن لا تفسر أحكام هذه الاتفاقية على أنها تقيد بأي حال أي استبعاد أو إعفاء أو تخفيض أو إضافة أو علاوة أخرى منوحة الآن أو تمنح في المستقبل أو بموجب أية ترتيبات ضريبية خاصة متعلقة بالتعاون الاقتصادي أو الفني بين الدولتين المتعاقدتين.
- ٢ - يجوز للسلطات المختصة لأي من الدولتين المتعاقدتين أن تصدر لوانح لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية وتبلغ الدولتان بعضهما البعض بهذه اللوانح المتبعة.

٢٩

الامتيازات الدبلوماسية والقنصلية

- ١ - لن يؤثر نص في هذه الاتفاقية على الامتيازات المالية المنوحة لأعضاءبعثة الدبلوماسية أو القنصلية بموجب القواعد العامة لقانون الدولي أو بموجب أحكام اتفاقيات خاصة.
- ٢ - لأغراض هذه الاتفاقية فإن الفرد، الذي هو عضو بعثة دبلوماسية أو قنصلية لدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو دولة ثالثة ومن مواطني الدولة المرسلة، فإنه يعتبر مقيماً في الدولة المرسلة إذا ما خضع لنفس الالتزامات فيما يتعلق بالضرائب على الدخل كما هو الحال بالنسبة للمقيمين في تلك الدولة.
- ٣ - لاتطبق هذه الاتفاقية على المنظمات الدولية وأجهزتها وموظفيها وكذلك أعضاءبعثات الدبلوماسية أو القنصلية من دولة ثالثة، يكونون متواجدين في دولة متعاقدة، إذا لم يكونوا قد خضعوا إلى نفس الالتزامات بما يخص الضرائب على الدخل بالنسبة للمقيمين في تلك الدولة.

٢٧ مادة

تبادل المعلومات

١ - يتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين أن تتبادل المعلومات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو القوانين المحلية للدولتين المتعاقدتين فيما يخص الضرائب النسبي المغطاة بهذه الاتفاقية بالحد الذي لا تتفاوض الضرائب المشمولة مع هذه الاتفاقية ولا تتفاوض مادة تبادل المعلومات بالمادة ١، تعامل أي معلومات تتلقاها دولة متعاقدة باعتبارها سرية على نفس النحو الذي يتم عليه الحصول على المعلومات وفقاً للقوانين المحلية لتلك الدولة، ويتم إفشاءها فقط للأشخاص أو السلطات (بما في ذلك المحاكم والهيئات الإدارية) التي تعمل في مجال تدبير أو تحصيل أو تنفيذ أو إقامة الدعوى فيما يختص بالضرائب المشمولة بهذه الاتفاقية أو البت فيها ويستخدم هؤلاء الأشخاص أو السلطات تلك المعلومات فقط لمثل هذه الأغراض، ويجوز لهم إفشاء المعلومات في إجراءات المحكمة العلنية أو في الأحكام القضائية.

٢ - لا يجوز بأي حال تفسير أحكام الفقرة ١ بما يؤدي إلى إلزام الدولة المتعاقدة:

أ) بتنفيذ إجراءات إدارية مخالفة للقوانين أو الإجراءات الإدارية فيها أو بالدولة المتعاقدة الأخرى؛

ب) بتقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها بموجب القوانين أو النظم الإدارية المعتادة فيها أو في الدولة المتعاقدة الأخرى؛

ج-) بتقديم معلومات من شأنها إفشاء أي أسرار تجارية أو اقتصادية أو صناعية أو معلومات تجارية أو سر المهني أو عملية تجارية أو تقديم معلومات قد يكون الكشف عنها مخالف لسياسة عامة (نظام عام).

٣ - يجوز لأي من الدولتين المتعاقدتين بالإقصاص لهيئة التحكيم، والمنشأة تحت أحكام الفقرة ٥ من المادة ٢٦، إذا كانت تلك المعلومات ضرورية لمساعدة أنظمة التحكيم. وتكون تلك المعلومات خاضعة لأحكام الفقرة ٢ من هذه المادة. ويُخضع أعضاء هيئة التحكيم إلى مقتصرات عدم الإفشاء المنكورة في الفقرة ١ من هذه المادة استناداً للمعلومات المعلنة.

٢٦ مادة**إجراءات الاتفاق المتبادل**

- ١ - حيثما يعتبر شخص أن إجراءات إحدى الدولتين المتعاقدتين أو كليهما تؤدي أو سوف تؤدي بالنسبة له إلى فرض ضريبة لاتفاق مع أحكام هذه الاتفاقية، فيمكنه، بصرف النظر عن وسائل المعالجة المنصوص عليها في القانون المحلي لكلا الدولتين أن يعرض قضيته على السلطة المختصة التابعة للدولة المتعاقدة التي يقيم فيها أو إذا ما اندرجت قضيته تحت الفقرة ١ من المادة ٢٥ فيمكن عرض قضيته أمام السلطة المختصة التابعة للدولة المتعاقدة التي يكون من مواطنيها ويجب أن تعرض القضية خلال ثلاث سنوات من أول إخطار بالإجراء الذي أدى إلى فرض ضريبة لاتفاق مع أحكام هذه الاتفاقية.
- ٢ - يتعين على السلطة المختصة، إذا بدا لها الاعتراض مسوغاً وإذا لم تكن هي ذاتها قادرة على التوصل إلى حل مرض، أن تسعى إلى تسوية القضية عن طريق الاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة بالدولة المتعاقدة الأخرى، بهدف تجنب فرض ضريبة لاتفاق مع هذه الاتفاقية، أي اتفاق يتم التوصل إليه يجب تفيذه دون النظر لأي مدد زمنية تفرض من خلال القانون المحلي التابع للدولتين المتعاقدتين.
- ٣ - يتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين أن تسعى عن طريق الاتفاق المتبادل فيما بينهما لتنزيل أي صعوبات أو غموض ينشأ فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية، كما يجوز لها التشاور فيما بينهما لإلغاء الازدواج الضريبي في الحالات التي لم ترد في الاتفاقية.
- ٤ - يجوز أن تتصل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين مع بعضهما البعض مباشرة بغرض التوصل إلى إتفاق فيما يتعلق بمضمون الفقرات المتقدمة.
- ٥ - في حالة نشوء أي مشكلة أو شك فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ويتذرر حلها من قبل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين بإجراء اتفاق متبادل بين الأطراف بمقتضى الفقرات السابقة من هذه المادة خلال سنتين من نشوء الخلاف، يجوز إحاله موضوع الخلاف للتحكيم بطلب من إحدى الدولتين المتعاقدتين بأخذ كل حالة على حدة، مالم توافق السلطات المختصة على إجراء تسوية بديلة، وشريطة موافقة دافع أو داعي الضريبة المعنيين كتابة على التزامهم بقرار هيئة التحكيم. ويكون قرار هيئة التحكيم في كل قضية محددة ملزماً لكلتا الدولتين المتعاقدتين وكذلك دافع أو داعي الضريبة المعنيين بذلك القضية .

مشروعات أخرى مثيلة يكون رأس مالها مملوكاً كلياً أو جزئياً أو مسيطرأً عليها، بشكل مباشر أو غير مباشر، من قبل واحد أو أكثر من مقيمي أية دولة ثالثة.

٤ - يجب أن لا يفسر ماجاء في هذه المادة على أنه يضع إلزاماً قانونياً على أي دولة متعاقدة بأن يشمل المقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى بميزة أية معاملة أو تفضيل أو امتياز قد يمنح لأي دولة ثالثة أو للمقيمين فيها بموجب تكون اتحاد حمركي أو اتحاد اقتصادي أو منطقة تجارة حرة أو أي ترتيب إقليمي أو شبه إقليمي يتعلق كلياً أو أساساً بالضرائب أو انتقال رؤوس الأموال التي قد تكون الدولة المتعاقدة المذكورة أو لا طرفاً فيها.

٥ - باستثناء الأحوال التي تطبق فيها أحكام الفقرة ١ من المادة ٩ ، الفقرة ٥ من المادة ١١ ، أو الفقرة ٦ من المادة ١٢ ، تكون الفائدة والانتسادات والمدفوعات الأخرى المدفوعة من قبل مشروع تابع لدولة متعاقدة لمقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى بغرض تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة لذلك المشروع قابلة للخصم تحت نفس الظروف كما لو كانت قد دفعت لمقيم في الدولة المذكورة أولاً . وبالمثل أي ديون على مشروع في دولة متعاقدة مستحقة لمقيم بالدولة المتعاقدة الأخرى ، تخصم وفقاً لنفس الشروط كما لو كان تم التعاقد عليها مع مقيم بالدولة المذكورة أولاً .

٦ - المساهمات المدفوعة من أو بالنيابة، عن فرد من الأفراد مقيم في الدولة المتعاقدة إلى نظام تقاعدي معترف به لأغراض الضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى تعامل بالمثل لأغراض الضريبة في الدولة المذكورة أولاً كمساهمة مدفوعة لنظام تقاعد معترف بها لأغراض الضريبة في الدولة المذكورة أعلاه ، ولكن بشرط

أ) أن يكون الشخص مساهماً في مثل نظام التقاعد ، قبل أن يصبح مقيماً في الدولة المذكورة أولاً ؛ و

ب) أن توافق السلطة أو الجهة المختصة في الدولة المذكورة أولاً على أن نظام التقاعد مطابق لنظام تقاعد معترف به لأغراض الضريبة من قبل تلك الدولة.

لأغراض هذه الفقرة، يشمل "نظام التقاعد" نظام تقاعد يتم تأسيسه طبقاً لنظام تأمينات اجتماعية عامة .

٧ - يعني مصطلح "ضريبة" في هذه المادة الضرائب موضوع هذه الاتفاقية.

من مركز ثابت في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا استمرت أنشطة عبر البحار المعنية لمدة ٣٠ يوماً أو أكثر.

٦ - الرواتب، والأجور وغيرها من المكافآت الأخرى المماثلة التي يتقاضاها مقيم في دولة متعاقدة والخاصة بعمل متعلقة بأنشطة عبر البحار الناتجة من خلال مؤسسة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، وفي حدود مزاولة العمل في المناطق البحرية التابعة للدولة الأخرى، تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

٧ - في حالة إبراز دليل مستندي على دفع الضريبة في الكويت عن عناصر الدخل الخاضع للضريبة في الكويت وفقاً للمادة ٧ والمادة ١٤ فيما يتعلق بالفقرة ٣ والفقرة ٥ على التوالي من هذه المادة، والفقرة ٦ من هذه المادة، تلتزم هولندا بمنح تخفيض من صرائفها يحسب وفقاً للقواعد المنصوص عليها في الفقرة الفرعية ب) من الفقرة ١ من المادة ٢٣.

٢٥ عدم التمييز

١ - لا يخضع مواطنو دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لأية ضريبة أو أية متطلبات تتعلق بها، تكون مغایرة أو أكثر عبئاً من الضريبة والمتطلبات المتعلقة بها والتي يخضع أو يجوز أن يخضع لها مواطنو تلك الدولة المتعاقدة الأخرى في نفس الظروف ، وخاصة فيما يتعلق بالإقامة . ويطبق ذلك الحكم على الرغم من أحكام المادة ١ أيضاً على الأشخاص غير المقيمين في إحدى أو كلتا الدولتين المتعاقدتين .

٢ - يجب أن لاتجيبي الضريبة التي تفرض على المنشأة الدائمة لمشروع تابع لدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى بطريقة تكون أقل رعاية عمما يفرض على مشاريع تابعة لدولة ثالثة تباشر نفس الأنشطة في نفس الظروف و يجب أن لا يفسر هذا الحكم على أنه يلزم دولة متعاقدة بأن تمنح مقيمي الدولة المتعاقدة الأخرى أية علاوات شخصية، أو إعفاءات أو خصومات لأغراض الضريبة بسبب الوضع المدني أو المسؤوليات العائلية والتي قد تمنع لمقيميها.

٣ - مشروعات الدولة المتعاقدة التي يملك رأس مالها كلياً أو جزئياً أو يسيطر عليه، بشكل مباشر أو غير مباشر ، من قبل واحد أو أكثر من مقيمي الدولة المتعاقدة الأخرى، لن تخضع في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً لأية ضرائب أو متطلبات متعلقة بها تختلف أو يمكن أن تكون أكثر عبئاً من الضرائب والمتطلبات المتعلقة بها التي قد تخضع لها

٢ - في هذه المادة يقصد بمصطلح "الأنشطة عبر البحار" الأنشطة التي تتم في المناطق البحرية فيما يتعلق بأعمال استكشاف أو استغلال أو الانتفاع من قاع البحر وباباطن الأرض وموارد الطبيعة، الواقعة في دولة متعاقدة .

٣ - مع مراعاة الفقرة ٤ من هذه المادة، أن المشروع الخاص بالدولة المتعاقدة الذي يزاول أنشطة عبر البحار في الدولة المتعاقدة الأخرى، يعتبر أنه يزاول أعمالاً فيما يتعلق بـ تلك الأنشطة، في تلك الدولة الأخرى من خلال مؤسسة دائمة تتخذ فيها مقرأ لها مسالم تكون أنشطة عبر البحار المعنية تنفذ في الدولة الأخرى لمدة أو مدد لا تزيد في مجموعها عن ٣٠ يوماً في أي فترة ممتدة ١٢ شهراً.

لأغراض هذه الفقرة :

١) عند مزاولة مشروع لأنشطة عبر البحار في الدولة المتعاقدة الأخرى بالاشتراك مع مشروع آخر واستمر هذا المشروع الآخر كجزء من نفس المشروع فسيتضمن الأنشطة عبر البحار التي تتم أو كانت تتم من قبل المشروع المنكور أولاً وكانت مدة إكمال الأنشطة المنكورة أعلاه من قبل المؤسستين مجتمعتين تزيد عن ٣٠ يوماً، فإن كل مؤسسة تعتبر تزامن الأنشطة الخاصة بها لمدة تتجاوز ٣٠ يوماً في فترة ممتدة ١٢ شهراً؛

ب) يعتبر المشروع ذو علاقة بمشروع آخر إذا كان أحدهما يملك بصورة مباشرة أو غير مباشرة مالياً عن ثالث رأس مال المشروع الآخر أو إذا كان شخص يملك بصورة مباشرة أو غير مباشرة مالاً يقل عن ثالث رأس مال كلتي المؤسستين.

٤ - ومع ذلك، لأغراض الفقرة ٣ من هذه المادة المصطلح "أنشطة عبر البحار" سوف تعتبر لاتشمل:

أ) أي نشاط أو مجموعة من الأنشطة المشار إليها في الفقرة ٥ من المادة ٥؛

ب) أعمال السحب أو الرسو بواسطة السفن المعدة خصيصاً لذلك الغرض وأي أنشطة أخرى بواسطة مثل هذه السفن؛

ج-) نقل التجهيزات أو الأفراد بواسطة السفن أو وسائل النقل الجوي في المجالات الدولية .

٥ - مقيم في الدولة المتعاقدة والذي يزاول أنشطة عبر البحار في الدولة المتعاقدة الأخرى، وتشمل أنشطة مهنية أو أنشطة أخرى ذات صفة مستقلة، يعتبر وكأنه يزاول تلك الأنشطة

الضريبة المدفوعة في الكويت عن تلك العناصر من الدخل ، ولكن لا تتجاوز المبلغ المخصوم المسموح به إذا كانت تلك عناصر الدخل المشمولة هكذا على عناصر الدخل الوحيدة المغفاة من ضريبة هولندا بموجب أحكام القانون الهولندي لتجنب الازدواج الضريبي .

د) بالرغم من أحكام الفقرة الفرعية ب) من الفقرة ١ من هذه المادة ، تسمح هولندا بخصم من الضريبة الهولندية ما يعادل الضريبة المدفوعة في الكويت على عناصر الدخل بموجب المادة ٧ ، الفقرة ٥ من المادة ١٠ ، الفقرة ٣ من المادة ١١ ، الفقرة ٤ من المادة ١٢ ، المادة ١٤ والفقرة ٢ من المادة ٢٢ من هذه الاتفاقية والتي تكون خاضعة للضريبة في الكويت إلى الحد الذي تكون فيه تلك العناصر متضمنة في القاعدة المشار إليها في الفقرة الفرعية أ) من الفقرة ١ ، إذا كان من الممكن بموجب أحكام القانون الهولندي بتجنب الازدواج الضريبي أن تسمح بإجراء خصم من الضريبة الهولندية ما يعادل الضريبة المدفوعة في الدولة الأخرى على تلك العناصر من الدخل . وسوف يحسب هذا الخصم وفقاً لأحكام الفقرة الفرعية (ج) من الفقرة ١ من هذه المادة .

٢ - في حالة الكويت، يتم تجنب من الازدواج الضريبي على الوجه التالي:

عندما يحصل مقيم في الكويت على دخل يجوز طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية، إخضاعه للضريبة في كل من هولندا والكويت، فإن الكويت تسمح بخصم من الضريبة على دخل ذلك المقيم، مبلغاً مساوياً لضريبة الدخل المدفوعة عن ذلك المقيم في هولندا .

ومع ذلك، فإن هذا الخصم يجب أن لا يتجاوز ذلك الجزء من الضريبة على الدخل المحنسب قبل منح الخصم والمنسوب، حسبما تقتضي الحالة، إلى بنود ذلك الدخل الذي يجوز إخضاعه للضريبة في هولندا.

٢٤

الأنشطة عبر البحار

١ - تطبق أحكام هذه المادة بصرف النظر عن آلية أحكام أخرى منصوص عليها بهذه الاتفاقية غير أن هذه المادة لاتتطبيق على الأنشطة عبر البحار الخاصة بشخص و التي تعتبر بالنسبة لذلك الشخص بمثابة مؤسسة دائمة وفقاً لأحكام المادة ٥ أو مركز ثابت وفقاً لأحكام المادة

٢ - لا تطبق أحكام الفقرة ١ على دخل ، خلاف الدخل من الأموال غير المنقوله حسبما عرفته الفقرة ٢ من المادة ٦ إذا كان المستفيد من هذا الدخل ، وهو مقيم في دولة متعاقدة يزاول عملًا في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة يقع فيها ، أو يؤدي في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من مركز ثابت يقع فيها ، ويكون الحق أو الأموال التي يدفع هذا الدخل بخصوصها مرتبطة إرتباطاً فعلياً بمثل تلك المنشأة الدائمة أو المركز الثابت . وفي تلك الحالة تطبق أحكام المادة ٧ أو المادة ١٤ حسبما تكون الحاله .

مادة ٢٣

الإعفاء من الازدواج الضريبي

١ - في حالة هولندا ، يتم تجنب الازدواج الضريبي على الوجه التالي :

أ) يجوز لهولندا عند فرض الضرائب على مقيمها أن تضمن القواعد التي تفرض على أساسها هذه الضرائب عناصر الدخل التي قد تفرض عليها ضرائب في الكويت بموجب هذه الاتفاقية .

ب) ومع ذلك، في الحالات التي يحصل مقيم في هولندا على عناصر دخل تكون خاضعة للضريبة في الكويت بموجب المادة ٦ والمادة ٧ والفقرة ٥ من المادة ١٠ والفقرة ٣ من المادة ١١ أو الفقرة ٤ من المادة ١٢ والفترتين ١ أو ٢ من المادة ١٣ أو المادة ١٤ الفقرة ١ من المادة ١٥ والفترتين ١ (الفقرة الفرعية أ) و ٢ (الفقرة الفرعية أ) من المادة ١٩ والفقرة ٢ من المادة ٢٢ من هذه الاتفاقية وتكون عناصر الدخل تلك متضمنة في القاعدة المشار إليها في الفقرة الفرعية أ من الفقرة ١ ، فيتعين على هولندا إعفاء عناصر الدخل تلك بإعطاء خصومات من الضريبة . وهذه الخصومات سوف تتحسب بالانسجام مع أحكام قانون هولندا لتجنب الازدواج الضريبي . ولتحقيق ذلك الغرض ، عناصر الدخل المذكورة تكون من ضمن المبلغ الإجمالي لعناصر الدخل المغفاة من ضريبة الكويت تحت تلك الأحكام .

ج) كذلك ، هولندا سوف تسمح بخصم من الضريبة الهولندية المحسوبة لعناصر الدخل المحسوبة هكذا في الفقرة ٢ من المادة ١٠ الفقرة ٢ من المادة ١٢ والفقرة ٥ من المادة ١٣ والمادة ١٦ والمادة ١٧ والفترتين ٢ و ٣ من المادة ١٨ من هذه الاتفاقية والتي تكون خاضعة للضريبة في الكويت والتي تشمل كقلعة المشار إليها في الفقرة الفرعية أ من الفقرة ١ . ويكون المبلغ المخصص يعادل

٢٠ مادة

المدرسوون والباحثون

الفرد الذي يكون - أو كان - قبل زيارته مباشرة لدولة متعاقدة مقيناً في الدولة المتعاقدة الآخر ، والذي يتواجد في تلك الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً ، بدعوة من حكومتها أو جامعة أو كلية أو مدرسة أو متحف أو آية مؤسسة ثقافية في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً ، أو بموجب برنامج رسمي للتبادل الثقافي لمدة لا تزيد عن سنتين متتاليتين لغرض التدريس أو إلقاء المحاضرات أو عمل الأبحاث في أي من تلك المؤسسات ، يعفي من الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فيما يتعلق بالمكافآت من هذا النشاط ، شريطة أن تكون مدفوعات المكافآت المتحصلة له ناتجة من مصدر خارج تلك الدولة المتعاقدة.

٢١ مادة

الطلاب

١ - المدفوعات التي يحصل عليها الطالب أو المتدرب المهني الذي يكون أو كان قبل زيارته لدولة متعاقدة مقيناً في الدولة المتعاقدة الأخرى وتتواجد في الدولة المذكورة أولاً لغرض تعليمه أو تربيته فإن البالغ المدفوعة لغرض معيشته أو دراسته أو تربيته لاتخضع للضريبة في تلك الدولة ، شريطة أن تكون هذه المبالغ ناشئة من مصادر خارج تلك الدولة.

٢ - أما بالنسبة للمنح والمنح الدراسية والمكافآت مقابل وظيفة في دولة متعاقدة لسماشـلها الفقرة ١ ، فالطالب أو المتدرب المهني الموصوف في الفقرة ١ ، في حالة أنه مقيم في تلك الدولة ، يمنع إضافة إلى ذلك خلال دراسته أو تربيته نفس الإعفاءات أو التخفيفات أو الخصومات فيما يخص الضرائب الممنوحة للمقيمين في تلك الدولة المتعاقدة .

٢٢ مادة

الدخل الآخر

١ - بنود دخل المقيم في دولة متعاقدة ، أياً كان من شأنها ، والتي لم تتناولها المواد السابقة من هذه الاتفاقية ، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة .

٧ - يتحدد إذا ما كان المعاش التقاعدي أو المكافآت الأخرى المماثلة تخضع لهذه المادة أو المادة ١٩ ومدى هذا الخضوع بطبيعة الخدمة السابقة ، سواء خاصة أو حكومية ، والتي تم من خلالها البناء لاستحقاق ذلك الجزء من المعاش التقاعدي أو المكافآت الأخرى المماثلة .

١٩ **الخدمة الحكومية**

١ - أ) الرواتب والأجور والمكافآت المشابهة ، ماعدا المعاشات التقاعدية ، التي تدفعها دولة متعاقدة أو قسم سياسي فرعى أو سلطة محلية تتبع لها إلى فرد مقابل خدمات قام بها لتلك الدولة أو للقسم الفرعى أو للسلطة تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.

ب) ومع ذلك، فإن مثل هذه الرواتب والأجور والمكافآت المشابهة تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كانت الخدمات قد تم أداؤها في تلك الدولة وكان الفرد مقيماً في تلك الدولة وتتوفر، فيه أحد الشروط التالية:

(١) كان أحد مواطنى تلك الدولة.

(٢) لم يصبح مقيماً في تلك الدولة فقط لغرض تقديم الخدمات.

٢ - أ) أي معاش تقاعدي يدفع من قبل دولة متعاقدة أو من صناديق أنسانها لتلك الدولة المتعاقدة أو قسم سياسي فرعى أو سلطة محلية تتبع لها إلى فرد مقابل خدمات قام بها لتلك الدولة أو القسم الفرعى أو للسلطة، يخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.

ب) ومع ذلك، فإن مثل هذا المعاش التقاعدي يخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان الفرد مواطناً ومتقيناً في تلك الدولة.

٣ - تطبق أحكام المواد ١٥ ، ١٦ و ١٨ على الرواتب والأجور والمكافآت المماثلة والمعاشات، التقاعدية المتعلقة بتأدية خدمات مرتبطة بأعمال تمت مزاولتها من قبل دولة متعاقدة أو قسم سياسي فرعى أو سلطة محلية تتبع لها.

ب) إذا كان هذا المعاش التقاعدي أو المكافأة المماثلة الأخرى أو الراتب السنوي في الدولة المتعاقدة والذي يكون مستلزم المعاش التقاعدي مقيماً لا تطبق عليه الضريبة في المفهوم العام بالنسبة للدخل الناشئ من خدمات شخصية مستقلة ، أو أقل من ٩٠ بالمائة من إجمالي مبلغ المعاش التقاعدي أو المكافأة المماثلة الأخرى أو الراتب السنوي مفروض عليه الضريبة ؛ و

ج) إذا كان إجمالي المبلغ للمعاشات التقاعدية أو المكافآت المماثلة الأخرى أو الرواتب السنوية أو أي معاشات ومدفوغات دفعت تحت أحكام نظام التأمينات الاجتماعية لدولة متعاقدة ، في أي سنة ميلادية تجاوز المبلغ ٢٠٠٠٠ يورو .

٣ - بالرغم من أحكام الفقرتين ١ و ٢ ، إذا كان هذا المعاش التقاعدي أو المكافآت الأخرى المماثلة لا تدفع بشكل طبيعي ومنتظم ومدفوعة بغض خدمة سابقة في الدولة المتعاقدة الأخرى وقد دفعت قبل تاريخ بداية المعاش التقاعدي ، أو إذا دفع مبلغ إجمالي محدد بدلاً عن الحق في الراتب السنوي قبل اليوم الذي يبدأ فيه ذلك الراتب السنوي ، فإن تلك المدفوغات أو المبلغ الإجمالي المحدد يجوز أيضاً أن يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الذي ينشأ فيها .

٤ - المعاش التقاعدي أو المكافآت الأخرى المماثلة أو الراتب السنوي يعتبر قد نتج في الدولة المتعاقدة إذا كانت المساهمات أو المدفوغات متعلقة بالمعاش التقاعدي أو المكافآت الأخرى المماثلة أو الراتب السنوي ، أو المستحقات المستلمة منه قد انطبقت عليها تسهيلات ضريبية في الدولة . تحويل المعاش التقاعدي من صندوق التقاعد أو من شوكة تأمين في الدولة المتعاقدة إلى صندوق التقاعد أو إلى شركة تأمين في دولة أخرى لا يمنع بأي شكل من الأشكال الحق في فرض الضريبة في الدولة المذكورة أولاً بموجب هذه المادة .

٥ - على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين أن تقوم بالاتفاق المتبادل بينهما لتسوية طريقة تطبيق الفقرة ٢ . وأيضاً تحديد التفاصيل المطلوب تقديمها من قبل المقيم لدولة متعاقدة لأغراض تطبيق الاتفاقية في الدولة المتعاقدة الأخرى وبالتحديد لمعرفة إذا ما كانت الشروط المذكورة في الفقرات الفرعية (أ) ، (ب) و (ج) من الفقرة ٢ قد تم تنفيذها .

٦ - تعني عبارة "راتب سنوي" مبلغاً محدوداً يستحق الدفع للفرد بصورة دورية وفي أوقات محددة خلال سنوات حياته أو خلال فترة محددة أو يمكن تحديدها بموجب التزام بتسديد المدفوغات مقابل تعريف كاف وكامل من المال أو ما يعادله.

٢ - حيّثما يستحق دخل ، مقابل أنشطة شخصية زاولها فنان أو رياضي بصفته المذكورة ، ليس للفنان أو الرياضي نفسه ، ولكن لشخص آخر ، فإن ذلك الدخل ، وبالرغم من أحكام المواد ٧ و ١٤ و ١٥ يجوز إخضاعه للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تتم فيها ممارسة أنشطة الفنان أو الرياضي .

٣ - لا تطبق أحكام الفقرتين ١ و ٢ على المكافآت أو الأرباح أو الرواتب أو الأجر أو الدخول المماثلة المتحصلة لفنانين أو رياضيين مقيمين في دولة متعاقدة من نشاطات في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كانت زيارتهم لتلك الدولة المتعاقدة قد تمت بدعم أساسي من الأموال العامة للدولة المتعاقدة الأخرى ، بما فيها الأموال الخاصة بأي قسم سياسي فرعي أو سلطة محلية أو كيان قانوني لها . ولا تطبق أيضاً أحكام الفقرتين المذكورتين على الدخل الناتج من منظمة خيرية لمثل هذه النشاطات شريطة ألا يكون جزءاً من دخلها مدفوعاً إلى أو متوفراً لتحقيق مصلحة شخصية لمالكى أو مؤسسي أو أعضاء تلك المنظمة الخيرية .

١٨

المعاشات التقاعدية والرواتب السنوية ومدفوّعات التأمينات الاجتماعية

١ - مع مراعاة أحكام الفقرة ٢ من المادة ١٩ ، فإن المعاشات التقاعدية والمكافآت الأخرى المماثلة التي تدفع لمقيم في دولة متعاقدة مقابل خدمة سابقة وأي رواتب سنوية تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة وأي معاشات تقاعدية ومدفوّعات أخرى دفعت بموجب أحكام نظام التأمينات الاجتماعية لدولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى .

٢ - على الرغم من أحكام الفقرة ١ ، المعاش التقاعدي أو أية مكافأة أخرى مماثلة ، الراتب السنوي ، أو أي معاش تقاعدي أو مدفوّعات أخرى دفعت بموجب أحكام نظام التأمينات الاجتماعية لدولة متعاقدة ، يجوز أيضاً إخضاعها للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ بها ، وفقاً لقوانين تلك الدولة .

(ا) إذا كان المعاش التقاعدي أو المكافآت الأخرى المماثلة أو الراتب السنوي في الدولة المتعاقدة والتي تنشأ بها معفية من الضرائب ، أو إذا كانت المساهمات المتعلقة بالمعاش التقاعدي أو المكافآت الأخرى المماثلة أو الراتب السنوي لبرنامج المعاشات التقاعدية أو شركة تأمين قد خصمت في الماضي عند احتساب ضريبة الدخل في تلك الدولة أو كانت مؤهلة لإعفاءات ضريبية أخرى في تلك الدولة ؛ و

- أ) تواجد المستفيد في الدولة الأخرى لفترة أو فترات لا تتجاوز في مجموعها ١٨٣ يوماً في إية فترة اثنى عشر شهراً تبدأ أو تنتهي في السنة المالية المعنية ، و
- ب) دفعت المكافآت بواسطة ، أو نيابة عن ، رب عمل غير مقيم في الدولة الأخرى، و
- ج) لم تتحمل المكافآت منشأة دائمة أو مركز ثابت يملكه رب العمل في الدولة الأخرى.
- ٣ - بالرغم من الأحكام السابقة في هذه المادة ، فإن المكافآت التي يكتسبها مقيم في دولة متعاقدة من وظيفة تمارس على متن سفينة أو طائرة يتم تشغيلها في النقل الدولي ، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.

مادة ١٦

أتعاب أعضاء مجلس الإدارة

أتعاب أعضاء مجلس الإدارة والمدفوءات الأخرى المماثلة التي يكتسبها مقيم في دولة متعاقدة بصفته عضواً في مجلس إدارة أو في حالة هولندا، أي مدير عام أو وكيل مفوض أو جهاز مشابه في شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز إخضاعه للضريبة في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً، ومسع ذلك، مثل تلك المدفوءات أو المكافآت يجوز إخضاعها للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تكون الشركة المشار إليها مقيمة فيها، ولكن الضريبة المفروضة يجب أن لا تزيد عن ٢٥ % (خمسة وعشرون بالمائة) من إجمالي المدفوءات أو المكافآت.

مادة ١٧

الفنانون والرياضيون

١ - على الرغم من أحكام المادتين ١٤ و ١٥ فإن الدخل الذي يكتسبه مقيم في دولة متعاقدة بصفته فناناً كممثل المسرح أو السينما أو الإذاعة أو التلفزيون ، أو موسيقياً ، أو رياضياً، من أنشطته الشخصية التي مارسها بهذه الصفة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، يجوز إخضاعه للضريبة في تلك الدولة الأخرى .

وفي الحالات التي يصدر فيها التقييم وفقاً للقوانين المحلية للدولة المذكورة أولاً ، فيما يتعلق في نقل ملكية الأسماء المذكورة ، فإن ذلك التقييم يعتبر قد تم إنجازه في وقت هجولة ذلك الشخص من الدولة المذكورة أولاً ، وتسرى أحكام هذه المادة فقط للحد الذي يكون فيه جزء من التقييم لم يبيت فيه .

١٤ مادة الخدمات الشخصية المستقلة

- ١ - يخضع الدخل الذي يكتسبه مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بالخدمات المهنية ، أو أنشطه أخرى ذات طبيعة مستقلة للضررية فقط في تلك الدولة ما لم يكن له مركز ثابت متاح بصفة منتظمة في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض أداء أنشطته . فإن كان له مثل هذا المركز الثابت ، يجوز إخضاع الدخل للضررية في الدولة المتعاقدة الأخرى ولكن فقط بالقدر الذي يناسب إلى ذلك المركز الثابت .
- ٢ - تشمل عبارة "الخدمات المهنية" بوجه خاص الأنشطة العلمية والأكاديمية والفنية والعلمية والتربوية المستقلة وكذلك الأنشطة المستقلة التي يزاولها الأطباء ، المهندسون ، المحامون ، المعماريون ، أطباء الأسنان والمحاسبون .

١٥ مادة الخدمات الشخصية التابعة

- ١ - مع مراعاة أحكام المواد ١٦ ، ١٨ و ١٩ و ٢٠ فلأن الرواتب والأجر والكافيات الأخرى المماثلة التي يكتسبها مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بوظيفته ، تخضع للضررية فقط في تلك الدولة ما لم تمارس الوظيفة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، فإذا تمت ممارسة الوظيفة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، فإن مثل هذه الرواتب والأجر والكافيات يجوز إخضاعها للضررية في تلك الدولة الأخرى باعتبارها مكتسبة فيها .
- ٢ - بالرغم من أحكام الفقرة ١ ، فإن المكافآت التي يكتسبها مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بوظيفته تتم ممارستها في الدولة المتعاقدة الأخرى ، تخضع للضررية فقط في الدولة المذكورة أولاً وذلك إذا :

مادة ١٣**الأرباح الرأسمالية**

١ - يجوز أن تخضع الأرباح التي يحققها مقيم في دولة متعاقدة من نقل ملكية الأموال غير المنقولة المشار إليها في المادة آ و الواقعه في الدولة المتعاقدة الأخرى ، للضريبة في تلك الدولة الأخرى .

٢ - الأرباح الناتجة من نقل ملكية الأموال المنقوله التي تشكل جزءاً من الممتلكات التجارية لمنشأة دائمة يملكها مشروع دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، أو أموال منقوله متعلقة بمركز ثابت يتوفى لمقيم من دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض أداء خدمات شخصية مستقلة ، بما في ذلك الأرباح التي تنشأ من نقل ملكية مثل هذه المنشأة الدائمة (وحدها أو مع كل المشروع) أو مثل هذا المركز الثابت ، يجوز إخضاعها للضريبة في تلك الدولة الأخرى .

٣ - الأرباح الناتجة من نقل ملكية السفن أو الطائرات العاملة في مجال النقل الدولي أو الأموال المنقوله المتعلقة بتشغيل مثل هذه السفن أو الطائرات تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مركز الإدارة الفعلى للمشروع ولغرض هذه الفقرة فإن أحكام الفقرة ٢ من المادة ٨ تطبق عليها .

٤ - الأرباح الناتجة من نقل ملكية أي أموال غير تلك المشار إليها في الفقرات ١ أو ٢ تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها المتصرف في الملكية .

٥ - على الرغم من أحكام الفقرة ٤ ، يجوز لأي من الدولتين المتعاقدين ، وفقاً لقوانينها ، ويشمل ذلك التفسير مصطلح " نقل الملكية " أن تفرض ضريبة على الأرباح التي يحققها فرد مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى من نقل ملكية أسهم أو حق الانتفاع أو مطالبات الديون في شركة مقسم رأس المالها على أسهم وتكون وفقاً لقوانين تلك الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً مقيمة فيها ، ومن نقل ملكية جزء من الحقوق المتصلة بالأسهم المذكورة ، أو حق الانتفاع أو مطالبات الديون ، إذا كان ذلك الفرد بنفسه أو مع زوجته أو مع زوجها أو أحد أقاربهما بالدم أو الزوج على نفس الخط من العلاقة سواء المباشرة أو غير المباشرة يملك على الأقل ٥ بالمائة من رأس المال المصدر من طبقة محددة من الأسهم في تلك الشركة . ويسري هذا الشرط فقط إذا كان الفرد الذي يحقق الأرباح قد أقام في الدولة المذكورة أولاً في أي وقت خلال العشرة سنوات السابقة للسنة التي تحققت فيها الأرباح ، شريطة استيفاء الشروط سابقة الذكر فيما يتعلق بملكية أسهم الشركة المذكورة في الوقت الذي أصبح فيه مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى .

المتعاقدة الأخرى فإن الضريبة المفروضة يجب ألا تزيد عن ٥٥ % (خمسة بالمائة) من القيمة الإجمالية للإتاوات.

٣ - يعني مصطلح "الإتاوات" حسب استخدامها في هذه المادة المدفوعات من أي نوع التي يتم استلامها ك مقابل لاستعمال أو حق استعمال أي حقوق نشر عمل أدبي أو فني أو علمي بما في ذلك الأفلام السينمائية والعمل بأفلام أو أشرطة لاستخدامها فيما يتعلق بالبث التلفزيوني والإذاعي وأي براءة اختراع، أو علامة تجارية، أو تصميم أو نموذج، أو مخطط ، أو تركيبة أو عملية إنتاجية سرية ، أو معلومات تتعلق بالخبرات الصناعية أو التجارية أو العلمية.

٤ - لا تطبق أحكام الفقرتين ١ و ٢ إذا كان المالك المستفيد بالإتاوات مقيماً في دولة متعلقة ، يزاول نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي نشأت فيها الإتاوات عن طريق منشأة دائمة تقع فيها ، أو يودي في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من مركز ثابت له يقع فيها، وكان الحق أو الملكية اللذان تدفع عندهما الإتاوات يرتبطان ارتباطاً فعلياً بهذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت وفي مثل هذه الحالة ، تطبق أحكام المادة ٧ أو المادة ٤ حسبما تكون الحاله .

٥ - تعتبر الإتاوات قد نشأت في دولة متعاقدة إذا كان الدافع هو الدولة نفسها ، أو قسم سياسي فرعي لها ، أو سلطة محلية خاصة بها أو مقيماً في تلك الدولة . ومع ذلك إذا كان الشخص الدافع للإتاوات ، سواء كان مقيماً في دولة متعاقدة أم لا ، يملك في الدولة المتعاقدة منشأة دائمة ، أو مركزاً ثابتاً ، وكان الالتزام بدفع الإتاوات يرتبط بهما ، وتحمل تلك المنشأة الدائمة أو المركز الثابت عبء دفع الإتاوات فإن هذه الإتاوات تعتبر عندئذ قد نشأت في الدولة التي تقع فيها المنشأة الدائمة أو المركز الثابت .

٦ - حيثما حدث ، بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المستفيد أو بين الاثنين معاً وبين شخص آخر ، إن تجاوزت قيمة الإتاوات ، مع مراعاة الاستعمال أو الحق أو المعلومات التي تدفع مقابلأ لها ، القيمة التي كان من الممكن أن يتم الاتفاق عليها بين الدافع والمالك المستفيد في غياب مثل هذه العلاقة ، فلا تطبق هذه المادة إلا على القيمة المذكورة الأخيرة . وفي مثل هذه الحالة ، يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاصعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل من الدولتين المتعاقدين مع وجوب مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية .

من السندات أو سندات الدين بما في ذلك علاوات الإصدار والجوائز المرتبطة بمثل هذه الأوراق المالية والسندات أو سندات الدين .

٣ - لا تطبق أحكام الفقرة ١ إذا كان المالك المستفيد بالفائدة ، مقيماً في دولة متعاقدة ويزاول نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الفائدة عن طريق منشأة دائمة تقع فيها ، أو يباشر في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من مركز ثابت يقع فيها وتكون المطالبة بالدين التي تدفع عنها الفائدة مرتبطة ارتباطاً فعلياً بالمنشأة الدائمة أو المركز الثابت وفي مثل هذه الحالة ، تطبق أحكام المادة ٧ أو المادة ١٤ حسبما تكون الحاله .

٤ - تعتبر الفائدة قد نشأت في دولة متعاقدة ، عندما يكون الدافع هو الدولة نفسها ، أو قسم سياسي فرعي لها ، أو سلطة محلية خاصة بها ، أو مقيم في تلك الدولة . غير أنه إذا كان للشخص الذي يدفع الفائدة ، سواء كان مقيماً في دولة متعاقدة أم لا ، منشأة دائمة أو مركز ثابت في دولة متعاقدة ، وكانت تلك المديونية التي تدفع عنها الفائدة ترتبط ارتباطاً فعلياً بالمنشأة الدائمة أو المركز الثابت ، وتحملت تلك المنشأة الدائمة أو المركز الثابت عبء هذه الفائدة ، فإن مثل هذه الفائدة تعتبر عندئذ قد نشأت في الدولة التي تقع فيها المنشأة الدائمة أو المركز الثابت .

٥ - حيثما يتبيّن ، استناداً إلى علاقة خاصة بين الدافع والمالك المستفيد ، أو بين الاثنين معاً وبين شخص آخر ، أن قيمة الفائدة ، مع مراعاة المطالبة بالدين التي تدفع عنها ، تتجاوز القيمة التي كان سيتم الاتفاق عليها بين الدافع والمالك المستفيد في غياب مثل هذه العلاقة ، عندئذ تطبق أحكام هذه المادة على القيمة المذكورة الأخيرة . وفي مثل هذه الحالة ، يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل من الدولتين المتعاقدين ، مع وجوب مراعاة الأحكام الأخرى في هذه الاتفاقية .

مادة ١٢ الإتاوات

١ - يجوز أن تخضع الإتاوات التي تنشأ في دولة متعاقدة وتدفع إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى .

٢ - مع ذلك يجوز أن تخضع أيضاً تلك الإتاوات للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها ووفقاً لقانون تلك الدولة ، ولكن إذا كان المالك المستفيد بالإتاوات مقيماً في الدولة

٣ - لا تؤثر أحكام الفقرة ٢ على الضريبة التي تخضع لها الشركة فيما يتعلق بالأرباح التي تدفع منها أرباح الأسهم.

٤ - تعني عبارة "أرباح الأسهم" حسب استخدامها في هذه المادة، الأرباح على الأسهم بما في ذلك الدخل من الأسهم وأسهم الانتفاع أو حقوق الانتفاع وأسهم التعدين وأسهم المؤسسرين أو الحقوق الأخرى التي لا تمثل مطالبات ديون ، والمساهمة في الأرباح ، وكذلك الدخل من الحقوق الأخرى للشركات التي تخضع لنفس المعاملة الضريبية مثل الدخل من الأسهم طبقاً لقوانين الدولة المتعاقدة التي تعتبر الشركة الموزعة للدخل مقيدة فيها.

٥ - لا تطبق أحكام الفقرتين ١ و ٢ إذا كان المالك المنتفع من ارباح الأسهم والمقيم في دولة متعاقدة يباشر نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تقيم بها الشركة التي تدفع أرباح الأسهم من خلال منشأة دائمة تقع فيها أو يؤدي في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت موجود فيها ، وكانت ملكية الأسهم التي تدفع بسببيها أرباح الأسهم مرتبطة ارتباطاً فعلياً بهذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت وفي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة ٧ أو المادة ١٤ حسبما تكون الحالة .

٦ - حيثما حققت شركة مقاومة في دولة متعاقدة أرباحاً أو دخلاً من الدولة المتعاقدة الأخرى، فلا يجوز لتلك الدولة الأخرى أن تفرض أي ضريبة على أرباح الأسهم التي تدفعها ، إلا بقدر ما تدفع مثل هذه الأرباح إلى مقيم بتلك الدولة الأخرى ، أو بالقدر الذي تكون بموجبه ملكية الأسهم التي تدفع عنها الأرباح مرتبطة ارتباطاً فعلياً بمنشأة دائمة أو مركز ثابت في تلك الدولة الأخرى وكذلك لا يجوز إخضاع أرباح الشركة غير الموزعة لضريبة أرباح الشركة غير الموزعة ، حتى لو كانت أرباح الأسهم المدفوعة أو الأرباح غير الموزعة قد نشأت كلياً أو جزئياً من أرباح أو دخل في تلك الدولة الأخرى.

مادة ١١ الفائدة

١ - تخضع الفائدة التي تنشأ في دولة متعاقدة والتي تدفع إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى فقط إذا كان ذلك المقيم هو المالك المستفيد بالفائدة .

٢ - يعني مصطلح "فائدة" حسب استخدامها في هذه المادة الدخل الناشئ من مطالبات الدين بكل أنواعها سواء كانت مضمونة برهن أم لا ، وسواء كانت تشمل حق المساهمة في أرباح المدين أم لا ، وعلى وجه الخصوص الدخل من الأوراق المالية الحكومية ، والدخل

يتحققها بسبب وجود هذه الشروط بجوز ضمها لهذا المشروع وإخضاعها للضريبة تبعاً لذلك، كما أنه من المفهوم، إذا أعدت المشاريع المشتركة ترتيبات معينة كترتيبات أو اتفاقيات خدمة عامة لاقتسام المصارييف المخصصة لسلك إدارة التنفيذية والإدارة العامة والمصارييف التكنولوجية والتجارية، ومصارييف الأبحاث والتطوير وأي مصارييف مماثلة، فإن هذه الترتيبات ليست في حد ذاتها شرطاً بالمعنى المفهوم في الجملة السابقة .

٢ - إذا أدرجت دولة متعاقدة ضمن أرباح مشروع تابع لتلك الدولة المتعاقدة وأخضعتها للضريبة تبعاً لذلك أرباح مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى وخضعت للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى ، وكانت الأرباح التي تم إدراجها من الممكن أن تتحقق لمشروع في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً إذا كانت الشروط الموضوعة بين المشروعين سوف تكون نفسها تلك الموضوعة بين مشروعين مستقلين فإن على الدولة المتعاقدة الأخرى أن تقوم بإجراء التعديل الملائم لمبالغ الضريبة المفروضة على هذه الأرباح وعند تحديد ذلك التعديل تراعي الأحكام الأخرى بهذه الاتفاقية وتحري السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين مشاورات فيما بينهما إذا كان ذلك ضرورياً.

مادة ١٠ أرباح الأسهم

١ - يجوز أن تخضع أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في دولة متعاقدة إلى مقيد في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى .

٢ - ومع ذلك ، يجوز أيضاً أن تخضع مثل هذه الأرباح للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تكون الشركة الدافعة لأرباح الأسهم مقيمة فيها ووفقاً لقوانين تلك الدولة ، ولكن إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى فإن الضريبة لن تتجاوز :

أ) صفر بالمائة من إجمالي قيمة أرباح الأسهم إذا كان المالك المنتفع شركة تملك بصورة مباشرة على الأقل ١٠ % (عشرة بالمائة) من رأس مال الشركة الدافعة لأرباح الأسهم؛

ب) ١٠ % (عشرة بالمائة) من إجمالي قيمة أرباح الأسهم في جميع الحالات الأخرى .

٨ - حيئما تشمل الأرباح على عناصر للدخل التي تمت معالجتها على حده في مواد أخرى من الاتفاقية ، فإن أحكام تلك المواد لن تتأثر بأحكام هذه المادة .

٨ النقل البحري والجوي

١ - تخضع الأرباح الناتجة من تشغيل سفن أو طائرات في حركة النقل الدولي للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مركز الإدارة الفعلى للمشروع .

٢ - إذا كان مركز الإدارة الفعلى لمشروع ملاحي يقع على متن سفينة ، فإنه يعتبر وبالتالي واقعاً في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها موطن ميناء السفينة ، أو ، إن لم يوجد مثل هذا الموطن ، في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها مشغل السفينة .

٣ - لأغراض هذه المادة ، فإن أرباح تشغيل السفن أو الطائرات في حركة النقل الدولي تشمل الأرباح الناتجة من تأجير السفن والطائرات على أساس تأجيرها فارغة إذا تم تشغيلها في النقل الدولي إذا كانت أرباح التأجير تلك مطابقة للأرباح الموصوفة في الفقرة ١ .

٤ - تطبق أحكام الفقرة ١ أيضاً على الأرباح الناتجة من المساهمة في اتحاد أو عمل مشترك أو في وكالة تدار على المستوى الدولي .

٩ المشروعات المشتركة

١ - حيئما

أ) يساهم مشروع في دولة متعاقدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الإدارة أو الرقابة أو في رأس المال مشروع في الدولة المتعاقدة الأخرى ، أو

ب) يساهم نفس الأشخاص بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الإدارة أو الرقابة أو في رأس المال مشروع في دولة متعاقدة ومشروع في الدولة المتعاقدة الأخرى ،

وفي أي من الحالتين ، إذا وضعت أو فرضت شروط فيما بين المشروعين في علاقتهما التجارية أو المالية تختلف عن تلك التي يمكن وضعها بين مشروعين مستقلين ، فإن أيه أرباح كان من الممكن أن يتحققها أي من المشروعين لو لم تكون هذه الشروط ولكنه لم

يباشر نفس الأنشطة أو أنشطة مشابهة في نفس الظروف أو في ظروف مشابهة ويعامل بصورة مستقلة تماماً مع المشروع الذي يعتبر منشأة دائمة له .

- ٣ - عند تحديد أرباح منشأة دائمة ، يسمح بخصم المصروفات المتکبدة القابلة للخصم لأغراض المنشأة الدائمة بما في ذلك المصروفات التنفيذية والإدارية العامة سواء تم تكبدها في الدولة التي توجد فيها المنشأة الدائمة أو في أي مكان آخر ، على أنه لن يسمح بإجراء مثل ذلك الخصم بالنسبة لأية مبالغ ، إن وجدت مدفوعة (خلاف تلك المدفوعة على سبيل استرداد النفقات الفعلية) بواسطة المنشأة الدائمة إلى المركز الرئيسي للمشروع أو لأي من مكاتبته الأخرى على شكل أتاوات أو رسوم أو مدفوعات أخرى مماثلة في مقابل استخدام حقوق براءات اختراع أو حقوق أخرى ، أو على شكل عمولات نظير أداء خدمات معينة، وأنظير إدارية، فيما عدا حالة المشاريع المصرافية على شكل فائدة على الأموال التي يتم إقراضها للمنشأة الدائمة، وبالمثل، فإنه لن يؤخذ بالاعتبار عند تحديد أرباح المنشأة الدائمة، الأموال التي تقيدها المنشأة الدائمة على حساب المركز الرئيسي للمشروع أو أي من مكاتبته الأخرى (خلاف تلك المدفوعة على سبيل استرداد النفقات الفعلية) على شكل أتاوات أو رسوم أو مدفوعات أخرى مماثلة في مقابل استخدام حقوق براءات اختراع أو حقوق أخرى أو على شكل عمولات نظير أداء خدمات معينة أو نظير إدارية، أو فيما عدا حالة المشاريع المصرافية على شكل فائدة على الأموال التي يتم إقراضها للمركز الرئيسي أو أي من مكاتبته الأخرى.
- ٤ - لا تنسب أرباح لمنشأة دائمة استناداً إلى مجرد قيام تلك المنشأة الدائمة بشراء سلع أو بضائع للمشروع .
- ٥ - إذا جرى العرف في دولة متعاقدة على تحديد الأرباح التي تنسب إلى منشأة دائمة على أساس تقسيم نسي للأرباح الكلية للمشروع على مختلف أجزائه ، فإن أحكام الفقرة ٢ لا تمنع تلك الدولة المتعاقدة من تحديد الأرباح الخاصة للضريبة على أساس مثل هذا التقسيم النسبي الذي جرى عليه العرف غير أن طبيعة التقسيم النسبي المتبعة يجب أن تؤدي إلى نتيجة تتفق مع المبادئ المنضمنة في هذه المادة .
- ٦ - إذا كانت المعلومات المتوفرة غير كافية لتحديد الأرباح التي تنسب إلى المنشأة الدائمة، فإنه لا يمنع شيء في هذه المادة ما يؤثر على تطبيق أي قانون أو أنظمة لتلك الدولة المتعاقدة فيما يتعلق بتحديد الالتزام الضريبي لشخص بوضع تقدير ، شريطة أن تكون النتيجة قد تم التوصل لها وفقاً لمبادئ هذه المادة .
- ٧ - لأغراض الفقرات السابقة ، تحدد الأرباح التي تنسب إلى المنشأة الدائمة بنفس الطريقة عاماً بعام ما لم يوجد سبب قوي وكاف للعمل بغير ذلك .

٦

الدخل الناتج عن الأموال غير المنقوله

- ١ - الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة ، من الأموال غير المنقوله (بما في ذلك الدخل من الزراعة أو استغلال الغابات) الكائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، يجوز إخضاعه للضريبة في تلك الدولة الأخرى .
- ٢ - يتم تعريف عبارة "الأموال غير المنقوله " وفقاً لقانون الدولة المتعاقدة التي توجد فيها الأموال المعنية . وعلى أي حال فإن العبارة تشمل على الملكية الملحقه بالأموال غير المنقوله ، والماشية والآلات المستخدمة في الزراعة واستغلال الغابات ، والحقوق التي تطبق بشأنها أحكام القانون العام المتعلقة بملكية الأرضي ، وحق الانتفاع بالأموال غير المنقوله والحقوق في المدفوعات المتغيرة أو الثابتة ك مقابل الاستغلال ، أو الحق في استغلال التربسات المعدنية والمصادر وغيرها من الموارد الطبيعية الأخرى ، ولا تعتبر السفن والزوارق والطائرات من الأموال غير المنقوله .
- ٣ - تطبق أحكام الفقرة ١ على الدخل الناتج من استخدام الأموال غير المنقوله بصورة مباشرة أو تأجيرها أو استغلالها بأي شكل آخر .
- ٤ - تطبق أحكام الفقرتين ١ و ٣ أيضاً على الدخل من الأموال غير المنقوله للمشروع ، وعلى الدخل من الأموال غير المنقوله المستخدمة لأداء خدمات شخصية مستقلة .

٧

أرباح الأعمال

- ١ - تخضع أرباح مشروع في دولة متعاقدة للضريبة فقط في تلك الدولة ما لم يباشر المشروع نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة قائمة فيها . فإذا باشر المشروع نشاطاً كالذكر آنفاً ، يجوز إخضاع أرباح المشروع للضريبة في الدولة الأخرى ولكن فقط بالقدر الذي يمكن أن ينبع منها إلى تلك المنشأة الدائمة .
- ٢ - مع مراعاة أحكام الفقرة ٣ ، حيثما يباشر المشروع في - لـة متعاقدة نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة قائمة فيها ، تنسب في كل دولة متعاقدة إلى تلك المنشأة الدائمة الأرباح التي يمكن أن يتوقع لها تحقيقها لو كانت مشروعًا متميزاً ومستقلًا

و) الاحتياط بمقر ثابت للعمل فقط للجمع معا لأي من الأنشطة المذكورة في البند (أ) إلى (ه) شريطة أن يكون مجمل النشاط بالمقر الثابت للعمل الناتج عن الجمع بين هذه الأنشطة ذات طبيعة تحضيرية أو مساعدة .

٧ - بالرغم من أحكام الفقرتين ١ و ٢ ، فإن شخص ما - خلافاً لوكيل ذي وضع مستقل تطبق عليه الفقرة ٨ يعمل في دولة متعاقدة نيابة عن مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى ، فإن ذلك المشروع يعتبر أن لديه منشأة دائمة في تلك الدولة المذكورة أولاً فيما يتعلق بأي أنشطة يقوم بها ذلك الشخص للمشروع، إذا :

أ) كان لديه ويزاول بشكل معتمد في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً سلطة عاممة لإبرام العقود نيابة عن ذلك المشروع، إلا إذا كانت الأنشطة التي يقوم بها الشخص محدودة بما ذكر في الفقرة ٦ والتي إذا تمت ممارستها من خلال مقر ثابت للعمل ، لا تجعل من هذا المقر الثابت منشأة دائمة طبقاً لأحكام تلك الفقرة؛

ب) لم يكن له مثل هذه السلطة، ولكنه عادة يحتفظ في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً بمخزون من سلع أو بضائع مملوكة لمثل هذا المشروع ويورد بشكل منتظم من هذا المخزون من السلع والبضائع نيابة عن المشروع .

٨ - لا يعتبر أن يكون للمشروع منشأة دائمة في دولة متعاقدة لمجرد أنه يتعامل في تلك الدولة من خلال سمسار أو وكيل عام بالعمولة أو أي وكيل آخر ذي وضع مستقل شريطة أن يعمل مثل هؤلاء الأشخاص في مجال أعمالهم الاعتيادية . غير أنه إذا كرس مثل هذا الوكيل كل أنشطته أو كلها تقريباً لصالح ذلك المشروع ، فإنه لن يعتبر وكيلًا ذا وضع مستقل ضمن ما تعنيه هذه الفقرة .

٩ - أن تكون شركة مقيدة في دولة متعاقدة تسيطر على شركة ، أو تسيطر عليها شركة مقيدة بالدولة المتعاقدة الأخرى ، أو تزاول عملاً في تلك الدولة الأخرى (سواء من خلال منشأة دائمة أو خلافه) ، فإن ذلك الواقع لا يجعل في حد ذاته أي من الشركتين منشأة دائمة للشركة الأخرى .

- ب) فرع ؛
ج) مكتب ؛
د) مصنع ؛
ه) ورشة ؛
و) منجم ، بئر نفط أو غاز ، محجر أو أي مكان آخر لاستخراج الموارد الطبيعية .
- ٣ - يشكل موقع بناء أو تشييد مشروع أو تجميع أو تركيب أو نشاط إشرافي متصل بذلك ، منشأة دائمة فقط إذا استمر ذلك الموقع أو المشروع أو النشاط لمدة تزيد على ستة شهور .
- ٤ - تقديم الخدمات، بما في ذلك الخدمات الاستشارية بواسطة مشروع تابع لدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى يعتبر منشأة دائمة فقط إذا استمرت هذه الأنشطة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى لنفس المشروع أو مشروع متصل به لمدة أو مدد مجموعها تزيد عن ستة شهور ضمن أي فترة أثني عشر شهراً ميلادية؛
- ٥ - يعتبر أن المشروع تابع لدولة متعاقدة منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى ويمارس أعمالاً من خلال تلك المنشأة الدائمة إذا استغل ذلك المشروع معدات أساسية في تلك الدولة المتعاقدة لمدة تزيد عن ستة شهور ضمن أي فترة أثني عشر شهراً على أساس أو لصالح أو بموجب عقد مع المشروع لاستغلال أو استخراج موارد طبيعية أو لآية أنشطة لها علاقة لمثل هذا الاستخراج أو الاستكشاف ؛
- ٦ - بالرغم من الأحكام المتقدمة بهذه المادة ، فإن عبارة "منشأة دائمة" لا تشمل الآتي :
- أ) استخدام التسهيلات فقط لغرض تخزين أو عرض أو تسليم السلع أو البضائع المملوكة للمشروع ؛
- ب) الاحتفاظ بمخزون من السلع أو البضائع المملوكة للمشروع فقط لغرض التخزين أو العرض أو التسليم ؛
- ج) الاحتفاظ بمخزون من السلع أو البضائع المملوكة للمشروع فقط لغرض تصنيعها بواسطة مشروع آخر ؛
- د) الاحتفاظ بمقر ثابت للعمل فقط لغرض شراء السلع أو البضائع أو جمع المعلومات للمشروع ؛
- ه) الاحتفاظ بمقر ثابت للعمل فقط لغرض مزاولة أي نشاط آخر للمشروع ذي طبيعة تحضيرية أو مساعدة ؛

ب) أي مؤسسة حكومية في تلك الدولة المتعاقدة تأسست بموجب القانون العام مثل مؤسسة، البنك المركزي، صندوق، هيئة، مؤسسة، وكالة أو أي كيان مشابه، يكون راس ماله مملوكاً بالكامل والمستفيد منه حكومة تلك الدولة المتعاقدة أو أي قسم سياسي فرعي أو سلطة داخلية تابعة لها ؛

ج-) في حالة الكويت، أي كيان حكومي مشترك مع حكومات أخرى يُؤسس في الكويت برأس مال كويتي مشترك مع دول أخرى؛

٣ - حينما يكون فرد مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقدتين وفقاً لأحكام الفقرة ١ ، فإن وضعه عندئذ سيتحدد كالتالي :

أ) يعتبر مقيماً بالدولة التي يتتوفر له مسكن دائم بها ، فإذا توفر له مسكن دائم في كلتا الدولتين ، يعتبر مقيماً في الدولة التي تكون علاقته الشخصية والاقتصادية بها أوثيق (مركز المصالح الحيوية) ؛

ب) إذا لم يكن ممكناً تحديد الدولة التي بها مركز مصالحه الحيوية ، أو لم يتتوفر له مسكن دائم في أي من الدولتين ، يعتبر مقيماً في الدولة التي يكون بها مسكنه المعتمد ؛

ج-) إن كان له مسكن معتمد في كلتا الدولتين أو لم يكن له مسكن معتمد بأي منهما ، يعتبر مقيماً بالدولة التي بعد من مواطنها ؛

د) إذ لم يكن ممكناً تحديد وصفة وفقاً لأحكام الفقرات الفرعية أ) إلى ج-) تتولى السلطات المختصة بالدولتين المتعاقدتين تسوية المسألة بالاتفاق المتبادل بينهما .

٤ - بالرغم من أحكام الفقرة ١ شخص غير الفرد الذي يكون مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقدتين، يعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مركز إدارته الفعلي .

مادة ٥ المنشأة الدائمة

١ - لأغراض هذه الاتفاقية ، تعني عبارة "المنشأة الدائمة" المقر الثابت للعمل الذي يتم من خلاله مزاولة نشاط المشروع كلياً وجزئياً .

٢ - تشمل عبارة "المنشأة الدائمة" بوجه خاص :

أ) محل الإدارة ؛

ح) مصطلح "النقل الدولي" يعني أي نقل بواسطة سفينة أو طائرة يتولى تشغيلها مشروع يقع مركز إدارته الفعلية في دولة متعاقدة ما عدا الحالات التي يتم فيها تشغيل السفينة أو الطائرة فقط فيما بين أماكن تقع في الدولة المتعاقدة الأخرى ؛

ز) مصطلح "مواطن" يعني:

(1) أي فرد حائز على جنسية الدولة المتعاقدة؛

(2) أي شخص قانوني، شركة تضامن وجمعية تكتسب ذلك الوضع من القوانين السارية في الدولة المتعاقدة؛

ط) مصطلح "سلطة مختصة" يعني:

(1) في هولندا : وزير المالية أو ممثل المفوض ؛

(2) في الكويت : وزير المالية أو ممثل مفوض من وزير المالية ؛

ي) مصطلح "ضريبة" يعني الضريبة الهولندية أو الضريبة الكويتية، حسبما يقتضي، سياق النص ؛

٢ - فيما يختص بتطبيق الاتفاقية بواسطة دولة متعاقدة ، فإن أي عبارة لم يرد لها تعريف ، وما لم يقتضي سياق النص خلاف ذلك ، يكون لها نفس معناها بموجب قانون تلك الدولة فيما يتعلق بالضرائب التي تطبق عليها الاتفاقية .

المقىـم

١ - لأغراض هذه الاتفاقية ، يعني مصطلح "مقيم في دولة متعاقدة" "أي شخص يكون بموجب قوانين تلك الدولة ، خاضع للضريبة بسبب مسكنه أو إقامته أو مركز إدارته الفعلي أو أي معيار آخر ذو طبيعة مماثلة . على أي حال ، هذا المصطلح لا يشمل أي شخص يكون خاضعاً للضريبة في تلك الدولة بسبب فقط الدخل الناشئ من مصادر في تلك الدولة .

٢ - لأغراض الفقرة ١ يشمل المقيم في دولة متعاقدة أيضاً :

أ) حكومة تلك الدولة المتعاقدة أو أي قسم سياسي فرعي أو سلطة محلية تتبع لها؛

٤ - تطبق هذه الاتفاقية أيضاً على أي ضرائب مماثلة أو مشابهة في جوهرها للضرائب، والتي تفرض بعد تاريخ توقيع هذه الاتفاقية بالإضافة إلى ، أو بديلًا عن الضرائب الحالية وتختبر السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين بعضهما البعض بأي تغييرات جوهرية يتم إجراؤها على القوانين الضريبية لكل منها.

مادة ٢ تعريف عامة

١ - لأغراض هذه الاتفاقية ، وما لم يقتضي سياق النص خلافاً لذلك :

أ) مصطلح "دولة متعاقدة" يعني مملكة هولندا (هولندا) أو دولة الكويت (الكويت) ، وحسبما يقتضي سياق النص ، فإن مصطلح "الدولة المتعاقدة" يعني مملكة هولندا (هولندا) ودولة الكويت (الكويت) ؛

ب) مصطلح "هولندا" يعني جزء من مملكة هولندا الواقعة في أوروبا ، بما في ذلك البحر الإقليمي وأية منطقة خارج البحر الإقليمي والتي تمارس عليها هولندا وفقاً للقانون الدولي ، حقوق سيادة أو ولاية في استخدام قاع البحر وباطنه والمياه التي تعلو موادرها الطبيعية؛

جـ) مصطلح "الكويت" يعني إقليم دولة الكويت ويشمل أية منطقة خارج البحر الإقليمي التي وفقاً للقانون الدولي تحددت أو يجوز تحديدها بموجب قوانين الكويت كمنطقة يمكن أن تمارس فيها الكويت حقوق سيادة أو ولاية ؛

د) مصطلح "شخص" يمثل أي فرد ، شركة وأي كيان آخر من الأشخاص؛

هـ) مصطلح "شركة" يعني أي هيئة ذات شخصية اعتبارية أو أي كيان يعامل كشخصية اعتبارية لأغراض الضريبة ؛

و) عبارتا "مشروع دولة متعاقدة" و "مشروع الدولة المتعاقدة الأخرى" تعني على التوالي مشروع مباشره مقيم بدولة متعاقدة ومشروع مباشره مقيم بالدولة المتعاقدة الأخرى ؛

مادة ١
النطاق الشخصي

تطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقدتين أو كلتاهما .

مادة ٢
الضرائب التي تشملها الاتفاقية

١ - تطبق هذه الاتفاقية على ضرائب الدخل المفروضة لصالح دولة متعاقدة أو لصالح أقسامها السياسية الفرعية أو سلطاتها المحلية ، بغض النظر عن الطريقة التي تفرض بها .

٢ - تعتبر من الضرائب على الدخل كل الضرائب المفروضة على إجمالي الدخل أو عناصر الدخل بما في ذلك الضرائب على الأرباح الناتجة من نقل ملكية الأموال المنقوله وغير المنقوله ، والضرائب على إجمالي مبالغ الأجر و المرتبات وكذلك الضرائب على زيادة قيمة رأس المال .

٣ - الضرائب الحالية التي تطبق عليها هذه الاتفاقية بوجه خاص هي :

أ) في حالة الكويت :

- ضريبة الدخل على الشركات؛
- المساهمة من صافي أرباح الشركات المساهمة التي تدفع إلى مؤسسة الكويت للتقدم العلمي؛
- الزكاة؛
- (وال المشار إليها فيما بعد بـ " الضريبة الكويتية ") .

ب) في حالة هولندا :

- ضريبة الدخل ؛
- ضريبة الأجر؛
- ضريبة الشركات، وتشمل حصة الحكومة في صافي الأرباح الناتجة من استغلال الموارد الطبيعية المحصلة بموجب قانون التعدين الصادر في ١٨١٠ والمتعلق بالامتيازات الممنوحة منذ عام ١٩٦٧ أو بموجب قانون التعدين للجرف القاري الهولندي لسنة ١٩٦٥ ؛
- ضريبة أرباح الأسهم ؛
- (وال المشار إليها فيما بعد بـ " الضريبة الهولندية ") ؛

اتفاقية
بين
حكومة مملكة هولندا

و
حكومة دولة الكويت

لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي
فيما يتعلق بالضرائب على الدخل .

إن حكومة مملكة هولندا وحكومة دولة الكويت ،
رغبة منها في تعزيز العلاقات الاقتصادية المتبادلة من خلال إبرام اتفاقية بين مملكة هولندا
دوله الكويت لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على
الدخل :

قد اتفقنا على ما يلي :

[DUTCH TEXT — TEXTE NÉERLANDAIS]

**Verdrag tussen de Regering van het Koninkrijk der Nederlanden
en de Regering van de Staat Koeweit tot het vermijden van
duuhhele belasting en het voorkomen van het ontgaan van belasting
met betrekking tot belastingen naar het inkomen**

De Regering van het Koninkrijk der Nederlanden
en

de Regering van de Staat Koeweit,

De wens koesterende hun wederzijdse economische betrekkingen te stimuleren door het sluiten van een verdrag tussen het Koninkrijk der Nederlanden en de Staat Koeweit tot het vermijden van dubbele belasting en het voorkomen van het ontgaan van belasting met betrekking tot belastingen naar het inkomen,

Zijn het volgende overeengekomen:

Artikel 1

Personen op wie het Verdrag van toepassing is

Dit Verdrag is van toepassing op personen die inwoner zijn van een of van beide Verdragsluitende Staten.

Artikel 2

Belastingen waarop dit Verdrag van toepassing is

1. Dit Verdrag is van toepassing op belastingen naar het inkomen die, ongeacht de wijze van hefing, worden geheven ten behoeve van een van de Verdragsluitende Staten of van de staatkundige onderdelen of plaatselijke publiekrechtelijke lichamen daarvan.

2. Als belastingen naar het inkomen worden beschouwd alle belastingen die worden geheven naar het gehele inkomen, of naar bestanddelen van het inkomen, waaronder begrepen belastingen naar voordeLEN verkregen uit de vervreemding van roerende of onroerende zaken, belastingen naar het totaalbedrag van de lonen of salarissen, alsmede belastingen naar waardevermeerdering.

3. De bestaande belastingen waarop het Verdrag van toepassing is, zijn met name:

- a. in Nederland:
 - de inkomstenbelasting;
 - de loonbelasting;

- de vennootschapsbelasting, daaronder begrepen het aandeel van de regering in de netto winsten behaald met de exploitatie van natuurlijke rijkdommen geheven krachtens de Mijnwet 1810 met betrekking tot concessies uitgegeven vanaf 1967, of geheven krachtens de Nederlandse Mijnwet continentaal plat 1965; en
 - de dividendbelasting;
- (hierna te noemen: „Nederlandse belasting”);
- b. in Koeweit:
 - de vennootschapsbelasting (the corporate income tax);
 - de heffing van de netto winst van Koeweitse vennootschappen met een in aandelen verdeeld kapitaal verschuldigd aan de Kuwait Foundation for Advancement of Science (KFAS); en
 - de Zakat;
- (hierna te noemen: „Koeweitse belasting”).
4. Dit Verdrag is ook van toepassing op alle gelijke of in wezen gelijksoortige belastingen welke na de datum van ondertekening van dit Verdrag naast of in de plaats van de bestaande belastingen worden geheven. De bevoegde autoriteiten van de Verdragsluitende Staten doen elkaar mededeling van alle wezenlijke wijzigingen welke in hun unterschieden belastingwetgevingen zijn aangebracht.

Artikel 3

Algemene begripsbepalingen

1. Voor de toepassing van dit Verdrag, tenzij de context anders ver eist:
 - a. betekent de uitdrukking „een Verdragsluitende Staat” het Koninkrijk der Nederlanden (Nederland) of de Staat Koeweit (Koeweit), al naar de context vereist; betekent de uitdrukking „Verdragsluitende Staten” het Koninkrijk der Nederlanden (Nederland) en de Staat Koeweit (Koeweit);
 - b. betekent de uitdrukking „Nederland” het deel van het Koninkrijk der Nederlanden dat in Europa is gelegen, met inbegrip van zijn territoriale zee, en elk gebied buiten de territoriale zee waarbinnen Nederland, in overeenstemming met het internationale recht, rechtsbevoegdheid heeft of soevereine rechten uitoefent met betrekking tot de zeebodem, de ondergrond daarvan en de daarboven gelegen wateren, en hun natuurlijke rijkdommen;
 - c. betekent de uitdrukking „Koeweit” het grondgebied van de Staat Koeweit, met inbegrip van elk gebied buiten de territoriale zee dat in overeenstemming met het internationale recht krachtens de Koeweitse wetgeving is of zal worden aangemerkt als een gebied waarin Koeweit soevereine rechten mag uitoefenen of rechtsbevoegdheid heeft;
 - d. omvat de uitdrukking „persoon” een natuurlijke persoon, een lichaam en elke andere vereniging van personen;

- e. betekent de uitdrukking „lichaam” elke rechtspersoon of elke eenheid die voor de belastingheffing als een rechtspersoon wordt behandeld;
 - f. betekennen de uitdrukkingen „onderneming van een Verdragssluitende Staat” en „onderneming van de andere Verdragssluitende Staat” onderscheidenlijk een onderneming gedreven door een inwoner van een Verdragssluitende Staat en een onderneming gedreven door een inwoner van de andere Verdragssluitende Staat;
 - g. betekent de uitdrukking „internationaal verkeer” alle vervoer met een schip of luchtvaartuig, geëxploiteerd door een onderneming waarvan de plaats van de werkelijke leiding in een Verdragssluitende Staat is gelegen, behalve wanneer het schip of luchtvaartuig uitsluitend wordt geëxploiteerd tussen plaatsen die in de andere Verdragssluitende Staat zijn gelegen;
 - h. betekent de uitdrukking „onderdaan”:
 - 1. elke natuurlijke persoon die de nationaliteit van een Verdragssluitende Staat bezit;
 - 2. elke rechtspersoon, vennootschap en vereniging die zijn of haar rechtspositie als zodanig ontleent aan de wetgeving die in een Verdragssluitende Staat van kracht is;
 - i. betekent de uitdrukking „bevoegde autoriteit”:
 - 1. in Nederland: de Minister van Financiën of zijn bevoegde vertegenwoordiger;
 - 2. in Koeweit: de Minister van Financiën of een bevoegd vertegenwoordiger van de Minister van Financiën;
 - j. betekent de uitdrukking „belasting” de Nederlandse belasting of Koeweitse belasting, al naar de context vereist.
2. Voor de toepassing van dit Verdrag door een Verdragssluitende Staat heeft, tenzij de context anders vereist, elke daarin niet omschreven uitdrukking de betekenis welke die uitdrukking heeft volgens de wetgeving van die Verdragssluitende Staat met betrekking tot de belastingen waarop het Verdrag van toepassing is.

Artikel 4

Inwoner

- 1. Voor de toepassing van dit Verdrag betekent de uitdrukking „inwoner van een Verdragssluitende Staat” iedere persoon die, ingevolge de wetgeving van die Staat, aldaar aan belasting is onderworpen op grond van zijn woonplaats, verblijf, plaats van leiding of enige andere soortgelijke omstandigheid. Deze uitdrukking omvat echter niet een persoon die in die Staat slechts aan belasting is onderworpen ter zake van inkomenstken uit bronnen in die Staat.
- 2. Voor de toepassing van het eerste lid zal onder inwoner van een Verdragssluitende Staat worden begrepen:
 - a. de Regering van die Verdragssluitende Staat of ieder staatkundig onderdeel of plaatselijk publiekrechtelijk lichaam daarvan; en

b. iedere overheidsinstelling tot stand gebracht in die Verdragssluitende Staat onder publiek recht zoals een rechtspersoon, Centrale Bank, fonds, publiekrechtelijk lichaam, stichting, instelling of andere soortgelijke entiteit, onder de voorwaarde dat het vermogen uiteindelijk en uitsluitend wordt gehouden door de Regering van die Verdragssluitende Staat of ieder staatkundig onderdeel of plaatselijk publiekrechtelijk lichaam daarvan; en

c. in Koeweit, iedere intergouvernementele entiteit opgericht in Koeweit in wier kapitaal Koeweit samen met andere staten deelneemt.

3. Indien een natuurlijke persoon ingevolge de bepalingen van het eerste lid inwoner van beide Verdragssluitende Staten is, wordt zijn positie als volgt bepaald:

a. hij wordt geacht inwoner te zijn van de Staat waarin hij een duurzaam tehuis tot zijn beschikking heeft; indien hij in beide Staten een duurzaam tehuis tot zijn beschikking heeft, wordt hij geacht inwoner te zijn van de Staat waarmede zijn persoonlijke en economische betrekkingen het nauwst zijn (middelpunt van de levensbelangen);

b. indien niet kan worden bepaald in welke Staat hij het middelpunt van zijn levensbelangen heeft, of indien hij in geen van de Staten een duurzaam tehuis tot zijn beschikking heeft, wordt hij geacht inwoner te zijn van de Staat waarin bij gewoonlijk verblijft;

c. indien hij in beide Staten of in geen van beide gewoonlijk verblijft, wordt hij geacht inwoner te zijn van de Staat waarvan hij onderdaan is;

d. indien zijn positie niet bepaald kan worden ingevolge de bepalingen van de letters a. tot en met c, regelen de bevoegde autoriteiten van de Verdragssluitende Staten de aangelegenheid in onderlinge overeenstemming.

4. Indien een andere dan een natuurlijke persoon ingevolge de bepalingen van het eerste lid inwoner van beide Verdragssluitende Staten is, wordt hij geacht inwoner te zijn van de Verdragssluitende Staat waarin de plaats van zijn werkelijke leiding is gelegen.

Artikel 5

Vaste inrichting

1. Voor de toepassing van dit Verdrag betekent de uitdrukking „vaste inrichting” een vaste bedrijfsinrichting door middel waarvan de werkzaamheden van een onderneming geheel of gedeeltelijk worden uitgeoefend.

2. De uitdrukking „vaste inrichting” omvat in het bijzonder:

- a. een plaats waar leiding wordt gegeven;
- b. een filiaal;
- c. een kantoor;
- d. een fabriek;

- e. een werkplaats, en
- f. een mijn, een olie- of gasbron, een steengroeve of een andere plaats waar natuurlijke rijkdommen worden gewonnen.

3. De plaats van uitvoering van een bouwwerk of van constructie-, montage- of installatiewerkzaamheden, of daarmee verband houdende werkzaamheden van toezichthouderende aard, vormt alleen een vaste inrichting indien de duur van de uitvoering of werkzaamheden zes maanden overschrijdt.

4. Het verlenen van diensten, daaronder begrepen diensten van adviserende aard door een onderneming van een Verdragsluitende Staat in de andere Verdragsluitende Staat vormt alleen een vaste inrichting indien zulke werkzaamheden worden verricht in de andere Verdragsluitende Staat voor hetzelfde of een daarmee samenhangend project gedurende een tijdvak of tijdvakken die in een tijdvak van twaalf maanden een totaal van zes maanden te boven gaan.

5. Een onderneming van een Verdragsluitende Staat wordt geacht een vaste inrichting in de andere Verdragsluitende Staat te bezitten en haar bedrijf met behulp van deze vaste inrichting uit te oefenen, indien groot materiaal in die Verdragsluitende Staat langer dan zes maanden binnen een periode van twaalf maanden wordt gebruikt door, voor of krachtens een contract met de onderneming bij de exploratie of de exploitatie van natuurlijke rijkdommen of bij werkzaamheden die verband houden met zodanige opsporing of exploitatie.

6. Niettegenstaande de voorgaande bepalingen van dit artikel wordt de uitdrukking „vaste inrichting” niet geacht te omvatten:

- a. het gebruik maken van inrichtingen, uitsluitend voor opslag, uitzetting of aflevering van aan de onderneming toebehorende goederen of koopwaar;

- b. het aanhouden van een voorraad van aan de onderneming toebehorende goederen of koopwaar, uitsluitend voor opslag, uitzetting of aflevering;

- c. het aanhouden van een voorraad van aan de onderneming toebehorende goederen of koopwaar, uitsluitend voor bewerking of verwerking door een andere onderneming;

- d. het aanhouden van een vaste bedrijfsinrichting, uitsluitend om voor de onderneming goederen of koopwaar aan te kopen of inlichtingen in te winnen;

- e. het aanhouden van een vaste bedrijfsinrichting, uitsluitend om voor de onderneming enige andere werkzaamheid uit te oefenen die van voorbereidende aard is of het karakter van hulpwerkzaamheid heeft;

- f. het aanhouden van een vaste bedrijfsinrichting, uitsluitend voor een combinatie van de in de letters a. tot en met e. genoemde werkzaamheden, mits het totaal van de werkzaamheden van de vaste bedrijfsinrichting dat uit deze combinatie voortvloeit van voorbereidende aard is of het karakter van hulpwerkzaamheid heeft.

7. Indien een persoon – niet zijnde een onafhankelijke vertegenwoordiger waarop het achtste lid van toepassing is – in een Verdragsluitende Staat namens een onderneming van de andere Verdragsluitende Staat werkzaam is, wordt die onderneming, niettegenstaande de bepalingen van het eerste en tweede lid, geacht in de eerstgenoemde Verdragsluitende Staat, ten aanzien van de activiteiten die die persoon voor de onderneming verricht, een vaste inrichting te hebben, indien

a. hij een algemene machtiging bezit om namens de onderneming verdragen af te sluiten en hij dit recht in de eerstgenoemde Verdragsluitende Staat gewoonlijk uitoefent, tenzij de werkzaamheden van die persoon herperkt blijven tot de werkzaamheden genoemd in het zesde lid, die, indien zij worden uitgeoefend door middel van een vaste bedrijfsinrichting, deze vaste bedrijfsinrichting op grond van de bepalingen van dat lid niet tot een vaste inrichting zouden maken; of

b. hij zulk een machtiging niet bezit, maar gewoonlijk in de eerstgenoemde Verdragsluitende Staat een voorraad goederen of koopwaar aanhoudt waaruit hij namens de onderneming regelmatig goederen of koopwaar aflevert.

8. Een onderneming van een Verdragsluitende Staat wordt niet geacht een vaste inrichting in de andere Verdragsluitende Staat te bezitten alleen op grond van de omstandigheid dat zij in die andere Verdragsluitende Staat zaken doet door bemiddeling van een makelaar, commissionair of enige andere onafhankelijke vertegenwoordiger, mits deze personen in de normale uitoefening van hun bedrijf handelen. Indien evenwel de werkzaamheden van zulk een vertegenwoordiger uitsluitend of nagenoeg uitsluitend worden verricht voor die onderneming zelf, wordt hij niet geacht een onafhankelijke vertegenwoordiger in de zin van dit lid te zijn.

9. De omstandigheid dat een lichaam dat inwoner is van een Verdragsluitende Staat, een lichaam beheerst of door een lichaam wordt beheerst dat inwoner is van de andere Verdragsluitende Staat of dat in die andere Verdragsluitende Staat zaken doet (hetzij door middel van een vaste inrichting, hetzij op andere wijze), bestempelt een van beide lichamen niet tot een vaste inrichting van het andere.

Artikel 6

Inkomsten uit onroerende zaken

1. Inkomsten verkregen door een inwoner van een Verdragsluitende Staat uit onroerende zaken (waaronder begrepen voordelen uit landbouw- of bosbedrijven) die in de andere Verdragsluitende Staat zijn gelegen mogen in die andere Verdragsluitende Staat worden belast.

2. De uitdrukking „onroerende zaken” heeft de betekenis welke die uitdrukking heeft volgens de wetgeving van de Verdragsluitende Staat waarin de desbetreffende zaken zijn gelegen. De uitdrukking omvat in ieder geval de zaken die bij de onroerende zaken behoren, levende en

dode have van landbouw- en bosbedrijven, rechten waarop de bepalingen van het privaatrecht betreffende de grondeigendom van toepassing zijn, vruchtgebruik van onroerende zaken en rechten op veranderlijke of vaste vergoedingen ter zake van de exploitatie, of concessie tot exploitatie, van minerale aardlagen, bronnen en andere natuurlijke rijkdommen; schepen en luchtvaartuigen worden niet als onroerende zaken beschouwd.

3. De bepalingen van het eerste lid zijn van toepassing op de inkomsten verkregen uit de rechtstreekse exploitatie, uit het verhuren of verpachten, of uit elke andere vorm van exploitatie van onroerende zaken.

4. De bepalingen van het eerste en derde lid zijn ook van toepassing op inkomsten uit onroerende zaken van een onderneming en op inkomsten uit onroerende zaken die worden gebruikt voor het verrichten van zelfstandige arbeid.

Artikel 7

Winst uit onderneming

1. De voordelen van een onderneming van een Verdragsluitende Staat zijn slechts in die Staat belastbaar, tenzij de onderneming in de andere Verdragsluitende Staat haar bedrijf uitoefent door middel van een aldaar gevestigde vaste inrichting. Indien de onderneming aldus haar bedrijf uitoefent, mogen de voordelen van de onderneming in de andere Staat worden belast, maar slechts in zoverre als zij aan die vaste inrichting kunnen worden toegerekend.

2. Onder voorbehoud van de bepalingen van het derde lid worden, indien een onderneming van een Verdragsluitende Staat in de andere Verdragsluitende Staat haar bedrijf uitoefent door middel van een aldaar gevestigde vaste inrichting, in elk van de Verdragsluitende Staten aan die vaste inrichting de voordelen toegerekend die zij geacht zou kunnen worden te behalen, indien zij een zelfstandige onderneming zou zijn die dezelfde of soortgelijke werkzaamheden zou uitoefenen onder dezelfde of soortgelijke omstandigheden en die geheel onafhankelijk transacties zou aangaan met de onderneming waarvan zij een vaste inrichting is.

3. Bij het bepalen van de voordelen van een vaste inrichting worden als kosten in afrek toegelezen die kosten die ten behoeve van de vaste inrichting zijn gemaakt, waaronder begrepen kosten van de leiding en algemene beheerskosten, hetzij in de Verdragsluitende Staat waarin de vaste inrichting is gevestigd, hetzij elders. Geen afrek wordt echter toegestaan ter zake van bedragen (met uitzondering van die wegens vergoeding van werkelijke kosten) welke eventueel door de vaste inrichting aan het hoofdkantoor van de onderneming of een van haar andere kantoren worden betaald als royalty's, vergoedingen of andere soortgelijke betalingen voor het gebruik van octrooien of andere rechten, of als commis-

sieloon voor bepaalde diensten of voor het geven van leiding, dan wel, behalve in het geval van een onderneming die het bankbedrijf uitoefent, als interest op gelden die aan de vaste inrichting zijn geleend. Evenmin wordt bij het bepalen van de voordelen van een vaste inrichting rekening gehouden met bedragen (met uitzondering van die wegens vergoeding van werkelijke kosten) welke door de vaste inrichting aan het hoofdkantoor van de onderneming of een van haar andere kantoren in rekening worden gebracht als royalty's, vergoedingen of andere soortgelijke betalingen voor het gebruik van octrooien of andere rechten, of als commissieloon voor bepaalde diensten of voor het geven van leiding, dan wel, behalve in het geval van een onderneming die het bankbedrijf uitoefent, als interest op gelden die aan het hoofdkantoor van de onderneming of een van haar andere kantoren zijn geleend.

4. Geen voordelen worden aan een vaste inrichting toegerekend enkel op grond van aankoop door die vaste inrichting van goederen of koopwaar voor de onderneming.

5. Voorzover het in een Verdragsluitende Staat gebruikelijk is de aan een vaste inrichting toe te rekenen voordelen te bepalen op basis van een verdeling van de totale winst van de onderneming over haar verschillende delen, belet het tweede lid die Verdragsluitende Staat niet de te belasten voordelen te bepalen volgens de gebruikelijke verdeling; de gevuldte methode van verdeling moet echter zodanig zijn, dat het resultaat in overeenstemming is met de in dit artikel neergelegde beginselen.

6. Indien de beschikbare gegevens ontoereikend zijn om te bepalen welke voordelen aan de vaste inrichting moeten worden toegerekend, beletten de bepalingen van dit artikel in geen enkel opzicht de toepassing van enige wettelijke bepaling of regeling van een Verdragsluitende Staat met betrekking tot de vaststelling van de belastingaanslag van een persoon aan de hand van een schatting, mits het resultaat in overeenstemming is met de in dit artikel vervatte beginselen.

7. Voor de toepassing van de voorgaande leden worden de aan de vaste inrichting toe te rekenen voordelen van jaar tot jaar volgens dezelfde methode bepaald, tenzij er een goede en genoegzame reden bestaat hiervan af te wijken.

8. Indien in de voordelen bestanddelen zijn begrepen die afzonderlijk in andere artikelen van dit Verdrag worden behandeld, laten de bepalingen van dit artikel de bepalingen van die artikelen onverlet.

Artikel 8

Zee- en luchtvaart

1. Voordelen uit de exploitatie van schepen of luchtvaartuigen in internationaal verkeer zijn slechts belastbaar in de Verdragsluitende Staat waar de plaats van de werkelijke leiding van de onderneming is gelegen.

2. Indien de plaats van de werkelijke leiding van een zeescheepvaartonderneming zich aan boord van een schip bevindt, wordt deze plaats geacht te zijn gelegen in de Verdragsluitende Staat waar de thuishaven van het schip is gelegen, of, indien er geen thuishaven is, in de Verdragsluitende Staat waarvan de exploitant van het schip inwoner is.

3. Voor de toepassing van dit artikel omvatten voordelen behaald met de exploitatie van schepen en luchtvaartuigen in internationaal verkeer mede voordelen behaald met de verhuur op basis van verhuur zonder bemanning van schepen en luchtvaartuigen die in het internationale verkeer worden geëxploiteerd, voor zover deze voordelen voortvloeien uit de voordelen omschreven in het eerste lid.

4. De hepalingen van het eerste lid zijn ook van toepassing op voordelen uit de deelneming in een „pool”, een gemeenschappelijke onderneming of een internationaal opererend agentschap.

Artikel 9

Gelieerde ondernemingen

1. Indien

a. een onderneming van een Verdragsluitende Staat onmiddellijk of middellijk deelneemt aan de leiding van, aan het toezicht op dan wel in het kapitaal van een onderneming van de andere Verdragsluitende Staat, of

b. dezelfde personen onmiddellijk of middellijk deelnemen aan de leiding van, aan het toezicht op dan wel in het kapitaal van een onderneming van een Verdragsluitende Staat en een onderneming van de andere Verdragsluitende Staat,

en in het ene of in het andere geval tussen de beide ondernemingen in hun handelsbetrekkingen of financiële betrekkingen voorwaarden worden overeengekomen of opgelegd, die afwijken van die welke zouden worden overeengekomen tussen onafhankelijke ondernemingen, mogen alle voordelen die een van de ondernemingen zonder deze voorwaarden zou hebben behaald, maar ten gevolge van die voorwaarden niet heeft behaald, worden begrepen in de voordelen van die onderneming en dien-overeenkomstig worden belast. Het is echter wel te verstaan, dat de omstandigheid dat gelieerde ondernemingen overeenkomsten hebben afgesloten, zoals „costsharing”-overeenkomsten of algemene dienstverleningsovereenkomsten, voor of gebaseerd op de toerekening van de kosten van de leiding, de algemene beheerskosten, de technische en zakelijke kosten, kosten voor onderzoek en ontwikkeling en andere soortgelijke kosten, op zichzelf geen voorwaarde is als bedoeld in de voorgaande zin.

2. Indien een Verdragsluitende Staat in de voordelen van een onderneming van die Staat voordelen begrijpt – en dienovereenkomstig belast – ter zake waarvan een onderneming van de andere Verdragsluitende

Staat in die andere Staat in de belastingheffing is betrokken en deze voordelen bestaan uit voordelen welke de onderneming van de eerstbedoelde Staat zou hebben behaald indien tussen de beide ondernemingen zodanige voorwaarden zouden zijn overeengekomen als die welke tussen onafhankelijke ondernemingen zouden zijn overeengekomen, zal die andere Staat het bedrag aan belasting dat in die Staat over die voordelen is geheven, dienovereenkomstig aanpassen. Bij de vaststelling van deze aanpassing wordt rekening gehouden met de overige bepalingen van dit Verdrag en plegen de bevoegde autoriteiten van de Verdragsluitende Staten zo nodig met elkaar overleg.

Artikel 10

Dividenden

1. Dividenden betaald door een lichaam dat inwoner is van een van de Verdragsluitende Staten aan een inwoner van de andere Verdragsluitende Staat, mogen in die andere Staat worden belast.
2. Deze dividenden mogen echter ook in de Verdragsluitende Staat waarvan het lichaam dat de dividenden betaalt inwoner is, overeenkomstig de wetgeving van die Staat worden belast, maar indien de uiteindelijk gerechtigde tot de dividenden inwoner van de andere Verdragsluitende Staat is, mag de aldus geheven belasting niet overschrijden:
 - a. nul percent van het brutobedrag van de dividenden, indien de uiteindelijk gerechtigde een lichaam is dat onmiddellijk ten minste 10% (tien percent) bezit van het kapitaal van het lichaam dat de dividenden betaalt;
 - b. 10% (tien percent) van het brutobedrag van de dividenden in alle andere gevallen.
3. De bepalingen van het tweede lid laten onverlet de belastingheffing van het lichaam ter zake van de winst waaruit de dividenden worden betaald.
4. De uitdrukking „dividenden”, zoals gebezigd in dit artikel, betekent inkomsten uit aandelen, winstaandelen of winstbewijzen, mijn-aandelen, oprichtersaandelen of andere rechten, met uitzondering van schuldvorderingen, die aanspraak geven op een aandeel in de winst, alsmede inkomsten uit andere vennootschappelijke rechten die door de wetgeving van de Staat waarvan het lichaam dat de uitdeling doet inwoner is, op dezelfde wijze aan de belastingheffing worden onderworpen als inkomsten uit aandelen.
5. De bepalingen van het eerste en tweede lid zijn niet van toepassing, indien de uiteindelijk gerechtigde tot de dividenden, die inwoner is van een Verdragsluitende Staat, in de andere Verdragsluitende Staat waarvan het lichaam dat de dividenden betaalt inwoner is, een bedrijf uitoefent door middel van een aldaar gevestigde vaste inrichting, of in

die andere Staat zelfstandige arbeid verricht vanuit een aldaar gevestigd vast middelpunt, en het aandelenbezit uit hoofde waarvan de dividenden worden betaald, tot het bedrijfsvermogen van die vaste inrichting of tot het beroepsvermogen van dat vaste middelpunt behoort. In dat geval zijn, naar gelang van het geval, de bepalingen van artikel 7 of artikel 14 van toepassing.

6. Indien een lichaam dat inwoner is van een Verdragsluitende Staat, voordelen of inkomsten verkrijgt uit de andere Verdragsluitende Staat, mag die andere Staat geen belasting heffen op de dividenden die door het lichaam worden betaald, behalve voor zover deze dividenden worden betaald aan een inwoner van die andere Staat of voor zover het aandelenbezit uit hoofde waarvan de dividenden worden betaald, tot het bedrijfsvermogen van een in die andere Staat gevestigde vaste inrichting of tot het beroepsvermogen van een aldaar gevestigd vast middelpunt behoort, noch de niet-uitgedeelde winst van het lichaam onderwerpen aan een belasting op niet-uitgedeelde winst van het lichaam, zelfs indien de betaalde dividenden of de niet-uitgedeelde winst geheel of gedeeltelijk bestaan uit voordelen of inkomsten die uit die andere Staat afkomstig zijn.

Artikel 11

Interest

1. Interest afkomstig uit een Verdragsluitende Staat en betaald aan een inwoner van de andere Verdragsluitende Staat is slechts in die andere Staat belastbaar indien die inwoner de uiteindelijk gerechtigde tot de interest is.

2. De uitdrukking „interest”, zoals gebezigd in dit artikel, betekent inkomsten uit schuldvorderingen van welke aard ook, al dan niet verzekerd door hypothek, al dan niet aanspraak gevend op een aandeel in de winst van de schuldenaar, en in het bijzonder inkomsten uit overheidsleningen en inkomsten uit obligaties of schuldbewijzen, daaronder begrepen de aan zodanige leningen, obligaties of schuldbewijzen verbonden premies en prijzen.

3. De bepalingen van het eerste lid zijn niet van toepassing indien de uiteindelijk gerechtigde tot de interest, die inwoner is van een Verdragsluitende Staat, in de andere Verdragsluitende Staat waaruit de interest afkomstig is een bedrijf uitoefent door middel van een aldaar gevestigde vaste inrichting, of in die andere Staat zelfstandige arbeid verricht vanuit een aldaar gevestigd vast middelpunt, en de vordering uit hoofde waarvan de interest wordt betaald, tot het bedrijfsvermogen van die vaste inrichting of tot het beroepsvermogen van dat vaste middelpunt behoort. In dat geval zijn, naar gelang van het geval, de bepalingen van artikel 7 of artikel 14 van toepassing.

4. Interest wordt geacht uit een Verdragsluitende Staat afkomstig te zijn, indien deze wordt betaald door die Staat zelf, door een staatkundig

onderdeel, door een plaatselijk publiekrechtelijk lichaam of door een inwoner van die Staat. Indien evenwel de persoon die de interest betaalt, of hij inwoner van een Verdragsluitende Staat is of niet, in een Verdragsluitende Staat een vaste inrichting of een vast middelpunt heeft, waarvoor de schuld ter zake waarvan de interest wordt betaald, was aangegaan, en deze interest ten laste komt van die vaste inrichting of van dat vaste middelpunt, wordt deze interest geacht afkomstig te zijn uit de Staat waar de vaste inrichting of het vast middelpunt is gevestigd.

5. Indien, ten gevolge van een bijzondere verhouding tussen de schuldenaar en de uiteindelijk gerechtigde of tussen hen beiden en een derde, het bedrag van de betaalde interest, gelet op de schuldbordering ter zake waarvan deze wordt betaald, hoger is dan het bedrag dat zonder zulk een verhouding door de schuldenaar en de uiteindelijk gerechtigde zou zijn overeengekomen, vinden de bepalingen van dit artikel slechts op het laatstbedoelde bedrag toepassing. In dat geval blijft het daarboven uitgaande deel van het betaalde bedrag belastbaar overeenkomstig de wetgeving van elk van de Verdragsluitende Staten, zulks met inachtneming van de overige bepalingen van dit Verdrag.

Artikel 12

Royalty's

1. Royalty's afkomstig uit een Verdragsluitende Staat en betaald aan een inwoner van de andere Verdragsluitende Staat, mogen in die andere Verdragsluitende Staat worden belast.

2. Deze royalty's mogen echter ook in de Verdragsluitende Staat waaruit zij afkomstig zijn, overeenkomstig de wetgeving van die Verdragsluitende Staat worden belast, maar indien de uiteindelijk gerechtigde tot de royalty's een inwoner is van de andere Verdragsluitende Staat, mag de aldus geheven belasting 5% (vijf percent) van het brutobedrag van de royalty's niet overschrijden.

3. De uitdrukking „royalty's”, zoals gebezigd in dit artikel, betekent vergoedingen van welke aard ook voor het gebruik van, of voor het recht van gebruik van, een auteursrecht op een werk op het gebied van letterkunde, kunst of wetenschap, daaronder begrepen bioscoopfilms, of films of geluidsbanden gebruikt voor televisie- of radio-uitzendingen, een octrooi, een fabrieks- of handelsmerk, een tekening of model, een plan, een geheim recept of een geheime werkwijze, of voor inlichtingen omtrent ervaringen op het gebied van nijverheid, handel of wetenschap.

4. De bepalingen van het eerste en tweede lid zijn niet van toepassing indien de uiteindelijk gerechtigde tot de royalty's, die inwoner is van een Verdragsluitende Staat, in de andere Verdragsluitende Staat waaruit de royalty's afkomstig is een bedrijf uitoefent door middel van een aldaar gevestigde vaste inrichting, of in die andere Staat zelfstandige arbeid

verricht vanuit een aldaar gevestigd vast middelpunt, en het recht of de zaak uit hoofde waarvan de royalty's worden betaald, tot het bedrijfsvermogen van die vaste inrichting of tot het beroepsvermogen van dat vaste middelpunt behoort. In dat geval zijn, naar gelang van het geval, de bepalingen van artikel 7 of artikel 14 van toepassing.

5. Royalty's worden geacht uit een Verdragsluitende Staat afkomstig te zijn, indien deze worden betaald door die Staat zelf, door een staatkundig onderdeel, door een plaatselijk publiekrechtelijk lichaam of door een inwoner van die Staat. Indien evenwel de persoon die de royalty's betaalt, of hij inwoner van een Verdragsluitende Staat is of niet, in een Verdragsluitende Staat een vaste inrichting of een vast middelpunt heeft, waarvoor de verplichting tot het betalen van royalty's was aangegaan, en deze royalty's ten laste komen van die vaste inrichting of van dat vaste middelpunt, worden deze royalty's geacht afkomstig te zijn uit de Staat waar de vaste inrichting of het vaste middelpunt is gevestigd.

6. Indien, ten gevolge van een bijzondere verhouding tussen de schuldenaar en de uiteindelijk gerechtigde of tussen hen beiden en een derde, het bedrag van de betaalde royalty's, gelet op het gebruik, het recht of de inlichtingen waarvoor zij worden betaald, hoger is dan het bedrag dat zonder zulk een verhouding door de schuldenaar en de uiteindelijk gerechtigde zou zijn overeengekomen, vinden de bepalingen van dit artikel slechts op het laatstbedoelde bedrag toepassing. In dat geval blijft het daarboven uitgaande deel van het betaalde bedrag belastbaar overeenkomstig de wetgeving van elk van de Verdragsluitende Staten, zulks met inachtneming van de overige bepalingen van dit Verdrag.

Artikel 13

Vermogenswinsten

1. Voordelen verkregen door een inwoner van een Verdragsluitende Staat uit de vervreemding van onroerende zaken, zoals bedoeld in artikel 6 en die zijn gelegen in de andere Verdragsluitende Staat, mogen in die andere Staat worden belast.

2. Voordelen verkregen uit de vervreemding van roerende zaken die deel uitmaken van het bedrijfsvermogen van een vaste inrichting die een onderneming van een Verdragsluitende Staat in de andere Verdragsluitende Staat heeft, of van roerende zaken die behoren tot een vast middelpunt dat een inwoner van een Verdragsluitende Staat in de andere Verdragsluitende Staat tot zijn beschikking heeft voor het verrichten van zelfstandige arbeid, daaronder begrepen voordelen verkregen uit de vervreemding van de vaste inrichting (alleen of met de gehele onderneming) of van het vaste middelpunt, mogen in die andere Staat worden belast.

3. Voordelen verkregen uit de vervreemding van schepen of luchtaartuigen die in internationaal verkeer worden geëxploiteerd of van

roerende zaken die worden gebruikt bij de exploitatie van deze schepen of luchtvaartuigen, zijn slechts belastbaar in de Verdragsluitende Staat waar de plaats van de werkelijke leiding van de onderneming is gelegen. Het bepaalde in artikel 8, tweede lid, vindt hierbij toepassing.

4. Voordelen verkregen uit de vervreemding van alle andere zaken dan die bedoeld in het eerste, tweede en derde lid zijn slechts belastbaar in de Verdragsluitende Staat waarvan de vervreemder inwoner is.

5. Niettegenstaande de bepalingen van het vierde lid, mag een Verdragsluitende Staat, overeenkomstig zijn eigen wetgeving, de betekenis van de uitdrukking „vervreemding” daaronder begrepen, belasting heffen over voordelen door een natuurlijke persoon die inwoner is van de andere Verdragsluitende Staat, verkregen uit de vervreemding van aandelen in, winstbewijzen van of schuldborderingen op, een lichaam met een in aandelen verdeeld kapitaal, dat volgens de wetgeving van de eerstbedoelde Verdragsluitende Staat inwoner is van die Staat, alsmede uit de vervreemding van een gedeelte van de in die aandelen, winstbewijzen of schuldborderingen besloten liggende rechten, indien die natuurlijke persoon – al dan niet tezamen met zijn echtgenoot – dan wel een van hun bloed- of aanverwanten in de rechte lijn onmiddellijk of middellijk ten minste vijf percent bezit van het geplaatste kapitaal van een bepaalde soort van aandelen van dat lichaam. Deze bepaling vindt alleen toepassing wanneer de natuurlijke persoon die de voordelen verkrijgt in de loop van de laatste tien jaren voorafgaande aan het jaar waarin de voordelen worden verkregen, inwoner van de eerstbedoelde Staat is geweest en mits op het tijdstip waarop hij inwoner werd van de andere Verdragsluitende Staat werd voldaan aan eerdergenoemde voorwaarden ten aanzien van het aandelenbezit in eerdergenoemd lichaam. In de gevallen waarin ingevolge de nationale wetgeving van eerstbedoelde Staat aan de natuurlijke persoon een aanslag is opgelegd terzake van de bij diens emigratie uit eerstbedoelde Staat aangenomen vervreemding van vorenbedoelde aandelen, geldt het vorenstaande alleen voor zover er van deze aanslag nog een bedrag openstaat.

Artikel 14

Zelfstandige arbeid

1. Voordelen verkregen door een inwoner van een Verdragsluitende Staat in de uitoefening van een vrij beroep of ter zake van andere werkzaamheden van zelfstandige aard zijn slechts in die Staat belastbaar, tenzij hij in de andere Verdragsluitende Staat voor het verrichten van zijn werkzaamheden geregd over een vast middelpunt beschikt. Indien hij over zulk een vast middelpunt beschikt mogen de voordelen in de andere Staat worden belast, maar slechts in zoverre als zij aan dat vaste middelpunt kunnen worden toegerekend.

2. De uitdrukking „vrij beroep” omvat in het bijzonder zelfstandige werkzaamheden op het gebied van wetenschap, letterkunde, kunst, opvoeding of onderwijs, alsmede de zelfstandige werkzaamheden van artsen, advocaten, technici, architecten, tandartsen en accountants.

Artikel 15

Niet-zelfstandige arbeid

1. Onder voorbehoud van de bepalingen van de artikelen 16, 18, 19 en 20 zijn salarissen, lonen en andere soortgelijke beloningen verkregen door een inwoner van een Verdragsluitende Staat ter zake van een dienstbetrekking slechts in die Staat belastbaar, tenzij de dienstbetrekking in de andere Verdragsluitende Staat wordt uitgeoefend. Indien de dienstbetrekking aldaar wordt uitgeoefend, mag de ter zake daarvan verkregen beloning in die andere Staat worden belast.

2. Niettegenstaande de bepalingen van het eerste lid is de beloning verkregen door een inwoner van een Verdragsluitende Staat ter zake van een in de andere Verdragsluitende Staat uitgeoefende dienstbetrekking slechts in de eerstbedoelde Staat belastbaar, indien:

a. de genietier in de andere Staat verblijft gedurende een tijdvak of tijdvakken, die in een tijdvak van 12 maanden beginnend of eindigend in het desbetreffende belastingjaar een totaal van 183 dagen niet te boven gaan, en

b. de beloning wordt betaald door of namens een werkgever die geen inwoner van de andere Staat is, en

c. de beloning niet ten laste komt van een vaste inrichting die, of van een vast middelpunt dat de werkgever in de andere Staat heeft.

3. Niettegenstaande de voorgaande bepalingen van dit artikel is de beloning verkregen door een inwoner van een Verdragsluitende Staat ter zake van een dienstbetrekking uitgeoefend aan boord van een schip of luchtvaartuig dat in internationaal verkeer wordt geëxploiteerd, slechts in die Staat belastbaar.

Artikel 16

Directeursbeloningen

Directeursbeloningen (directors' fees) en andere soortgelijke beloningen verkregen door een inwoner van een Verdragsluitende Staat in zijn hoedanigheid van lid van de raad van beheer of, in geval van Nederland een bestuurder of een commissaris, of een ander soortgelijk college van een lichaam dat inwoner is van de andere Verdragsluitende Staat, mogen in de eerstbedoelde Verdragsluitende Staat worden belast.

Deze beloningen mogen echter ook in de Verdragsluitende Staat waarvan het eerdergenoemde lichaam inwoner is worden belast, maar de

aldus geheven belasting mag 25% (vijfentwintig percent) van het bruto-bedrag van de beloningen niet overschrijden.

Artikel 17

Artiesten en sportbeoefenaars

1. Niettegenstaande de bepalingen van de artikelen 14 en 15, mogen voordelen of inkomsten, verkregen door een inwoner van een Verdragssluitende Staat als artiest, zoals een toneelspeler, film-, radio-, of televisieartiest of een musicus, of als sportbeoefenaar, uit zijn persoonlijke werkzaamheden als zodanig die worden verricht in de andere Verdragssluitende Staat, worden belast in die andere Staat.
2. Indien voordelen of inkomsten ter zake van persoonlijke werkzaamheden die door een artiest of een sportbeoefenaar in die hoedanigheid worden verricht, niet aan de artiest of sportbeoefenaar zelf toekomen, maar aan een andere persoon, mogen die voordelen of inkomsten, niettegenstaande de bepalingen van de artikelen 7, 14 en 15, worden belast in de Verdragssluitende Staat waarin de werkzaamheden van de artiest of sportbeoefenaar worden verricht.

3. De bepalingen van het eerst en tweede lid zijn niet van toepassing op beloningen of voordelen, op salarissen, lonen en soortgelijke inkomsten, verkregen door artiesten of sportbeoefenaars die inwoner zijn van een Verdragssluitende Staat uit werkzaamheden in de andere Verdragssluitende Staat indien hun bezoek aan die Verdragssluitende Staat in hoofdzaak wordt bekostigd uit de openbare middelen van de andere Verdragssluitende Staat waaronder begrepen die van enig staatkundig onderdeel, een plaatselijk publiekrechtelijk lichaam of staatsrechtelijk orgaan daarvan, en niet op voordelen verkregen uit deze werkzaamheden door een niet op het maken van winst gerichte organisatie op voorwaarde dat haar inkomsten in genen dele betaalbaar zijn aan of anderszins strekken tot het persoonlijk voordeel van haar eigenaren, oprichters of leden.

Artikel 18

Pensioenen, lijfrenten en socialezekerheidsuitkeringen

1. Onder voorbehoud van de bepalingen van artikel 19, tweede lid, zijn pensioenen en andere soortgelijke beloningen betaald aan een inwoner van een Verdragssluitende Staat ter zake van een vroegere dienstbetrekking alsmede lijfrenten betaald aan een inwoner van een Verdragssluitende Staat, slechts in die Staat belastbaar. Ieder pensioen en andere uitkering betaald krachtens de bepalingen van een sociaalzekerheidssysteem van een Verdragssluitende Staat aan een inwoner van de andere Verdragssluitende Staat, zijn slechts in die andere Staat belastbaar.

2. Niettegenstaande het bepaalde in het eerste lid, mag een pensioen of andere soortgelijke beloning, lijfrente, of ieder pensioen en andere uitkering betaald krachtens de bepalingen van een sociaalzekerheidsstelsel van een Verdragsluitende Staat, ook worden belast in de Verdragsluitende Staat waaruit deze afkomstig is, overeenkomstig de wetgeving van die Staat:

a. indien en voor zover de aanspraak op dit pensioen of andere soortgelijke beloning of lijfrente in de Verdragsluitende Staat, waaruit het pensioen of andere soortgelijke beloning of lijfrente afkomstig is, van belasting is vrijgesteld, dan wel de met het pensioen of andere soortgelijke beloning of lijfrente samenhangende bijdragen aan de pensioenregeling of verzekersmaatschappij, in het verleden bij het bepalen van het in die Staat belastbare inkomen in aftrek zijn gebracht, dan wel anderszins in die Staat in aanmerking zijn gekomen voor een fiscale faciliering; en

b. indien en voor zover dit pensioen of andere soortgelijke beloning of lijfrente in de Verdragsluitende Staat, waarvan de genietier van het pensioen of andere soortgelijke beloning of lijfrente inwoner is, niet tegen het algemeen van toepassing zijnde belastingtarief voor inkomsten verkregen uit niet-zelfstandige arbeid dan wel het brutobedrag van dat pensioen of andere soortgelijke beloning of lijfrente voor minder dan 90 percent in de belastingheffing wordt betrokken; en

c. indien het totale brutobedrag van de pensioenen en andere soortgelijke beloningen of lijfrenten en ieder pensioen en andere uitkering betaald krachtens de bepalingen van een sociaalzekerheidsstelsel van een Verdragsluitende Staat, in enig kalenderjaar een bedrag van 20.000 Euro te boven gaat.

3. Niettegenstaande de bepalingen van het eerste en tweede lid, mag, indien dit pensioen of andere soortgelijke beloning geen periodiek karakter draagt, wordt betaald ter zake van een vroegere dienstbetrekking in de andere Verdragsluitende Staat en uitbetaling plaatsvindt vóór de datum waarop het pensioen ingaat, of indien in plaats van het recht op lijfrente vóór de datum waarop de lijfrente ingaat een afkoopsom wordt betaald, de betaling of deze afkoopsom ook in de Verdragsluitende Staat waaruit zij afkomstig is worden belast.

4. Een pensioen of andere soortelijke beloning of lijfrente wordt geacht afkomstig te zijn uit een Verdragsluitende Staat indien en voor zover de met dit pensioen of andere soortgelijke beloning of lijfrente samenhangende bijdragen of betalingen, dan wel de aanspraken op dit pensioen of andere soortgelijke beloning of lijfrente in die Staat in aanmerking zijn gekomen voor een fiscale faciliering. De ingevolge dit artikel aan een Verdragsluitende Staat toegekende heffingsrechten worden op geen enkele wijze beperkt door de overdracht van een pensioen van een in een Verdragsluitende Staat gevestigd pensioenfonds of verzekersmaatschappij naar een in een andere Staat gevestigd pensioenfonds of verzekersmaatschappij.

5. De bevoegde autoriteiten van de Verdragsluitende Staten regelen in onderlinge overeenstemming de wijze van toepassing van het tweede lid. Daarin wordt tevens geregeld welke gegevens de inwoner van een Verdragsluitende Staat ten behoeve van een juiste toepassing van het Verdrag in de andere Verdragsluitende Staat moet overleggen, met name om te kunnen vaststellen of al dan niet voldaan is aan de omstandigheden als bedoeld in letters a, b en c van het tweede lid.

6. De uitdrukking „lijfrente” betekent een vaste som, periodiek betaalbaar op vaste tijdstippen, hetzij gedurende het leven, hetzij gedurende een vastgesteld of voor vaststelling vatbaar tijdvak, ingevolge een verbintenis tot het doen van betalingen, welke tegenover een voldoende en volledige tegenprestatie in geld of geldwaarde staat.

7. Of en in hoeverre een pensioen of soortgelijke beloning onder dit artikel of onder artikel 19 valt, wordt bepaald door het karakter van de vroegere dienstbetrekking, zijnde particulier of overheid, gedurende welke de aanspraak op dat gedeelte van het pensioen of soortgelijke beloning werd opgebouwd.

Artikel 19

Overheidsfuncties

1. a. Salarissen, lonen en andere soortgelijke beloningen, niet zijnde pensioenen, betaald door een Verdragsluitende Staat of een staatkundig onderdeel of een plaatselijk publiekrechtelijk lichaam daarvan aan een natuurlijke persoon ter zake van diensten bewezen aan die Staat of dat onderdeel of dat publiekrechtelijk lichaam, zijn slechts in die Staat belastbaar.

b. Deze salarissen, lonen en andere soortgelijke beloningen zijn echter slechts in de andere Verdragsluitende Staat belastbaar, indien de diensten in die Staat worden bewezen en de natuurlijke persoon inwoner is van die Staat, die:

1. onderdaan is van die Staat; of
2. niet uitsluitend voor het verrichten van de diensten inwoner van die Staat werd.

2. a. Pensioenen, betaald door, of uit fondsen in het leven geroepen door, een Verdragsluitende Staat of een staatkundig onderdeel of een plaatselijk publiekrechtelijk lichaam daarvan aan een natuurlijke persoon ter zake van diensten bewezen aan die Staat of dat onderdeel of dat publiekrechtelijk lichaam, zijn slechts in die Staat belastbaar.

b. Deze pensioenen zijn echter slechts in de andere Verdragsluitende Staat belastbaar, indien de natuurlijke persoon inwoner en onderdaan is van die Staat.

3. De bepalingen van de artikelen 15, 16 en 18 zijn van toepassing op salarissen, lonen en andere soortgelijke beloningen en pensioenen ter zake van diensten, bewezen in het kader van een op winst gericht bedrijf, uitgeoefend door een Verdragsluitende Staat of een staatkundig onderdeel of een plaatselijk puhiekrechtelijk lichaam daarvan.

Artikel 20

Hoogleraren en andere docenten

Een natuurlijke persoon die onmiddellijk voorafgaand aan een bezoek aan een Verdragsluitende Staat een inwoner is of was van een andere Verdragsluitende Staat en die, op uitnodiging van de regering van de eerstgenoemde Verdragsluitende Staat of van een universiteit, hogeschool, school, museum of andere culturele instelling in die eerstgenoemde Verdragsluitende Staat of uit hoofde van een officieel cultureel uitwisselingsprogramma, in die Verdragsluitende Staat verblijft gedurende een tijdvak van ten hoogste twee opeenvolgende jaren uitsluitend met het doel onderwijs te geven, lezingen te geven of zich met onderzoek bezig te houden aan een dergelijke instelling is in die Verdragsluitende Staat vrijgesteld van belasting voor zijn beloning voor die activiteit, mits de betaling van die beloning door hem wordt verkregen van buiten die Verdragsluitende Staat.

Artikel 21

Studenten

1. Betalingen die een student of een voor een beroep of bedrijf in opleiding zijnde persoon, die inwoner is of onmiddellijk voor zijn bezoek aan een Verdragsluitende Staat, inwoner was van de andere Verdragsluitende Staat en die uitsluitend voor zijn studie of opleiding in de eerstbedoelde Staat verblijft, ontvangt ten behoeve van zijn onderhoud, studie of opleiding, zijn in die Staat niet belastbaar, mits deze betalingen aan hem worden gedaan uit bronnen buiten die Staat.

2. Met betrekking tot toelagen, beurzen en beloningen uit een dienstbetrekking in een Verdragsluitende Staat waarin het eerste lid niet voorziet, is een student of een voor een beroep of bedrijf in opleiding zijnde persoon zoals beschreven in het eerste lid, indien hij een inwoner van die Staat is, gerechtigd gedurende zijn opleiding of training tot dezelfde uitzonderingen, vrijstellingen of verminderingen met betrekking tot belastingen die beschikbaar zijn voor inwoners van die Verdragsluitende Staat.

Artikel 22

Overige inkomsten

1. Bestanddelen van het inkomen van een inwoner van een Verdragssluitende Staat, van waaruit ook afkomstig, die niet in de voorgaande artikelen van dit Verdrag zijn behandeld, zijn slechts in die Staat belastbaar.

2. De bepalingen van het eerste lid zijn niet van toepassing op inkomsten, niet zijnde inkomsten uit onroerende zaken zoals omschreven in artikel 6, tweede lid, indien de genietier van die inkomsten, die inwoner is van een Verdragssluitende Staat, in de andere Verdragssluitende Staat een bedrijf uitoefent door middel van een aldaar gevestigde vaste inrichting, of in die andere Staat zelfstandige arbeid verricht vanuit een aldaar gevestigd vast middelpunt, en het recht of de zaak ter zake waarvan de inkomsten worden betaald, tot het bedrijfsvermogen van die vaste inrichting of tot het beroepsvermogen van dat vaste middelpunt behoort. In dat geval zijn, naar gelang van het geval, de bepalingen van artikel 7 of artikel 14 van toepassing.

Artikel 23

Vermijding van dubbele belasting

1. Wat betreft Nederland wordt dubbele belasting als volgt vermeden:

a. Nederland is bevoegd bij het heffen van belasting van zijn inwoners in de grondslag waarnaar de belasting wordt geheven, de bestanddelen van het inkomen te begrijpen die overeenkomstig de bepalingen van dit Verdrag in Koeweit mogen worden belast.

b. Indien echter een inwoner van Nederland bestanddelen van het inkomen verkrijgt die volgens artikel 6, artikel 7, artikel 10, vijfde lid, artikel 11, derde lid, artikel 12, vierde lid, artikel 13, eerste en tweede lid, artikel 14, artikel 15, eerste lid, artikel 19, eerste lid, letter a, en tweede lid, letter a, artikel 22, tweede lid, van dit Verdrag in Koeweit mogen worden belast en die in de in het eerste lid, letter a, bedoelde grondslag zijn begrepen, stelt Nederland deze bestanddelen vrij door een vermindering van zijn belasting toe te staan. Deze vermindering wordt berekend overeenkomstig de bepalingen in de Nederlandse wetgeving tot het vermijden van dubbele belasting. Te dien einde worden genoemde bestanddelen geacht te zijn begrepen in het totale bedrag van de bestanddelen van het inkomen die ingevolge die bepalingen van Nederlandse belasting zijn vrijgesteld.

c. Nederland verleent voorts een aftrek op de aldus berekende Nederlandse belasting voor die bestanddelen van het inkomen die volgens artikel 10, tweede lid, artikel 12, tweede lid, artikel 13, vijfde lid, artikel 16, artikel 17, en artikel 18, tweede en derde lid, van dit Verdrag in

Koeweit mogen worden belast, in zoverre deze bestanddelen in de in het eerste lid, letter a. bedoelde grondslag zijn begrepen. Het bedrag van deze aftrek is gelijk aan de in Koeweit over deze bestanddelen van het inkomen betaalde belasting, maar bedraagt niet meer dan het bedrag van de vermindering die zou zijn verleend indien de aldus in het inkomen begrepen bestanddelen van het inkomen de enige bestanddelen van het inkomen zouden zijn geweest die uit hoofde van de bepalingen in de Nederlandse wetgeving tot het vermijden van dubbele belasting van Nederlandse belasting zijn vrijgesteld.

d. Niettegenstaande het bepaalde in het eerste lid, letter b zal Nederland een aftrek op de Nederlandse belasting verlenen voor de in Koeweit betaalde belasting op die bestanddelen van het inkomen welke volgens artikel 7, artikel 10, vijfde lid, artikel 11, derde lid, artikel 12, vierde lid, artikel 14 en artikel 22, tweede lid, van dit Verdrag in Koeweit mogen worden belast, voor zover die bestanddelen in de in het eerste lid, letter a. bedoelde grondslag zijn begrepen, indien en voor zover Nederland op grond van de bepalingen in de Nederlandse wetgeving tot het vermijden van dubbele belasting een aftrek verleent op de Nederlandse belasting van de in een ander land over die bestanddelen van het inkomen geheven belasting. Voor de berekening van deze aftrek is het bepaalde in het eerste lid, letter c van dit artikel van overeenkomstige toepassing.

2. Wat betreft Koeweit wordt dubbele belasting als volgt vermeden: Indien een inwoner van Koeweit inkomsten verkrijgt die overeenkomstig de bepalingen van dit Verdrag zowel in Nederland als in Koeweit mogen worden belast, verleent Koeweit een vermindering van de belasting naar het inkomen van die inwoner tot een bedrag dat gelijk is aan de in Nederland betaalde belasting naar het inkomen. Deze vermindering overschrijdt evenwel niet dat deel van de belasting naar het inkomen, zoals deze is berekend vóór het verlenen van de vermindering, dat kan worden toegerekend aan het inkomen dat in Nederland mag worden belast.

Artikel 24

Werkzaamheden buitenlands

1. De bepalingen van dit artikel vinden toepassing niettegenstaande enigerlei andere bepalingen van dit Verdrag. Dit artikel vindt echter geen toepassing indien werkzaamheden buitenlands van een persoon voor die persoon een vaste inrichting vormen ingevolge de bepalingen van artikel 5 of een vast middelpunt ingevolge de bepalingen van artikel 14.

2. In dit artikel betekent de uitdrukking „werkzaamheden buitenlands“ werkzaamheden die buitenlands worden verricht in verband met de exploratie of exploitatie van de in een Verdragsluitende Staat gelegen zeebodem en de ondergrond daarvan en hun natuurlijke rijkdommen.

3. Een onderneming van een Verdragsluitende Staat die in de andere Verdragsluitende Staat werkzaamheden buitenlands verricht, wordt onder voorbehoud van het vierde lid van dit artikel geacht ter zake van die werkzaamheden in die andere Staat een bedrijf uit te oefenen door middel van een aldaar gevestigde vaste inrichting, tenzij de desbetreffende werkzaamheden buitenlands in de andere Staat worden verricht gedurende een tijdvak of tijdvakken die in een tijdvak van twaalf maanden een totaal van 30 dagen niet te boven gaan.

Voor de toepassing van dit lid wordt:

a. indien een onderneming die in de andere Verdragsluitende Staat werkzaamheden buitenlands verricht en die is gelieerd aan een andere onderneming, welke andere onderneming als onderdeel van hetzelfde project dezelfde werkzaamheden buitenlands voortzet die worden of werden uitgevoerd door de eerstbedoelde onderneming, en de hiervoor bedoelde door beide ondernemingen verrichte activiteiten bij elkaar opgeteld een tijdvak van 30 dagen te boven gaan, iedere onderneming geacht zijn werkzaamheden uit te oefenen gedurende een tijdvak dat 30 dagen in een tijdvak van 12 maanden te boven gaat;

b. een onderneming geacht gelieerd te zijn aan een andere onderneming indien de een onmiddellijk of middellijk ten minste een derde deel van het kapitaal van de andere onderneming bezit of indien een persoon onmiddellijk of middellijk ten minste een derde deel van het kapitaal van beide ondernemingen bezit.

4. Voor de toepassing van het derde lid van dit artikel wordt de uitdrukking „werkzaamheden buitenlands” evenwel geacht niet te omvatten:

- a. een van de activiteiten of een combinatie daarvan als bedoeld in artikel 5, vijfde lid;
- b. sleep- of ankerwerkzaamheden door schepen die in de eerste plaats voor dat doel zijn ontworpen alsmede andere door zulke schepen verrichte activiteiten;
- c. het vervoer van voorraden of personeel door schepen of luchtvliegtuigen in internationaal verkeer.

5. Een inwoner van een Verdragsluitende Staat die in het kader van een vrij beroep of van andere werkzaamheden van zelfstandige aard in de andere Verdragsluitende Staat werkzaamheden buitenlands verricht, wordt geacht deze werkzaamheden te verrichten vanuit een vast middelpunt in de andere Verdragsluitende Staat indien de desbetreffende werkzaamheden buitenlands een aaneengesloten periode van 30 dagen of meer beslaan.

6. Salarissen, lonen en andere soortgelijke beloningen verkregen door een inwoner van een Verdragsluitende Staat ter zake van een dienstbetrokking in verband met werkzaamheden buitenlands die worden verricht door middel van een vaste inrichting in de andere Verdragsluitende Staat, mogen, voor zover de dienstbetrokking in die andere Staat buitenlands wordt uitgeoefend, in die andere Staat worden belast.

7. Indien aan de hand van bewijsstukken wordt aangetoond dat in Koeweit belasting is betaald over de bestanddelen van het inkomen die ingevolge artikel 7 en artikel 14 in verband met het derde respectievelijk het vijfde lid van dit artikel en ingevolge het zesde lid van dit artikel in Koeweit mogen worden belast, verleent Nederland een vermindering op zijn belasting, die wordt berekend overeenkomstig de regels die zijn neergelegd in artikel 23, eerste lid, letter b.

Artikel 25

Non-discriminatie

1. Onderdanen van een Verdragsluitende Staat worden in de andere Verdragsluitende Staat niet aan enige belastingheffing of daarmede verband houdende verplichting onderworpen, die anders of zwaarder is dan de belastingheffing en daarmede verband houdende verplichtingen, waaraan onderdanen van die andere Staat onder dezelfde omstandigheden, in het bijzonder de woonstaat hetreffende, zijn of kunnen worden onderworpen. Deze bepaling is, niettegenstaande het bepaalde in artikel 1, ook van toepassing op personen die geen inwoners zijn van een of van beide Verdragsluitende Staten.

2. De belastingheffing van een vaste inrichting die een onderneming van een Verdragsluitende Staat in de andere Verdragsluitende Staat heeft, is in die andere Verdragsluitende Staat niet ongunstiger dan de belastingheffing van ondernemingen van derde Staten die dezelfde werkzaamheden uitoefenen onder dezelfde omstandigheden. Deze bepaling mag niet zo worden uitgelegd, dat zij een Verdragsluitende Staat verplicht aan inwoners van de andere Verdragsluitende Staat bij de belastingheffing de persoonlijke aftrekken, tegemoetkomingen en verminderingen uit hoofde van de samenstelling van het gezin of gezinslasten te verlenen, die eerstbedoelde Staat aan zijn eigen inwoners verleent.

3. Ondernemingen van een Verdragsluitende Staat, waarvan het kapitaal geheel of ten dele, onmiddellijk of middellijk, in het bezit is van of wordt beheerst door een of meer inwoners van de andere Verdragsluitende Staat, worden in de eerstbedoelde Staat niet aan enige belastingheffing of daarmede verband houdende verplichting onderworpen, die anders of zwaarder is dan de belastingheffing en daarmede verband houdende verplichtingen, waaraan andere, soortgelijke ondernemingen waarvan het kapitaal geheel of ten dele, onmiddellijk of middellijk, in het bezit is of wordt beheerst door een of meer inwoners van een derde Staat zijn of kunnen worden onderworpen.

4. Niets in dit artikel mag zodanig worden uitgelegd dat het aan een van beide Verdragsluitende Staten de wettelijke verplichting oplegt het voordeel van een behandeling, voorkeur of privilege verleend aan een derde Staat of zijn inwoners krachtens de oprichting van een douaneunie, een economische unie, een vrijhandelszone of een regionale over-

eenkomst of plaatselijke overeenkomst die volledig of hoofdzakelijk betrekking heeft op belastingheffing of kapitaalverkeer, waarbij de eerstgenoemde Verdragsluitende Staat partij kan zijn, uit te breiden tot de inwoners van de andere Verdragsluitende Staat.

5. Behalve indien de bepalingen van artikel 9, eerste lid, artikel 11, vijfde lid, of artikel 12, zesde lid, van toepassing zijn, zijn interest, royalty's en andere uitgaven, betaald door een onderneming van een Verdragsluitende Staat aan een inwoner van de andere Verdragsluitende Staat, bij de vaststelling van de belastbare winst van die onderneming onder dezelfde voorwaarden aftrekbaar als wanneer zij betaald waren aan een inwoner van de eerstbedoelde Staat. Zo ook zijn alle schulden van een onderneming van een Verdragsluitende Staat aan een inwoner van de andere Verdragsluitende Staat bij de vaststelling van het belastbare vermogen van die onderneming onder dezelfde voorwaarden aftrekbaar als wanneer zij waren aangegaan met een inwoner van de eerstbedoelde Staat.

6. Bijdragen die door of namens een natuurlijke persoon, die inwoner is van een Verdragsluitende Staat, zijn betaald aan een voor de belastingheffing in de andere Verdragsluitende Staat erkende pensioenregeling, worden voor de belastingheffing in de eerstbedoelde Staat op dezelfde wijze behandeld als een bijdrage betaald aan een in die eerstbedoelde Staat voor de belastingheffing erkende pensioenregeling, mits:

- a. die natuurlijke persoon reeds bijdroeg aan de pensioenregeling voordat hij inwoner van de eerstbedoelde Staat werd; en
- b. de bevoegde autoriteit van de eerstbedoelde Staat van oordeel is dat de pensioenregeling overeenkomt met een door die Staat voor de belastingheffing erkende pensioenregeling.

Voor de toepassing van dit lid omvat de uitdrukking „pensioenregeling” mede een pensioenregeling ingevolge een publiekrechtelijk stelsel van sociale zekerheid.

7. In dit artikel heeft de uitdrukking „belastingheffing” betrekking op belasting welke voorwerp zijn van dit Verdrag.

Artikel 26

Regeling voor onderling overleg

1. Indien een persoon van oordeel is dat de maatregelen van een of van beide Verdragsluitende Staten voor hem leiden of zullen leiden tot een belastingheffing die niet in overeenstemming is met de bepalingen van dit Verdrag, kan hij, ongeacht de rechtsmiddelen waarin de nationale wetgeving van die Staten voorziet, zijn geval voorleggen aan de bevoegde autoriteit van de Verdragsluitende Staat waarvan hij inwoner is, of, indien zijn geval valt onder artikel 25, eerste lid, aan die van de

Verdragsluitende Staat waarvan hij onderdaan is. Hetgeval moet worden voorgelegd binnen drie jaar nadat de maatregel die leidt tot een belastingheffing die niet in overeenstemming is met de bepalingen van dit Verdrag, voor het eerst te zijner kennis is gebracht.

2. De bevoegde autoriteit tracht, indien het bezwaar haar gegrond voorkomt en indien zij niet zelf in staat is tot een bevredigende oplossing te komen, de aangelegenheid in onderlinge overeenstemming met de bevoegde autoriteit van de andere Verdragsluitende Staat te regelen teneinde een belastingheffing die niet in overeenstemming is met dit Verdrag, te vermijden. De overeengekomen regeling wordt uitgevoerd niet-tegenstaande de verjaringstermijnen in de nationale wetgeving van de Verdragsluitende Staten.

3. De bevoegde autoriteiten van de Verdragsluitende Staten trachten moeilijkheden of twijfelpunten die mochten rijzen met betrekking tot de uitlegging of de toepassing van dit Verdrag in onderlinge overeenstemming op te lossen. Zij kunnen ook met elkaar overleg plegen teneinde dubbele belasting ongedaan te maken in gevallen waarvoor in dit Verdrag geen voorziening is getroffen.

4. De bevoegde autoriteiten van de Verdragsluitende Staten kunnen zich rechtstreeks met elkaar in verbinding stellen teneinde een overeenstemming als bedoeld in de voorgaande leden te bereiken.

5. Wanneer moeilijkheden of twijfelpunten die zijn gerezen met betrekking tot de uitlegging of toepassing van dit Verdrag niet binnen een tijdvak van twee jaar nadat de vraag is gerezen opgelost kunnen worden door de bevoegde autoriteiten van de Verdragsluitende Staten in een procedure voor onderling overleg ingevolge de voorgaande leden van dit artikel, kan het geval, op verzoek van een van de Verdragsluitende Staten, per geval worden voorgelegd voor arbitrage, tenzij de bevoegde autoriteiten het eens zijn over een alternatieve beslechtingsprocedure en vooropgesteld dat de betrokken belastingplichtige of belastingplichtigen er schriftelijk mee instemmen te zijn gebonden door de beslissing van de arbitragecommissie. De beslissing van de arbitragecommissie in een bepaald geval is voor dat geval bindend voor beide Verdragsluitende Staten en de betrokken belastingplichtige of belastingplichtigen.

Artikel 27

Uitwisseling van inlichtingen

1. De bevoegde autoriteiten van de Verdragsluitende Staten wisselen die inlichtingen uit die nodig zijn voor het uitvoeren van de bepalingen van dit Verdrag of van de nationale wetgeving van de Verdragsluitende Staten met betrekking tot de belastingen waarop dit Verdrag van toepassing is, voor zover de heffing van die belastingen niet in strijd is met dit Verdrag. De uitwisseling van inlichtingen wordt niet beperkt door arti-

kel 1. Alle door een Verdragsluitende Staat ontvangen inlichtingen worden op dezelfde wijze geheim gehouden als inlichtingen die volgens de nationale wetgeving van die Staat zijn verkregen en worden alleen ter kennis gebracht van personen of autoriteiten (waaronder begrepen rechterlijke instanties en administratiefrechtelijke lichamen) die betrokken zijn bij de vaststelling of invordering van, de tenuitvoerlegging of vervolging ter zake van, of de beslissing in beroepszaken met betrekking tot de belastingen waarop het Verdrag van toepassing is. Deze personen of autoriteiten mogen van de inlichtingen alleen voor deze doeleinden gebruik maken. Zij mogen de inlichtingen bekend maken in openbare rechtszittingen of in rechterlijke beslissingen.

2. In geen geval worden de bepalingen van het eerste lid zo uitgelegd dat zij een Verdragsluitende Staat de verplichting opleggen:

a. administratieve maatregelen te nemen die in strijd zijn met de wetgeving of de administratieve praktijk van die of van de andere Verdragsluitende Staat;

b. inlichtingen te verstrekken die niet verkrijgbaar zijn krachtens de wetgeving of in de normale gang van zaken in de administratie van die of van de andere Verdragsluitende Staat;

c. inlichtingen te verstrekken die een handels-, bedrijfs-, nijverheids-, of beroepsgeheim of een fabrieks- of handelswerkwijze zouden onthullen, of inlichtingen waarvan het verstrekken in strijd zou zijn met de openbare orde.

3. De Verdragsluitende Staten kunnen aan de arbitragecommissie, ingesteld volgens de bepalingen van artikel 26, vijfde lid, de inlichtingen verstrekken die nodig zijn om de arbitrageprocedure te volbrengen. Deze inlichtingen worden verstrekkt met inachtneming van de bepalingen van het tweede lid van dit artikel. De leden van de arbitragecommissie zijn met betrekking tot de aldus verstrekte inlichtingen onderworpen aan de beperkingen van openbaarmaking als omschreven in het eerste lid van dit artikel.

Artikel 28

Diverse regelingen

1. De bepalingen van dit Verdrag zullen niet zodanig worden uitgelegd, dat uitsluiting, vrijstelling, aftrek, verrekening of andere aftrekken nu of in de toekomst toegekend op grond van een andere bijzondere regeling inzake belastingen in verband met de economische of technische samenwerking tussen de Verdragsluitende Staten op enigerlei wijze worden beperkt.

2. De bevoegde autoriteiten van iedere Verdragsluitende Staat mogen regelingen voorschrijven om de uitvoering van dit Verdrag mogelijk te maken en zullen elkaar informeren over zulke regelingen.

Artikel 29

Diplomatieke en consulaire voorrechten

1. De bepalingen van dit Verdrag tasten in geen enkel opzicht de fiscale voorrechten aan die diplomatieke of consulaire ambtenaren ontleven aan de algemene regels van het volkenrecht of aan de bepalingen van bijzondere verdragen.
2. Voor de toepassing van dit Verdrag wordt een natuurlijke persoon die deel uitmaakt van een diplomatieke of consulaire vertegenwoordiging van een Verdragsluitende Staat in de andere Verdragsluitende Staat of in een derde Staat en die onderdaan is van de zendstaat, geacht inwoner van de zendstaat te zijn, indien hij daarin aan dezelfde verplichtingen ter zake van belastingen naar het inkomen is onderworpen als inwoners van die Staat.
3. Dit Verdrag is niet van toepassing op internationale organisaties, hun organen en functionarissen, noch op leden van een diplomatieke of consulaire vertegenwoordiging van een derde Staat die in een Verdragsluitende Staat verblijven, indien zij in die Staat niet aan dezelfde verplichtingen ter zake van belastingen naar het inkomen zijn onderworpen als inwoners van die Staat.

Artikel 30

Inwerkingtreding

1. Dit Verdrag treedt in werking op de dertigste dag na de laatste der data waarop de onderscheiden Regeringen elkaar schriftelijk hebben medegedeeld, dat de in hun onderscheiden Staten grondwettelijk vereiste formaliteiten zijn vervuld, en de bepalingen ervan toepassing vinden in beide Verdragsluitende Staten:
 - a. met betrekking tot aan de bron geheven belastingen, voor bedragen die betaald of verrekend zijn op of na de dertigste dag na de datum waarop dit Verdrag in werking treedt;
 - b. met betrekking tot andere belastingen, voor belastingtijdvakken die aanvangen op of na de eerste dag van januari van het kalenderjaar volgend op het jaar waarin dit Verdrag in werking treedt.
2. Niettegenstaande het bepaalde in het eerste lid, mag een inwoner van een Verdragsluitende Staat ervoor kiezen dat de bepalingen van dit Verdrag toepassing vinden vanaf 1 januari 2001.

Artikel 31

Beëindiging

Dit Verdrag blijft van kracht voor een periode van vijf jaar en zal hierna van kracht blijven voor een zelfde periode of perioden tenzij een

Verdragsluitende Staat de andere, zes maanden voor de beëindiging van de eerste of enige volgende periode, schriftelijk kennis geeft van zijn voornemen om dit Verdrag te beëindigen. In dat geval houdt dit Verdrag op van toepassing te zijn in beide Verdragsluitende Staten:

- a. met betrekking tot aan de bron geheven belastingen, voor bedragen die betaald of verrekend zijn op of na de eerste dag van januari van het kalenderjaar waarin de kennisgeving van beëindiging is gedaan; en
- b. met betrekking tot andere belastingen, voor belastingtijdvakken die aanvangen op of na de eerste dag van januari van het kalenderjaar volgend op het jaar in welke kennisgeving van beëindiging is gedaan.

TEN BLIJKE WAARVAN de ondergetekenden, daartoe behoorlijk gemachtigd, dit Verdrag hebben ondertekend.

GEDAAN te 's-Gravenhage, de zesde dag van Rabbie Al-Awal 1422 H, overeenkomend met de negenentwintigste mei van het jaar 2001 in tweevoud in de Nederlandse, de Arabische en de Engelse taal, zijnde de drie teksten gelijkelijk authentiek. Ingeval de Nederlandse en de Arabische tekst verschillend kunnen worden uitgelegd, is de Engelse tekst beslissend.

Voor de Regering van het Koninkrijk der Nederlanden

W. J. BOS

Voor de Regering van de Staat Koeweit

ABDUL MOHSEN AL-HENAIF

Protocol

Bij de ondertekening van het Verdrag tot het vermijden van dubbele belasting en het voorkomen van het ontgaan van belasting met betrekking tot belastingen naar het inkomen tussen de Regering van het Koninkrijk der Nederlanden en de Regering van de Staat Koeweit, zijn de ondergetekenden overeengekomen dat de volgende bepalingen een integrerend deel van het Verdrag vormen.

1. Ad artikel 2

Het is wel verstaan dat indien Koeweit een inkomstenbelasting van natuurlijke personen zal introduceren, deze belasting beschouwd zal worden als een identieke of in hoofdzaak vergelijkbare belasting als bedoeld in artikel 2, vierde lid.

2. Ad artikelen 5, 6, 7, 13 en 24

Het is wel verstaan dat rechten tot exploratie en exploitatie van natuurlijke rijkdommen van een Verdragsluitende Staat behorend tot de zeebodem en de ondergrond van een Verdragsluitende Staat beschouwd worden als een onroerende zaak die is gelegen in die Verdragsluitende Staat, alsmede dat deze rechten worden geacht te behoren tot de activa van een vaste inrichting in die Staat. Voorts is het wel verstaan dat vorenbedoelde rechten ook omvatten rechten op belangen bij, of voordelen uit, vermogensbestanddelen die voortvloeien uit die exploratie of exploitatie.

3. Ad artikel 7

Bij het bepalen van voordelen die toe zijn te rekenen aan een vaste inrichting van een onderneming van een Verdragsluitende Staat, mogen enkel die voordelen die voortvloeien uit de werkzaamheden van deze vaste inrichting worden toegerekend aan die vaste inrichting. Dit betekent, in het bijzonder, dat de voordelen die toekomen aan de onderneming of een andere vaste inrichting daarvan of aan een gelieerde onderneming en voortvloeien uit de werkzaamheden die buiten de Verdragsluitende Staat plaatsvinden in welke de vaste inrichting is gevestigd en niet rechtstreeks verbonden zijn met de werkzaamheden van die vaste inrichting, niet zullen worden toegerekend aan die vaste inrichting.

4. Ad artikel 7 en 14

Vergoedingen voor technische diensten, waaronder begrepen studies of onderzoeken van wetenschappelijke, geologische of technische aard, of voor diensten van raadgevende of toezichthoudende aard, worden, al naar gelang de situatie, aangemerkt als vergoedingen waarop de bepalingen van artikel 7 of artikel 14 van het Verdrag van toepassing zijn.

5. Ad artikel 10

1. Het is ter zake van dividenden als bedoeld in artikel 10, tweede lid, letter a, die worden betaald door een lichaam dat inwoner van Nederland is, wel te verstaan dat, indien volgens de van kracht zijnde wetgeving in Koeweit belastingheffing over die dividenden in Koeweit zal leiden tot een belastingdruk van minder dan 10 percent van het bruto bedrag van de dividenden, Nederland een belasting mag heffen die niet meer bedraagt dan 10 percent van het bruto bedrag van de dividenden.

2. Het is voorts echter wel te verstaan dat de bepalingen van het bovenstaande eerste lid niet van toepassing zijn indien de dividenden worden hetaald door een lichaam dat inwoner van Nederland is en de uiteindelijk gerechtigde tot de dividenden de Regering van Koeweit is of een staatkundig onderdeel of plaatselijk publiekrechtelijk lichaam daarvan of een gouvernementeel instituut of intergouvernementele entiteit als bedoeld in artikel 4, tweede lid, en opgericht in Koeweit of een lichaam dat inwoner van Koeweit is en:

a. het kapitaal van het lichaam dat de dividenden ontvangt uiteindelijk uitsluitend wordt gehouden door de regering van Koeweit of een staatkundig onderdeel of plaatselijk publiekrechtelijk lichaam daarvan of een gouvernementeel instituut of intergouvernementele entiteit (voor zover het de Koeweitse deelneming in een dergelijke entiteit betreft) als bedoeld in artikel 4, tweede lid; of

b. aandelen in dat lichaam regelmatig worden verhandeld op de Koeweitse aandelenbeurs; of

c. het lichaam dat de dividenden ontvangt zich bezighoudt met een actieve handels- of bedrijfsuitoefening in Koeweit.

3. Indien een lichaam niet voldoet aan een van de voorwaarden die zijn neergelegd in het bovenstaande tweede lid, zijn de bepalingen van het bovenstaande eerste lid ter zake van dat lichaam ook niet van toepassing, indien door de bevoegde autoriteiten van de Verdragsluitende Staten, in overeenstemming met artikel 26 van het Verdrag, in onderling overleg is vastgesteld dat dat lichaam niet hoofdzakelijk is opgericht in of wordt aangehouden in Koeweit om de voordelen van artikel 10, tweede lid, letter a) van het Verdrag zeker te stellen en mits het lichaam dat de dividenden ontvangt een inwoner van Koeweit en de uiteindelijk gerechtigde tot de dividenden is.

4. Niettegenstaande het bepaalde in artikel 10, tweede lid, letter b), mag de Verdragsluitende Staat waarvan het lichaam dat de dividenden betaalt inwoner is, de dividenden belasten naar het tarief ingevolge zijn nationale wetgeving in het geval de uiteindelijk gerechtigde van de dividenden een natuurlijke persoon en een inwoner van de andere Verdragsluitende Staat evenals een inwoner van een derde Staat is. Echter indien de Verdragsluitende Staat waarvan het lichaam dat de dividenden betaalt een inwoner is, een Verdrag heeft gesloten ter voorkoming van dubbele belasting met de derde Staat zoals bedoeld in de vorige volzin, mag de belasting die wordt geheven over deze dividenden niet meer bedragen dan het tarief dat wordt toegepast op dividenduitkeringen die betaald worden aan natuurlijke personen op grond van dat Verdrag.

6. Ad artikel 10 en 11

Het is wel verstaan dat de uitdrukking dividenden inkomsten uit winstdelende obligaties omvat.

7. Ad artikelen 10 en 12

Indien aan de bron belasting is geheven die het belastingbedrag dat ingevolge de bepalingen van artikel 10 of 12 mag worden geheven te boven gaat, moeten verzoeken om teruggaaf van het daarboven uitgaande belastingbedrag worden ingediend bij de bevoegde autoriteit van de Staat die de belasting heeft geheven, binnen een tijdvak van drie jaar na afloop van het kalenderjaar waarin de belasting is geheven.

8. Ad artikel 16

Het is wel verstaan dat onder „bestuurder” of „commissaris” van een Nederlands lichaam wordt verstaan een persoon, die benoemd is door de algemene vergadering van aandeelhouders of door enig ander bevoegd orgaan van een dergelijk lichaam en die belast is met de algemene leiding van het lichaam onderscheidenlijk, het toezicht daarvan.

9. Ad artikel 19 en 23

Het is wel verstaan dat de bepalingen van artikel 19, eerste lid, letter a. en tweede lid, letter a) van het Verdrag Nederland niet beletten om de bepalingen van artikel 23, eerste lid, letters a) en b) van het Verdrag toe te passen.

TEN BLIJKE WAARVAN de ondergetekenden, daartoe behoorlijk gemachtigd, dit Protocol hebben ondertekend.

GEDAAN te 's-Gravenhage, de zesde dag van Rabbie Al-Awal 1422 H, overeenkomend met de negenentwintigste mei van het jaar 2001 in tweevoud in de Nederlandse, de Arabische en de Engelse taal, zijnde de drie teksten gelijkelijk authentiek. Ingeval de Nederlandse en de Arabische tekst verschillend kunnen worden uitgelegd, is de Engelse tekst beslissend.

Voor de Regering van het Koninkrijk der Nederlanden

W. J. BOS

Voor de Regering van de Staat Koeweit

ABDUL MOHSEN AL-HENAIF

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE KINGDOM OF THE NETHERLANDS AND THE GOVERNMENT OF THE STATE OF KUWAIT FOR THE AVOIDANCE OF DOUBLE TAXATION AND THE PREVENTION OF FISCAL EVASION WITH RESPECT TO TAXES ON INCOME

The Government of the Kingdom of the Netherlands and the Government of the State of Kuwait,

Desiring to promote their mutual economic relations through the conclusion between the Kingdom of the Netherlands and the State of Kuwait of an agreement for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income;

Have agreed as follows:

Article 1. Personal scope

This Agreement shall apply to persons who are residents of one or both of the Contracting States.

Article 2. Taxes covered

1. This Agreement shall apply to taxes on income imposed on behalf of a Contracting State or of its political subdivisions or local authorities, irrespective of the manner in which they are levied.

2. There shall be regarded as taxes on income all taxes imposed on total income, or on elements of income, including taxes on gains from the alienation of movable or immovable property, taxes on the total amounts of wages or salaries, as well as taxes on capital appreciation.

3. The existing taxes to which this Agreement shall apply are in particular:

a) in the case of the Netherlands:

- de inkomenbelasting (income tax);

- de loonbelasting (wages tax);

- de vennootschapsbelasting (company tax), including the Government share in the net profits of the exploitation of natural resources levied pursuant to the Mijnwet 1810 (the Mining Act of 1810) with respect to concessions issued from 1967, or pursuant to the Mijnwet Continental Plat 1965 (the Netherlands Continental Shelf Mining Act of 1965); and

- de dividendbelasting (dividend tax);

(hereinafter referred to as "Netherlands tax");

b) in the case of Kuwait:

- the corporate income tax;
 - the contribution from the net profits of the Kuwaiti shareholding companies payable to the Kuwait Foundation for Advancement of Science (KFAS); and
 - the Zalcat;
- (hereinafter referred to as "Kuwaiti tax").

4. This Agreement shall apply also to any identical or substantially similar taxes, which are imposed after the date of signature of this Agreement in addition to, or in place of, the existing taxes. The competent authorities of the Contracting States shall notify each other of any substantial changes, which have been made in their respective taxation laws.

Article 3. General definition

1. For the purposes of this Agreement, unless the context otherwise requires:
 - a) the term "a Contracting State" means the Kingdom of the Netherlands (the Netherlands) or the State of Kuwait (Kuwait), as the context requires; the term "Contracting States" means the Kingdom of the Netherlands (the Netherlands) and the State of Kuwait (Kuwait);
 - b) the term "the Netherlands" means the part of the Kingdom of the Netherlands that is situated in Europe, including its territorial sea, and any area beyond the territorial sea within which the Netherlands, in accordance with international law, exercises jurisdiction or sovereign rights with respect to the sea bed, its sub-soil and its superjacent waters, and their natural resources;
 - c) the term "Kuwait" means the territory of the State of Kuwait and includes any area beyond the territorial sea which in accordance with international law has been or may hereafter be designated under the laws of Kuwait, as an area in which Kuwait may exercise sovereign rights or jurisdiction;
 - d) the term "person" includes an individual, a company and any other body of persons;
 - e) the term "company" means any body corporate or any entity, which is treated as a body corporate for tax purposes;
 - f) the terms "enterprise of a Contracting State" and "enterprise of the other Contracting State" mean respectively an enterprise carried on by a resident of a Contracting State and an enterprise carried on by a resident of the other Contracting State;
 - g) the term "international traffic" means any transport by a ship or aircraft operated by an enterprise which has its place of effective management in a Contracting State, except when the ship or aircraft is operated solely between places in the other Contracting State;
 - h) the term "national" means:
 1. any individual possessing the nationality of a Contracting State;
 2. any legal person, partnership and association deriving its status as such from the laws in force in a Contracting State;
 - i) the term "competent authority" means:

1. in the Netherlands: the Minister of Finance or his duly authorized representative;
 2. in Kuwait: the Minister of Finance or an authorized representative of the Minister of Finance;
 - j) the term "tax" means the Netherlands tax or Kuwaiti tax, as the context requires.
2. As regards the application of this Agreement by a Contracting State any term not defined therein shall, unless the context otherwise requires, have the meaning which it has under the law of that Contracting State concerning the taxes to which this Agreement applies.

Article 4. Resident

1. For the purposes of this Agreement, the term "resident of a Contracting State" means any person who, under the laws of that State, is liable to tax therein by reason of his domicile, residence, place of management or any other criterion of a similar nature. The term, however, does not include any person who is liable to tax in that State in respect only of income from sources in that State.
2. For the purposes of paragraph 1, a resident of a Contracting State shall include:
 - a) the Government of that Contracting State or any political subdivision or local authority thereof; and
 - b) any governmental institution created in that Contracting State under public law such as a corporation, Central Bank, fund, authority, foundation, agency or other similar entity, provided that its capital is beneficially and exclusively owned by the Government of that Contracting State or any political subdivision or local authority thereof; and
 - c) in the case of Kuwait, any inter-governmental entity established in Kuwait in whose capital Kuwait subscribes together with other states.
3. Where by reason of the provisions of paragraph 1 an individual is a resident of both Contracting States, then his status shall be determined as follows:
 - a) he shall be deemed to be a resident of the State in which he has a permanent home available to him; if he has a permanent home available to him in both States, he shall be deemed to be a resident of the State with which his personal and economic relations are closer (centre of vital interests);
 - b) if the State in which he has his centre of vital interests cannot be determined, or if he has not a permanent home available to him in either State, he shall be deemed to be a resident of the State in which he has an habitual abode;
 - c) if he has an habitual abode in both States or in neither of them, he shall be deemed to be a resident of the State of which he is a national;
 - d) if his status cannot be determined under the provisions of subparagraph a) through c), the competent authorities of the Contracting States shall settle the question by mutual agreement.

4. Where by reason of the provisions of paragraph 1 a person other than an individual is a resident of both Contracting States, then it shall be deemed to be a resident of the Contracting State in which its place of effective management is situated.

Article 5. Permanent establishment

1. For the purposes of this Agreement, the term "permanent establishment" means a fixed place of business through which the business of an enterprise is wholly or partly carried on.

2. The term "permanent establishment" includes especially:

- a) a place of management;
- b) a branch;
- c) an office;
- d) a factory;
- e) a workshop; and

f) a mine, an oil or gas well, a quarry or any other place of extraction of natural resources.

3. A building site or a construction, assembly or installation project or a supervisory activity in connection therewith constitutes a permanent establishment only if such site, project or activity continues for a period of more than six months.

4. The furnishing of services, including consultancy services, by an enterprise of a Contracting State in the other Contracting State constitutes a permanent establishment only if such activities continue in that other Contracting State for the same project or a connected project for a period or periods aggregating more than six months within any twelve month period.

5. An enterprise of a Contracting State shall be deemed to have a permanent establishment in the other Contracting State and to carry on business through that permanent establishment if substantial equipment is being used in that Contracting State for more than six months within any twelve-month period by, for or under contract with the enterprise in exploration for, or the exploitation of, natural resources, or in activities connected with such exploration or exploitation.

6. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, the term "permanent establishment" shall be deemed not to include:

- a) the use of facilities solely for the purpose of storage, display or delivery of goods or merchandise belonging to the enterprise;
- b) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of storage, display or delivery;
- c) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of processing by another enterprise;
- d) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of purchasing goods or merchandise, or of collecting information, for the enterprise;

e) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of carrying on, for the enterprise, any other activity of a preparatory or auxiliary character;

f) the maintenance of a fixed place of business solely for any combination of activities mentioned in subparagraphs a) to e), provided that the overall activity of the fixed place of business resulting from this combination is of a preparatory or auxiliary character.

7. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, where a person - other than an agent of an independent status to whom paragraph 8 applies - is acting in a Contracting State on behalf of an enterprise of the other Contracting State, that enterprise shall be deemed to have a permanent establishment in the first-mentioned Contracting State, in respect of any activities which that person undertakes for the enterprise, if

a) he has and habitually exercises in the first-mentioned Contracting State a general authority to conclude contracts in the name of such enterprise, unless the activities of such person are limited to those mentioned in paragraph 6 which, if exercised through a fixed place of business, would not make this fixed place of business a permanent establishment under the provisions of that paragraph; or

b) he has no such authority, but habitually maintains in the first-mentioned Contracting State a stock of goods or merchandise belonging to such enterprise from which he regularly delivers goods or merchandise on behalf of such enterprise.

8. An enterprise of a Contracting State shall not be deemed to have a permanent establishment in the other Contracting State merely because it carries on business in that other Contracting State through a broker, general commission agent or any other agent of an independent status, provided that such persons are acting in the ordinary course of their business. However, when the activities of such an agent are devoted wholly or almost wholly on behalf of that enterprise, he will not be considered an agent of an independent status within the meaning of this paragraph.

9. The fact that a company which is a resident of a Contracting State controls or is controlled by a company which is a resident of the other Contracting State, or which carries on business in that other Contracting State (whether through a permanent establishment or otherwise), shall not of itself constitute either company a permanent establishment of the other.

Article 6. Income from immovable property

1. Income derived by a resident of a Contracting State from immovable property (including income from agriculture or forestry) situated in the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

2. The term "immovable property" shall have the meaning which it has under the law of the Contracting State in which the property in question is situated. The term shall in any case include property accessory to immovable property, livestock and equipment used in agriculture and forestry, rights to which the provisions of general law respecting landed property apply, usufruct of immovable property and rights to variable or fixed payments as consideration for the working of, or the right to work, mineral deposits, sources and other natural resources; ships and aircraft shall not be regarded as immovable property.

3. The provisions of paragraph 1 shall apply to income derived from the direct use, letting, or use in any other form of immovable property.

4. The provisions of paragraphs 1 and 3 shall also apply to the income from immovable property of an enterprise and to income from immovable property used for the performance of independent personal services.

Article 7. Business profits

1. The profits of an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that State unless the enterprise carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein. If the enterprise carries on business as aforesaid, the profits of the enterprise may be taxed in the other State but only so much of them as are attributable to that permanent establishment.

2. Subject to the provisions of paragraph 3, where an enterprise of a Contracting State carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, there shall in each Contracting State be attributed to that permanent establishment the profits which it might be expected to replace if it were a distinct and separate enterprise engaged in the same or similar activities under the same or similar conditions and dealing wholly independently with the enterprise of which it is a permanent establishment.

3. In determining the profits of a permanent establishment, there shall be allowed as deductions those deductible expenses which are incurred for the purposes of the permanent establishment, including executive and general administrative expenses so incurred, whether in the Contracting State in which the permanent establishment is situated or elsewhere. However, no such deduction shall be allowed in respect of amounts, if any, paid (otherwise than towards reimbursement of actual expenses) by the permanent establishment to the head office of the enterprise or any of its other offices, by way of royalties, fees or other similar payments in return for the use of patents or other rights, or by way of commission, for specific services performed or for management, or, except in the case of a banking enterprise, by way of interest on moneys lent to the permanent establishment. Likewise, no account shall be taken, in the determination of the profits of a permanent establishment, for amounts charged (otherwise than towards reimbursement of actual expenses), by the permanent establishment to the head office of the enterprise or any of its other offices, by way of royalties, fees or other similar payments in return for the use of patents or other rights, or by way of commission for specific services performed or for management, or, except in the case of a banking enterprise, by way of interest on moneys lent to the head office or any of its other offices.

4. No profits shall be attributed to a permanent establishment by reason of the mere purchase by that permanent establishment of goods or merchandise for the enterprise.

5. Insofar as it has been customary in a Contracting State to determine the profits to be attributed to a permanent establishment on the basis of an apportionment of the total profits of the enterprise to its various parts, nothing in paragraph 2 shall preclude that Contracting State from determining the profits to be taxed by such an apportionment as may be customary; the method of apportionment adopted shall, however, be such that the result shall be in accordance with the principles contained in this Article.

6. If the information available is inadequate to determine profits to be attributed to the permanent establishment, nothing in this Article shall affect the application of any law or regulations of a Contracting State relating to the determination of the tax liability of a person by making of an estimate, provided that the result shall be in accordance with the principles contained in this Article.

7. For the purposes of the preceding paragraphs, the profits to be attributed to the permanent establishment shall be determined by the same method year by year unless there is good and sufficient reason to the contrary.

8. Where profits include items of income which are dealt with separately in other Articles of this Agreement, then the provisions of those Articles shall not be affected by the provisions of this Article.

Article 8. Shipping and air transport

1. Profits from the operation of ships or aircraft in international traffic shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

2. If the place of effective management of a shipping enterprise is aboard a ship, then it shall be deemed to be situated in the Contracting State in which the home harbor of the ship is situated, or, if there is no such home harbor, in the Contracting State of which the operator of the ship is a resident.

3. For the purposes of this Article, profits derived from the operation in international traffic of ships and aircraft include profits derived from the rental on a bareboat basis of ships and aircraft if operated in international traffic if such rental profits are incidental to the profits described in paragraph 1.

4. The provisions of paragraph 1 shall also apply to profits from the participation in a pool, a joint business or an international operating agency.

Article 9. Associated enterprises

1. Where

a) an enterprise of a Contracting State participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting State,

or

b) the same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of a Contracting State and an enterprise of the other Contracting State,

and in either case conditions are made or imposed between the two enterprises in their commercial or financial relations which differ from those which would be made between independent enterprises, then any profits which would, but for those conditions, have accrued to one of the enterprises, but, by reason of those conditions, have not so accrued, may be included in the profits of that enterprise and taxed accordingly. It is understood, however, that the fact that associated enterprises have concluded arrangements, such as costshare-

ing arrangements or general services agreements, for or based on the allocation of executive, general administrative, technical and commercial expenses, research and development expenses and other similar expenses, is not in itself a condition as meant in the preceding sentence.

2. Where a Contracting State includes in the profits of an enterprise of that State - and taxes accordingly - profits on which an enterprise of the other Contracting State has been charged to tax in that other State and the profits so included are profits which would have accrued to the enterprise of the first-mentioned State if the conditions made between the two enterprises had been those which would have been made between independent enterprises, then that other State shall make an appropriate adjustment to the amount of the tax charged therein on those profits. In determining such adjustment, due regard shall be had to the other provisions of this Agreement and the competent authorities of the Contracting States shall if necessary consult each other.

Article 10. Dividends

1. Dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. However, such dividends may also be taxed in the Contracting State of which the company paying the dividends is a resident and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the dividends is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed:

a) zero per cent of the gross amount of the dividends if the beneficial owner is a company which holds directly at least 10% (ten per cent) of the capital of the company paying the dividends;

b) 10% (ten per cent) of the gross amount of the dividends in any other cases.

3. The provisions of paragraph 2 shall not affect the taxation of the company in respect of the profits out of which the dividends are paid.

4. The term "dividends" as used in this Article means income from shares, "jouissance" shares or "jouissance" rights, mining shares, founders' shares or other rights, not being debt-claims, participating in profits, as well as income from other corporate rights which is subjected to the same taxation treatment as income from shares by the laws of the State of which the company making the distribution is a resident.

5. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the dividends, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State of which the company paying the dividends is a resident, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

6. Where a company which is a resident of a Contracting State derives profits or income from the other Contracting State, that other State may not impose any tax on the dividends paid by the company, except insofar as such dividends are paid to a resident of that

other State or insofar as the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with a permanent establishment or a fixed base situated in that other State, nor subject the company's undistributed profits to a tax on the company's undistributed profits, even if the dividends paid or the undistributed profits consist wholly or partly of profits or income arising in such other State.

Article 11. Interest

1. Interest arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State shall be taxable only in that other State if such resident is the beneficial owner of the interest.

2. The term "interest" as used in this Article means income from debt-claims of every kind, whether or not secured by mortgage and whether or not carrying a right to participate in the debtor's profits, and in particular income from Government securities and income from bonds or debentures, including premiums and prizes attaching to such securities, bonds or debentures.

3. The provisions of paragraph 1 shall not apply if the beneficial owner of the interest, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the interest arises, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein and the debt-claim in respect of which the interest is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

4. Interest shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is that State itself, a political subdivision, a local authority or a resident of that State. Where, however the person paying the interest, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the indebtedness on which the interest is paid was incurred, and such interest is borne by such permanent establishment or fixed base, then such interest shall be deemed to arise in the State in which the permanent establishment or fixed base is situated.

5. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the interest, having regard to the debt-claim for which it is paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

Article 12. Royalties

1. Royalties arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

2. However, such royalties may also be taxed in the Contracting State in which they arise, and according to the laws of that Contracting State, but if the beneficial owner of the

royalties is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 5% (five per cent) of the gross amount of such royalties.

3. The term "royalties" as used in this Article means payments of any kind received as a consideration for the use of, or the right to use, any copyright of literary, artistic or scientific work, including cinematography films, or films or tapes used for television or radio broadcasting, any patent, trade mark, design or model, plan, secret formula or process, or for information concerning industrial, commercial or scientific experience.

4. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the royalties, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the royalties arise, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the royalties are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

5. Royalties shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is that State itself, a political subdivision, a local authority or a resident of that State. Where, however, the person paying the royalties, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the liability to pay the royalties was incurred, and such royalties are borne by such permanent establishment or fixed base, then such royalties shall be deemed to arise in the State in which the permanent establishment or fixed base is situated.

6. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the royalties, having regard to the use, right or information for which they are paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

Article 13. Capital gains

1. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of immovable property referred to in Article 6 and situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. Gains from the alienation of movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State or of movable property pertaining to a fixed base available to a resident of a Contracting State in the other Contracting State for the purpose of performing independent personal services, including such gains from the alienation of such a permanent establishment (alone or with the whole enterprise) or of such fixed base, may be taxed in that other State.

3. Gains from the alienation of ships or aircraft operated in international traffic or movable property pertaining to the operation of such ships or aircraft shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is

situated. For the purposes of this paragraph the provisions of paragraph 2 of Article 8 shall apply.

4. Gains from the alienation of any property other than that referred to in paragraphs 1, 2 and 3, shall be taxable only in the Contracting State of which the alienator is a resident.

5. Notwithstanding the provisions of paragraph 4, a Contracting State may, in accordance with its own laws, including the interpretation of the term "alienation", levy tax on gains derived by an individual who is a resident of the other Contracting State from the alienation of shares in, "jouissance" rights or debt-claims on a company whose capital is divided into shares and which, under the laws of the first-mentioned Contracting State, is a resident of that State, and from the alienation of part of the rights attached to the said shares, "jouissance" shares or debt claims, if that individual - either alone or with his or her spouse - or one of their relations by blood or marriage in the direct line directly or indirectly holds at least 5 per cent of the issued capital of a particular class of shares in that company. This provision shall apply only if the individual who derives the gains has been a resident of the first-mentioned State in the course of the last ten years preceding the year in which the gains are derived and provided that, at the time he became a resident of the other Contracting State, the above-mentioned conditions regarding share ownership in the said company were satisfied.

In cases where, under the domestic laws of the first-mentioned State, an assessment has been issued to the individual in respect of the alienation of the aforesaid shares deemed to have taken place at the time of his emigration from the first-mentioned State, the above shall apply only in so far as part of the assessment is still outstanding.

Article 14. Independent personal services

I. Income derived by a resident of a Contracting State in respect of professional services or other activities of an independent character shall be taxable only in that State, unless he has a fixed base regularly available to him in the other Contracting State for the purpose of performing his activities. If he has such a fixed base, the income may be taxed in the other Contracting State but only so much of it as is attributable to that fixed base.

2. The term "professional services" includes especially independent scientific, literary, artistic, educational or teaching activities as well as the independent activities of physicians, lawyers, engineers, architects, dentists and accountants.

Article 15. Dependent personal services

1. Subject to the provisions of Articles 16, 18, 19 and 20, salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment shall be taxable only in that State unless the employment is exercised in the other Contracting State. If the employment is so exercised, such remuneration as is derived therefrom may be taxed in that other State.

2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised in the other Contracting State shall be taxable only in the first-mentioned State if:

- a) the recipient is present in the other State for a period or periods not exceeding in the aggregate 183 days in any twelve month period commencing or ending in the fiscal year concerned, and
- b) the remuneration is paid by, or on behalf of, an employer who is not a resident of the other State, and
- c) the remuneration is not borne by a permanent establishment or a fixed base which the employer has in the other State.

3. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised aboard a ship or aircraft operated in international traffic, shall be taxable only in that State.

Article 16. Directors' fees

Directors' fees and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in his capacity as a member of the board of directors or in the case of the Netherlands a "bestuurder" or a "commissaris", or other similar organ of a company which is a resident of the other Contracting State may be taxed in the first-mentioned Contracting State.

However, such fees or remuneration may be taxed in the Contracting State of which the aforementioned company is a resident, but the tax charged shall not exceed 25% (twenty-five per cent) of the gross amount of such fees or other remuneration.

Article 17. Artistes and sportsmen

1. Notwithstanding the provisions of Articles 14 and 15, income derived by a resident of a Contracting State as an entertainer, such as a theatre, motion picture, radio or television artiste, or a musician, or as a sportsman, from his personal activities as such exercised in the other Contracting State, may be taxed in that other State.

2. Where income in respect of personal activities exercised by an entertainer or a sportsman in his capacity as such accrues not to the entertainer or sportsman himself but to another person, that income may, notwithstanding the provisions of Articles 7, 14 and 15, be taxed in the Contracting State in which the activities of the entertainer or sportsman are exercised.

3. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply to remuneration or profits, salaries, wages and similar income derived by entertainers or sportsmen who are residents of a Contracting State from activities in the other Contracting State if their visit to that Contracting State is substantially supported from the public funds of the other Contracting State, including those of any political subdivision, a local authority or statutory body thereof, nor to income derived by a non-profit making organization in respect of such activities provided no part of its income is payable to, or is otherwise available for the personal benefit of its proprietors, founders or members.

Article 18. Pensions, annuities and social security payments

1. Subject to the provisions of paragraph 2 of Article 19, pensions and other similar remuneration paid to a resident of a Contracting State in consideration of past employment, as well as annuities paid to a resident of a Contracting State, shall be taxable only in that State. Any pension and other payment paid out under the provisions of a social security system of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall be taxable only in that other State.

2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, a pension or other similar remuneration, annuity, or any pension and other payment paid out under the provisions of a social security system of a Contracting State, may also be taxed in the Contracting State from which it is derived, in accordance with the laws of that State:

a) if and in so far as the entitlement to this pension or other similar remuneration or annuity in the Contracting State from which it is derived is exempt from tax, or the contributions associated with the pension or other similar remuneration or annuity made to the pension scheme or insurance company were deducted in the past when calculating taxable income in that State or qualified for other tax relief in that State; and

b) if and in so far as this pension or other similar remuneration or annuity is in the Contracting State of which the recipient thereof is a resident not taxed at the generally applicable rate for income derived from dependent personal services, or less than 90 per cent of the gross amount of the pension or other similar remuneration or annuity is taxed; and

c) if the total gross amount to the pensions and other similar remuneration and annuities, and any pension and other payment paid out under the provisions of a social security system of a Contracting State, in any calendar year exceeds the sum of 20,000 Euro.

3. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, if this pension or other similar remuneration is not periodic in nature, is paid in respect of past employment in the other Contracting State and is paid out before the date on which the pension commences, or if a lump-sum payment is made in lieu of the right to an annuity before the date on which the annuity commences, the payment or this lump-sum may also be taxed in the Contracting State from which it is derived.

4. A pension or other similar remuneration or annuity is deemed to be derived from a Contracting State if and insofar as the contributions or payments associated with the pension or other similar remuneration or annuity, or the entitlements received from it qualified for tax relief in the State. The transfer of a pension from a pension fund or an insurance company in a Contracting State to a pension fund or an insurance company in another State will not restrict in any way the taxing rights of the first-mentioned State under this Article.

5. The competent authorities of the Contracting States shall by mutual agreement settle the mode of application of paragraph 2. They shall also decide what details the resident of a Contracting State must submit for the purpose of the proper application of the Agreement in the other Contracting State, in particular so that it can be established whether the conditions referred in subparagraphs (a), (b) and (c) of paragraph 2 have been met.

6. The term "annuity" means a stated sum payable periodically at stated times during life or during a specified or ascertainable period of time under an obligation to replace the payments in return for adequate and full consideration in money or money's worth.

7. Whether and to what extent a pension or similar remuneration falls under this Article or under Article 19 is determined by the nature of the past employment, as private or governmental, during which the entitlement to that part of the pension or similar remuneration was built up.

Article 19. Government service

1. a) Salaries, wages and other similar remuneration, other than a pension, paid by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State.

b) However, such salaries, wages and other similar remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the services are rendered in that State and the individual is a resident of that State who:

1. is a national of that State; or
2. did not become a resident of that State solely for the purpose of rendering the services.

2. a) Any pension paid by, or out of funds created by, a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State.

b) However, such pension shall be taxable only in the other Contracting State if the individual is a resident of, and a national of, that State.

3. The provisions of Articles 15, 16 and 18 shall apply to salaries, wages and other similar remuneration and to pensions in respect of services rendered in connection with a business carried on by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof.

Article 20. Professors and teachers

An individual who is or was immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State and who, at the invitation of the Government of the first-mentioned Contracting State or of a university, college, school, museum or other cultural institution in that first-mentioned Contracting State or under an official programmed of cultural exchange, is present in that Contracting State for a period not exceeding two consecutive years solely for the purpose of teaching, giving lectures or carrying out research at such institution shall be exempt from tax in that Contracting State on his remuneration for such activity, provided that the payment of such remuneration is derived by him from outside that Contracting State.

Article 21. Students

1. Payments which a student or business apprentice who is or was immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State and who is present in the first-mentioned State solely for the purpose of his education or training receives for the purpose of his maintenance, education or training shall not be taxed in that State, provided that such payments arise from sources outside that State.

2. In respect of grants, scholarships and remuneration from employment in a Contracting State not covered by paragraph 1, a student or business apprentice described in paragraph 1 shall, in the case he is a resident of that State, be entitled during such education or training to the same exemptions, reliefs or reductions in respect of taxes available to residents of that Contracting State.

Article 22. Other income

1. Items of income of a resident of a Contracting State, wherever arising, not dealt with in the foregoing Articles of this Agreement shall be taxable only in that State.

2. The provisions of paragraph 1 shall not apply to income, other than income from immovable property as defined in paragraph 2 of Article 6, if the recipient of such income, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the income is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

Article 23. Elimination of double taxation

1. In the case of the Netherlands, double taxation shall be avoided as follows:

a) The Netherlands, when imposing tax on its residents, may include in the basis upon which such taxes are imposed the items of income which, according to the provisions of this Agreement, may be taxed in Kuwait.

b) However, where a resident of the Netherlands derives items of income which according to Article 6, Article 7, paragraph 5 of Article 10, paragraph 3 of Article 11, paragraph 4 of Article 12, paragraphs 1 and 2 of Article 13, Article 14, paragraph 1 of Article 15, paragraphs 1 (subparagraph a) and 2 (subparagraph a) of Article 19 and paragraph 2 of Article 22 of this Agreement may be taxed in Kuwait and are included in the basis referred to in subparagraph a) of paragraph 1, the Netherlands shall exempt such items of income by allowing a reduction of its tax. This reduction shall be computed in conformity with the provisions of Netherlands law for the avoidance of double taxation. For that purpose the said items of income shall be deemed to be included in the total amount of the items of income which are exempt from Netherlands tax under those provisions.

c) Further, the Netherlands shall allow a deduction from the Netherlands tax so computed for the items of income which according to paragraph 2 of Article 10, paragraph 2 of

Article 12, paragraph 5 of Article 13, Article 16, Article 17, paragraphs 2 and 3 of Article 18 of this Agreement may be taxed in Kuwait to the extent that these items are included in the basis referred to in subparagraph a of paragraph 1. The amount of this deduction shall be equal to the tax paid in Kuwait on these items of income, but shall not exceed the amount of the reduction which would be allowed if the items of income so included were the sole items of income which are exempt from Netherlands tax under the provisions of Netherlands law for the avoidance of double taxation.

d) Notwithstanding the provisions of subparagraph b of paragraph 1 of this Article, the Netherlands shall allow a deduction from the Netherlands tax for the tax paid in Kuwait on items of income which according to Article 7, paragraph 5 of Article 10, paragraph 3 of Article 11, paragraph 4 of Article 12, Article 14 and paragraph 2 of Article 22 of this Agreement may be taxed in Kuwait to the extent that these items are included in the basis referred to in subparagraph a of paragraph 1, if and insofar as the Netherlands under the provisions of Netherlands law for the avoidance of double taxation allows a deduction from the Netherlands tax of the tax levied in another country on such items of income. For the computation of this deduction the provisions of subparagraph c) of paragraph 1 of this Article shall apply accordingly.

2. In the case of Kuwait, double taxation shall be avoided as follows:

Where a resident of Kuwait derives income which, in accordance with the provisions of this Agreement, may be taxed in both the Netherlands and Kuwait, Kuwait shall allow as a deduction from the tax on the income of that resident, an amount equal to the tax on income paid in the Netherlands. Such deduction shall not, however, exceed that part of the tax on income, as computed before the deduction is given, which is attributable to the income which may be taxed in the Netherlands.

Article 24. Offshore activities

1. The provisions of this Article shall apply notwithstanding any other provisions of this Agreement. However, this Article shall not apply where offshore activities of a person constitute for that person a permanent establishment under the provisions of Article 5 or a fixed base under the provisions of Article 14.

2. In this Article the term "offshore activities" means activities which are carried on offshore in connection with the exploration or exploitation of the seabed and its sub-soil and their natural resources, situated in a Contracting State.

3. An enterprise of a Contracting State which carries on offshore activities in the other Contracting State shall, subject to paragraph 4 of this Article, be deemed to be carrying on, in respect of those activities, business in that other State through a permanent establishment situated therein, unless the offshore activities in question are carried on in the other State for a period or periods not exceeding in the aggregate 30 days in any period of 12 months.

For the purposes of this paragraph:

a) where an enterprise carrying on offshore activities in the other Contracting State is associated with another enterprise and that other enterprise continues, as part of the same project, the same offshore activities that are or were being carried on by the first-mentioned enterprise, and the afore-mentioned activities carried on by both enterprises - when added

together - exceed a period of 30 days, then each enterprise shall be deemed to be carrying on its activities for a period exceeding 30 days in a 12 months-period;

b) an enterprise shall be regarded as associated with another enterprise if one holds directly or indirectly at least one third of the capital of the other enterprise or if a person holds directly or indirectly at least one third of the capital of both enterprises.

4. However, for the purposes of paragraph 3 of this Article the term "offshore activities" shall be deemed not to include:

a) one or any combination of the activities mentioned in paragraph 5 of Article 5;

b) towing or anchor handling by ships primarily designed for that purpose and any other activities performed by such ships;

c) the transport of supplies or personnel by ships or aircraft in international traffic.

5. A resident of a Contracting State who carries on offshore activities in the other Contracting State, which consist of professional services or other activities of an independent character, shall be deemed to be performing those activities from a fixed base in the other Contracting State if the offshore activities in question last for a continuous period of 30 days or more.

6. Salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment connected with offshore activities carried on through a permanent establishment in the other Contracting State may, to the extent that the employment is exercised offshore in that other State, be taxed in that other State.

7. Where documentary evidence is produced that tax has been paid in Kuwait on the items of income which may be taxed in Kuwait according to Article 7 and Article 14 in connection with respectively paragraph 3 and paragraph 5 of this Article, and to paragraph 6 of this Article, the Netherlands shall allow a reduction of its tax which shall be computed in conformity with the rules laid down in subparagraph b) of paragraph 1 of Article 23.

Article 25. Non-discrimination

1. Nationals of a Contracting State shall not be subjected in the other Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith, which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which nationals of that other State in the same circumstances, in particular with respect to residence, are or may be subjected. This provision shall, notwithstanding the provisions of Article 1, also apply to persons who are not residents of one or both of the Contracting States.

2. The taxation on a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State shall not be less favourably levied in that other Contracting State than the taxation levied on enterprises of third states, carrying on the same activities in the same circumstances. This provision shall not be construed as obliging a Contracting State to grant to residents of the other Contracting State any personal allowances, reliefs and reductions for taxation purposes on account of civil status or family responsibilities which it grants to its own residents.

3. Enterprises of a Contracting State, the capital of which is wholly or partly owned or controlled, directly or indirectly, by one or more residents of the other Contracting State,

shall not be subjected in the first-mentioned Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which other similar enterprises the capital of which is wholly or partly owned or controlled directly or indirectly by one or more residents of any third state are or may be subjected.

4. Nothing in this Article shall be interpreted as imposing a legal obligation on either Contracting State to extend to the residents of the other Contracting State, the benefit of any treatment, preference or privilege which may be accorded to any third state or its residents by virtue of the formation of a customs union, economic union, a free trade area or any regional or sub-regional arrangement relating wholly or mainly to taxation or movement of capital to which such the first-mentioned Contracting State may be a party.

5. Except where the provisions of paragraph 1 of Article 9, paragraph 5 of Article 11, or paragraph 6 of Article 12, apply, interest, royalties and other disbursements paid by an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purpose of determining the taxable profits of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been paid to a resident of the first mentioned State. Similarly, any debts of an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purpose of determining the taxable capital of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been contracted to a resident of the first-mentioned State.

6. Contributions paid by, or on behalf of, an individual who is a resident of a Contracting State to a pension plan that is recognized for tax purposes in the other Contracting State will be treated in the same way for tax purposes in the first-mentioned State as a contribution paid to a pension plan that is recognized for tax purposes in that first-mentioned State, provided that

a) such individual was contributing to such pension plan before he became a resident of the first-mentioned State; and

b) the competent authority of the first-mentioned State agrees that the pension plan corresponds to a pension plan recognized for tax purposes by that State.

For the purpose of this paragraph, "pension plan" includes a pension plan created under a public social security system.

7. In this Article, the term "taxation" means taxes which are the subject of this Agreement.

Article 26. Mutual agreement procedure

1. Where a person considers that the actions of one or both of the Contracting States result or will result for him in taxation not in accordance with the provisions of this Agreement, he may, irrespective of the remedies provided by the domestic law of those States, present his case to the competent authority of the Contracting State of which he is a resident or, if his case comes under paragraph 1 of Article 25, to that of the Contracting State of which he is a national. The case must be presented within three years from the first notification of the action resulting in taxation not in accordance with the provisions of this Agreement.

2. The competent authority shall endeavour if the objection appears to it to be justified and if it is not itself able to arrive at a satisfactory solution, to resolve the case by mutual agreement with the competent authority of the other Contracting State, with a view to the avoidance of taxation which is not in accordance with this Agreement. Any agreement reached shall be implemented notwithstanding any time limits in the domestic law of the Contracting States.

3. The competent authorities of the Contracting States shall endeavour to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of this Agreement. They may also consult together for the elimination of double taxation in cases not provided for in this Agreement.

4. The competent authorities of the Contracting States may communicate with each other directly for the purpose of reaching an agreement in the sense of the preceding paragraphs.

5. If any difficulty or doubt arising as to the interpretation or application of this Agreement cannot be resolved by the competent authorities of the Contracting States in a mutual agreement procedure pursuant to the previous paragraphs of this Article within a period of two years after the question was raised, the case may, at the request of either Contracting State, be submitted for arbitration on a case by case basis, unless the competent authorities agree on an alternative settlement procedure and provided the taxpayer or taxpayers involved agree in writing to be bound by the decision of the arbitration panel. The decision of the arbitration panel in a particular case shall be binding on both Contracting States and the taxpayer or taxpayers involved with respect to that case.

Article 27. Exchange of information

1. The competent authorities of the Contracting States shall exchange such information as is necessary for carrying out the provisions of this Agreement or of the domestic laws of the Contracting States concerning taxes covered by this Agreement insofar as the taxation thereunder is not contrary to this Agreement. The exchange of information is not restricted by Article I. Any information received by a Contracting State shall be treated as secret in the same manner as information obtained under the domestic laws of that State and shall be disclosed only to persons or authorities (including courts and administrative bodies) involved in the assessment or collection of, the enforcement or prosecution in respect of, or the determination of appeals in relation to, the taxes covered by this Agreement. Such persons or authorities shall use the information only for such purposes. They may disclose the information in public court proceedings or in judicial decisions.

2. In no case shall the provisions of paragraph 1 be construed so as to impose on a Contracting State the obligation:

- a) to carry out administrative measures at variance with the laws and administrative practice of that or of the other Contracting State;
- b) to supply information which is not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting State;

c) to supply information which would disclose any trade, business, industrial, commercial or professional secret or trade process, or information, the disclosure of which would be contrary to public policy (ordre public).

3. The Contracting States may release to the arbitration panel, established under the provisions of paragraph 5 of Article 26, such information as is necessary for carrying out the arbitration procedures. Such release of information shall be subject to the provisions of paragraph 2 of this Article. The members of the arbitration panel shall be subject to the limitations on disclosure described in paragraph 1 of this Article with respect to any information so released.

Article 28. Miscellaneous rules

1. The provisions of this Agreement shall not be construed to restrict in any manner any exclusion, exemption, deduction, credit or other allowance now or hereafter accorded by any other special arrangement on taxation in connection with the economic or technical cooperation between the Contracting States.

2. The competent authorities of each Contracting State may prescribe regulations in order to carry out the provisions of this Agreement and will inform each other of such regulations.

Article 29. Diplomatic and consular privileges

1. Nothing in this Agreement shall affect the fiscal privileges of diplomatic agents or consular officers under the general rules of international law or under the provisions of special agreements.

2. For the purposes of this Agreement an individual, who is a member of a diplomatic or consular mission of a Contracting State in the other Contracting State or in a third State and who is a national of the sending State, shall be deemed to be a resident of the sending State if he is submitted therein to the same obligations in respect of taxes on income as are residents of that State.

3. This Agreement shall not apply to international organisations, organs and officials thereof and members of a diplomatic or consular mission of a third State, being present in a Contracting State, if they are not subjected therein to the same obligations in respect of taxes on income as are residents of that State.

Article 30. Entry into force

1. This Agreement shall enter into force on the thirtieth day after the latter of the dates on which the respective Governments have notified each other in writing that the formalities constitutionally required in their respective States have been complied with, and its provisions shall have effect in both Contracting States:

a) in respect of taxes withheld at source, for amounts paid or credited on or after the thirtieth day after the date on which this Agreement has entered into force;

b) in respect of other taxes, for taxable periods beginning on or after the first day of January of the calendar year following that in which this Agreement has entered into force.

2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, a resident of a Contracting State may choose to have the provisions of this Agreement to take effect as from 1 January 2001.

Article 31. Termination

This Agreement shall remain in force for a period of five years and shall continue in force thereafter for a similar period or periods unless either Contracting State notifies the other in writing, six months before the expiry of the initial or any subsequent period, of its intention to terminate this Agreement. In such event, this Agreement shall cease to have effect in both Contracting States:

a) in respect of taxes withheld at source, for amounts paid or credited on or after the first day of January of the calendar year next following that in which the notice of termination is given; and

b) in respect of other taxes, for taxable periods beginning on or after the first day of January of the calendar year next following that in which the notice of termination is given.

In Witness Whereof the undersigned, duly authorised thereto, have signed this Agreement.

Done at The Hague on this 6th day of Rabbie-Al-Awal 1422 H corresponding to this 29th day of May 2001 in two originals, in the Arabic, the Netherlands and English languages, the three texts being equally authentic. In case there is any divergence of interpretation between the Netherlands and the Arabic texts, the English text shall prevail.

For the Government of the Kingdom of the Netherlands:

W. J. BOS

For the Government of the State of Kuwait:

ABDUL MOHSEN AL-HENAIF

PROTOCOL

At the time of signing the Agreement for the Avoidance of Double Taxation and the Prevention of Fiscal Evasion with Respect to Taxes on Income between the Government of the State of Kuwait and the Government of the Kingdom of the Netherlands, the undersigned have agreed to the following provisions which shall form an integral part of the Agreement:

1. Ad Article 2

It is understood that if Kuwait would introduce an income tax on individuals, this tax will be considered to be an identical or substantially similar tax as meant in paragraph 4 of Article 2.

2. Ad Articles 5, 6, 7, 13 and 24

It is understood that exploration and exploitation rights of natural resources of a Contracting State pertaining to the sea bed and sub-soil of a Contracting State shall be regarded as immovable property situated in that Contracting State, and that these rights shall be deemed to pertain to the property of a permanent establishment in that State. Furthermore, it is understood that the aforementioned rights include rights to interests in, or to the benefits of, assets to be produced by such exploration or exploitation.

3. Ad Article 7

In determining profits attributable to the permanent establishment of an enterprise of a Contracting State, only those profits arising from the activity of said permanent establishment may be attributed to that permanent establishment. This means, in particular, that the profits accruing to the enterprise or to another permanent establishment thereof or to a related enterprise and arising from activities performed outside the Contracting State in which the permanent establishment is located and not directly connected with the activity of that permanent establishment, shall not be attributed to that permanent establishment.

4. Ad Articles 7 and 14

Payments received as a consideration for technical services, including studies or surveys of a scientific, geological or technical nature, or for consultancy or supervisory services shall be deemed to be payments to which the provisions of Article 7 or Article 14 apply, as the case may be.

5. Ad Article 10

1. It is understood, that, with respect to dividends as meant in subparagraph a of paragraph 2 of Article 10 which are paid by a company which is a resident of the Netherlands, if according to the law in force in Kuwait taxation of such dividends in Kuwait will result in a tax burden of less than 10% of the gross amount of the dividends, the Netherlands may levy a tax not exceeding 10% of the gross amount of the dividends.

2. However, it is further understood that the provisions under paragraph 1 above do not apply if the dividends are paid by a company which is a resident of the Netherlands and the beneficial owner of the dividends is the Government of Kuwait or any political subdivision or local authority thereof or a governmental institution or inter-governmental entity as de-

fined in paragraph 2 of Article 4 and established in Kuwait, or a company resident in Kuwait and either:

- a) the capital of the company receiving the dividends is exclusively beneficially owned by the Government of Kuwait or any political sub-division or local authority thereof or governmental institutions or inter-governmental entity (in so far as the Kuwaiti participation in such entity is concerned) as defined in paragraph 2 of Article 4; or
- b) shares in such company are regularly traded on the Stock Exchange of Kuwait; or
- c) the company receiving the dividends is engaged in an active trade or business in Kuwait.

3. In the case a company does not fulfill one of the conditions laid down in paragraph 2 above, the provisions under paragraph 1 above shall also not apply with respect to such company if it is established in mutual agreement by the competent authorities of the Contracting States, in conformity with Article 26 of the Agreement, that such company is not established or maintained in Kuwait mainly for the purpose of ensuring the benefits of subparagraph a) of paragraph 2 of Article 10 of the Agreement and provided that the company receiving the dividends is a resident of Kuwait and the beneficial owner of the dividends.

4. Notwithstanding the provisions of subparagraph b) of paragraph 2 of Article 10, the Contracting State of which the company paying the dividends is a resident, may tax the dividends at the rate under its domestic legislation in case the beneficial owner of the dividends is an individual and a resident of the other Contracting State as well as a resident of a third State. However, if the Contracting State of which the company paying the dividends is a resident, has concluded an Agreement for the avoidance of double taxation with the third state meant in the preceding sentence, the tax charged on these dividend payments shall not exceed the rate provided for dividends paid to individuals under that Agreement.

6. Ad Articles 10 and 11

It is understood that the term dividend includes income from profit sharing bonds.

7. Ad Articles 10 and 12

Where withholding tax has been levied at source in excess of the amount of tax chargeable under the provisions of Articles 10 or 12, applications for the refund of the excess amount of tax have to be with the competent authority of the State having levied the tax, within a period of three years after the expiration of the calendar year in which the tax has been levied.

8. Ad Article 16

It is understood that "bestuurder" or "commissaris" of a Netherlands company means persons, who are nominated as such by the general meeting of shareholders or by any other competent body of such company and are charged with the general management of the company and the supervision thereof, respectively.

9. Ad Articles 19 and 23

It is understood that the provisions of subparagraph a) of both paragraphs 1 and 2 of Article 19 of the Agreement do not prevent the Netherlands from applying the provisions of subparagraphs a) and b) of paragraph 1 of Article 23 of the Agreement.

In Witness Whereof the undersigned, duly authorised thereto, have signed this Protocol.

Done at The Hague on this 6th day of Rabbie Al-Awal 1422 H corresponding to this 29th day of May 2001 in two originals, in the Arabic, the Netherlands and English languages, the three texts being equally authentic. In case there is any divergence of interpretation between the Netherlands and the Arabic texts, the English text shall prevail.

For the Government of the Kingdom of the Netherlands:

W. J. BOS

For the Government of the State of Kuwait:

ABDUL MOHSEN AL-HENAIF

[TRANSLATION - TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DES PAYS-BAS ET LE
GOUVERNEMENT DE L'ÉTAT DU KOWEÏT TENDANT À ÉVITER LA
DOUBLE IMPOSITION ET À PRÉVENIR L'ÉVASION FISCALE EN
MATIÈRE D'IMPÔTS SUR LE REVENU

Le Gouvernement du Royaume des Pays-Bas et le Gouvernement du Koweït,
Désireux de promouvoir leurs relations économiques mutuelles par la conclusion d'un accord entre le Royaume des Pays-Bas et l'État du Koweït tendant à éviter la double imposition et à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu;

Sont convenus de ce qui suit :

Article premier. Personnes visées

Le présent Accord s'applique aux personnes qui sont des résidents de l'un des États contractants ou des deux États contractants.

Article 2. Impôts visés

1. Le présent Accord s'applique aux impôts sur le revenu perçus pour le compte de l'un des États contractants ou de l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales, quel que soit le mode de perception.

2. Sont considérés comme impôts sur le revenu, tous impôts perçus sur le revenu total ou sur des éléments du revenu, y compris les impôts sur les gains provenant de l'aliénation de biens mobiliers ou immobiliers, les impôts sur le montant total des traitements ou salaires, ainsi que les impôts sur les plus-values.

3. Les impôts en vigueur auxquels s'applique le présent Accord sont notamment :

a) Dans le cas du Royaume des Pays-Bas :

- de inkomenbelasting (impôt sur le revenu);
- de loonbelasting (impôt sur les salaires);

- de vennootschapsbelasting (impôt sur les sociétés), y compris la part de l'État sur les bénéfices nets de l'exploitation des ressources naturelles, prélevé conformément à la loi sur les mines de 1810 (Mijnwet 1810) au titre des concessions délivrées depuis 1967, ou en vertu de la loi de 1965 sur l'exploitation minière du plateau continental néerlandais (Mijnwet Continentaal Plat 1965);

- de dividendbelasting (impôt sur les dividendes);
(ci-après dénommés "l'impôt néerlandais");

b) Dans le cas du Koweït :

- l'impôt sur les sociétés;

- la part du bénéfice net des sociétés koweïtiennes par actions devant être versée à la Kuwaiti Foundation for Advancement of Science (KFAS);

- la Zakat;

(ci-après dénommés "l'impôt koweïtien").

4. Le présent Accord s'applique aussi à tout impôt de nature identique ou sensiblement analogue qui serait établis après la date de signature du présent Accord et qui viendrait s'ajouter aux impôts en vigueur ou les remplacerait. Les autorités compétentes des États contractants se communiquent toute modification importante apportée à leurs législations fiscales respectives.

Article 3. Définitions générales

1. Aux fins du présent Accord, à moins que le contexte n'exige une interprétation différente :

a) L'expression "un État contractant" s'entend, selon le contexte, du Royaume des Pays-Bas (les Pays-Bas) ou de l'État du Koweït (Koweït); l'expression "États contractants" s'entend du Royaume des Pays-Bas (les Pays-Bas) et de l'État du Koweït (Koweït);

b) L'expression "les Pays-Bas" s'entend de la partie du Royaume des Pays-Bas qui est située en Europe, y compris sa mer territoriale et toute zone au-delà de la mer territoriale sur laquelle, conformément au droit international, les Pays-Bas exercent des droits de juridiction et de souveraineté en ce qui concerne le fond de la mer, son sous-sol et ses eaux surjacentes et leurs ressources naturelles;

c) Le terme "Koweït" s'entend du territoire de l'État du Koweït et comprend toute zone située au-delà de la mer territoriale qui, conformément au droit international, a été ou peut être désignée, en application de la législation du Koweït, comme constituant une zone à l'intérieur de laquelle le Koweït peut exercer ses droits souverains ou sa juridiction;

d) Le terme "personne" comprend une personne physique, une société et tout autre groupement de personnes;

e) Le terme "société" désigne toute personne morale ou toute entité qui est considérée comme une personne morale aux fins d'imposition;

f) Les expressions "entreprise d'un État contractant" et "entreprise de l'autre État contractant" désignent respectivement une entreprise exploitée par un résident d'un État contractant et une entreprise exploitée par un résident de l'autre État contractant;

g) L'expression "trafic international" s'entend de tout transport effectué par un navire ou un aéronef exploité par une entreprise dont le siège de direction effective est situé dans un État contractant, sauf lorsque le navire ou l'aéronef n'est exploité qu'entre des points situés dans l'autre État contractant;

h) Le terme "ressortissant" s'entend :

1. De toute personne physique possédant la nationalité d'un État contractant;

2. De toute personne morale, société de personnes et association constituée conformément à la législation en vigueur dans un État contractant;

i) L'expression "autorité compétente" désigne :

1. Dans le cas des Pays-Bas, le Ministre des finances ou son représentant dûment autorisé;
 2. Dans le cas du Koweït, le Ministre des finances ou son représentant autorisé;
 - j) Le terme "impôt" s'entend de l'impôt néerlandais ou de l'impôt koweïtien, selon le contexte.
2. Pour l'application du présent Accord par un État contractant, toute expression qui n'y est pas définie a le sens que lui attribue la législation de cet État concernant les impôts auxquels s'applique le présent Accord, à moins que le contexte n'exige une interprétation différente.

Article 4. Résident

1. Aux fins du présent Accord, l'expression "résident d'un État contractant" désigne toute personne qui, en vertu de la législation de cet État, est assujettie à l'impôt dans cet État en raison de son domicile, de sa résidence, de son siège de direction ou de tout autre critère du même ordre. Toutefois, l'expression ne s'applique pas aux personnes assujetties à l'impôt dans cet État exclusivement pour les revenus qu'elles tirent de sources situées dans cet État.
2. Aux fins du paragraphe 1, un résident d'un État contractant comprend :
 - a) Le Gouvernement de cet État contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales;
 - b) Tout organisme gouvernemental créé dans cet État contractant en vertu du droit public tel une société, une banque centrale, un fonds, une administration, une fondation, un organisme ou autre entité semblable, sous réserve que son capital soit la propriété effective et exclusive du Gouvernement de cet État ou de l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales;
 - c) Dans le cas du Koweït, toute entité intergouvernementale établie au Koweït et au capital de laquelle le Koweït participe conjointement avec d'autres États.
3. Lorsque, selon les dispositions du paragraphe 1, une personne physique est un résident des deux États contractants, sa situation est déterminée comme suit :
 - a) Cette personne est considérée comme un résident de l'État où elle dispose d'un foyer d'habitation permanent; si elle dispose d'un foyer d'habitation permanent dans les deux États, elle est considérée comme un résident de l'État avec lequel ses liens personnels et économiques sont les plus étroits (centre des intérêts vitaux);
 - b) Si l'État où cette personne a le centre de ses intérêts vitaux ne peut pas être déterminé, ou si elle ne dispose d'un foyer d'habitation permanent dans aucun des États, elle est considérée comme un résident de l'État où elle séjourne de façon habituelle;
 - c) Si cette personne séjourne de façon habituelle dans les deux États ou si elle ne séjourne de façon habituelle dans aucun d'eux, elle est considérée comme un résident de l'État dont elle est un ressortissant;
 - d) Si son statut ne peut pas être déterminé en vertu des dispositions des alinéas a) à c), les autorités compétentes des États contractants tranchent la question d'un commun accord.

4. Si, en application des dispositions du paragraphe 1, une personne autre qu'une personne physique est un résident des deux États contractants, elle est considérée comme un résident de l'État contractant où est situé son siège de direction effective.

Article 5. Établissement stable

1. Aux fins du présent Accord, l'expression "établissement stable" s'entend d'une installation fixe d'affaires par l'intermédiaire de laquelle une entreprise exerce tout ou partie de son activité.

2. L'expression "établissement stable" s'entend notamment :

- a) D'un siège de direction;
- b) D'une succursale;
- c) D'un bureau;
- d) D'une usine;
- e) D'un atelier;

f) D'une mine, d'un puits de pétrole ou de gaz, d'une carrière ou de tout autre lieu d'extraction de ressources naturelles.

3. Un chantier de construction ou un projet de construction, de montage ou d'installation ou des activités de surveillance qui s'y exercent, ne constituent un établissement stable que si ce chantier, ce projet ou ces activités ont une durée de plus de six mois.

4. La fourniture de services, y compris les services de consultants, par une entreprise d'un État contractant dans l'autre État contractant ne constitue un établissement stable que si ces activités se poursuivent dans cet autre État contractant pour le même projet ou un projet connexe pendant une période ou des périodes représentant au total plus de six mois sur une période de douze mois.

5. Une entreprise d'un État contractant est considérée avoir un établissement stable dans l'autre État contractant et exercer une activité par l'intermédiaire de cet établissement stable si une partie appréciable du matériel est utilisé dans cet État contractant pendant plus de six mois sur une période de douze mois par l'entreprise, pour son compte ou en vertu d'un contrat, pour l'exploration ou l'exploitation de ressources naturelles ou dans des activités liées à ladite exploration ou exploitation.

6. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, on considère qu'il n'y a pas "établissement stable" si :

- a) Il est fait usage d'installations aux seules fins de stockage, d'exposition ou de livraison de biens ou de marchandises appartenant à l'entreprise;
- b) Des biens ou des marchandises sont entreposés aux seules fins de stockage, d'exposition ou de livraison;
- c) Des biens ou des marchandises appartenant à l'entreprise sont entreposés aux seules fins de transformation par une autre entreprise;
- d) Une installation fixe d'affaires est utilisée aux seules fins d'acheter des biens ou des marchandises ou de réunir des informations pour l'entreprise;

e) Une installation fixe d'affaires est utilisée aux seules fins d'exercer, pour l'entreprise, toute autre activité de caractère préparatoire ou auxiliaire;

f) Une installation fixe d'affaires est utilisée aux seules fins de l'exercice combiné des activités mentionnées aux alinéas a) à e), dans la mesure où l'ensemble des activités de l'installation fixe d'affaires a un caractère préparatoire ou auxiliaire.

7. Nonobstant les dispositions des paragraphes 1 et 2, lorsqu'une personne, autre qu'un agent jouissant d'un statut indépendant auquel s'applique le paragraphe 8, agit dans un État contractant pour le compte d'une entreprise de l'autre État contractant, cette entreprise est considérée comme ayant un établissement stable dans le premier État contractant pour toutes activités que cette personne exerce pour l'entreprise, si :

a) Elle dispose dans le premier État du pouvoir qu'elle y exerce habituellement de conclure des contrats au nom de l'entreprise, à moins que ses activités ne soient limitées à celles mentionnées au paragraphe 6 qui, exercées dans une installation fixe d'affaires, ne feraient pas de celle-ci un établissement stable au sens de ce paragraphe; ou

b) Elle ne dispose pas de ce pouvoir mais conserve habituellement dans le premier État contractant un stock de biens ou de marchandises appartenant à ladite entreprise à partir de laquelle elle exécute régulièrement des livraisons de biens ou de marchandises pour le compte de ladite entreprise.

8. Une entreprise d'un État contractant n'est pas réputée avoir un établissement stable dans l'autre État contractant du seul fait qu'elle y exerce son activité par l'entremise d'un courtier, d'un commissionnaire général ou de tout autre intermédiaire jouissant d'un statut indépendant, si lesdites personnes agissent dans le cadre ordinaire de leur activité. Toutefois, si les activités dudit agent sont exercées exclusivement ou presque exclusivement pour le compte de cette entreprise, il ne sera pas considéré comme un agent jouissant d'un statut indépendant au sens du présent paragraphe.

9. Le fait qu'une société qui est résident d'un État contractant contrôle ou est contrôlée par une société qui est un résident de l'autre État contractant, ou qui y exerce son activité (que ce soit par l'intermédiaire d'un établissement stable ou non), ne suffit pas à faire de l'une ou l'autre de ces sociétés un établissement stable de l'autre État.

Article 6. Revenus immobiliers

1. Les revenus qu'un résident d'un État contractant tire de biens immobiliers (y compris les revenus d'exploitations agricoles ou forestières) situés dans l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. L'expression "biens immobiliers" a le sens que lui attribue le droit de l'État contractant où les biens considérés sont situés. Cette expression s'entend dans tous les cas des accessoires, du cheptel et du matériel utilisés dans les exploitations agricoles et forestières, des droits auxquels s'appliquent les dispositions du droit commun concernant la propriété foncière, de l'usufruit des biens immobiliers et des droits à paiements variables ou fixes au titre de l'exploitation ou de la concession de l'exploitation de gisements minéraux, de sources et autres ressources naturelles; les navires et aéronefs ne sont pas considérés comme des biens immobiliers.

3. Les dispositions du paragraphe 1 s'appliquent aux revenus provenant de l'exploitation directe, de la location ou de l'utilisation toute autre forme de biens immobiliers.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 3 s'appliquent aussi aux revenus provenant des biens immobiliers d'une entreprise ainsi qu'aux revenus de biens immobiliers servant à l'exercice d'une profession indépendante.

Article 7. Bénéfices des entreprises

1. Les bénéfices d'une entreprise d'un État contractant ne sont imposables que dans cet État, à moins que l'entreprise n'exerce son activité dans l'autre État contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé. Si l'entreprise exerce son activité de cette façon, ses bénéfices sont imposables dans l'autre État mais seulement pour la part imputable à cet établissement stable.

2. Sous réserve des dispositions du paragraphe 3, lorsqu'une entreprise d'un État contractant exerce son activité dans l'autre État contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, il est imputé à ce dernier, dans chaque État contractant, les bénéfices qu'il pourrait réaliser s'il constituait une entreprise distincte exerçant des activités identiques ou analogues, dans des conditions identiques ou analogues, et traitant en toute indépendance avec l'entreprise dont il est un établissement stable.

3. Pour déterminer les bénéfices d'un établissement stable, sont admises en déduction les dépenses exposées aux fins des activités poursuivies par l'établissement stable, y compris les dépenses de direction et les frais généraux d'administration ainsi exposés, soit dans l'État où est situé l'établissement stable, soit ailleurs. Toutefois, aucune déduction n'est admise pour les sommes qui seraient, le cas échéant, versées (à d'autres titres que le remboursement de dépenses réelles) par l'établissement stable au siège de l'entreprise ou à l'un quelconque de ses autres bureaux sous forme de redevances, honoraires ou autres paiements semblables en contrepartie de l'usage de brevets ou d'autres droits, ou sous forme de commission, pour des services précis rendus ou pour des activités de direction ou, sauf dans le cas d'une entreprise bancaire, sous forme d'intérêts sur des sommes prêtées à l'établissement stable. De même, il n'est pas tenu compte, dans le calcul des bénéfices d'un établissement stable, des sommes (autres que pour le remboursement de dépenses réelles), portées par l'établissement stable au débit du siège de l'entreprise ou de l'un quelconque de ses autres bureaux, sous forme de redevances, honoraires ou autres paiements semblables en contrepartie de l'usage de brevets ou d'autres droits, ou sous forme de commission pour des services précis rendus ou pour des activités de direction ou, sauf dans le cas d'une entreprise bancaire, sous forme d'intérêts sur des sommes prêtées au siège de l'entreprise ou à l'un quelconque de ses autres bureaux.

4. Aucun bénéfice n'est imputé à un établissement stable du seul fait qu'il a acheté des biens ou des marchandises pour l'entreprise.

5. Pour autant qu'il est d'usage dans un État contractant de déterminer les bénéfices imputables à un établissement stable sur la base d'une répartition des bénéfices totaux de l'entreprise entre ses diverses parties, aucune disposition du paragraphe 2 n'empêche cet État contractant de déterminer les bénéfices imposables selon la répartition en usage; la métho-

de de répartition adoptée doit cependant être telle que le résultat obtenu soit conforme aux principes énoncées dans le présent article.

6. Si l'information disponible n'est pas adéquate pour déterminer les bénéfices imputables à l'établissement stable, aucune disposition du présent article n'affecte l'application des lois et règlements d'un État contractant relatifs à la détermination de l'obligation fiscale d'une personne selon une estimation, sous réserve que le résultat soit conforme aux principes contenus dans le présent article.

7. Aux fins des paragraphes ci-dessus, les bénéfices imputables à l'établissement stable sont déterminés chaque année selon la même méthode, à moins qu'il n'existe des motifs valables de procéder autrement.

8. Lorsque les bénéfices comprennent des éléments de revenu traités séparément dans d'autres articles du présent Accord, les dispositions desdits articles ne sont pas affectées par les dispositions du présent article.

Article 8. Transport maritime et aérien

1. Les bénéfices provenant de l'exploitation de navires ou d'aéronefs en trafic international ne sont imposables que dans l'État contractant où est située la direction effective de l'entreprise.

2. Si le siège de direction effective d'une entreprise de transport maritime est à bord d'un navire, ce siège est considéré comme situé dans l'État contractant où se trouve le port d'attache de ce navire ou, à défaut de port d'attache, dans l'État contractant dont l'exploitant du navire est un résident.

3. Aux fins du présent article, les bénéfices provenant de l'exploitation de navires ou d'aéronefs en trafic international comprennent les bénéfices provenant de l'affrètement coque nue de navires et d'aéronefs exploités en trafic international si ces bénéfices sont accessoires aux bénéfices décrits au paragraphe 1.

4. Les dispositions du paragraphe 1 s'appliquent également aux bénéfices provenant de la participation à un pool, à une entreprise conjointe ou à un organisme international d'exploitation.

Article 9. Entreprises associées

1. Lorsque :

a) Une entreprise d'un État contractant participe directement ou indirectement à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise de l'autre État contractant, ou

b) Lorsque les mêmes personnes participent directement ou indirectement à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise d'un État contractant et d'une entreprise de l'autre État contractant,

et si, dans l'un et l'autre cas, les deux entreprises sont, dans leurs relations commerciales ou financières, liées par des conditions, convenues ou imposées, différentes de celles qui seraient convenues entre des entreprises indépendantes, les bénéfices qui, sans ces conditions, auraient été réalisés par l'une des entreprises mais n'ont pu l'être à cause de ces con-

ditions, peuvent être inclus dans les bénéfices de cette entreprise et imposés en conséquence. Il est cependant entendu que le fait que ces entreprises associées aient conclu des arrangements, par exemple des arrangements de partage des coûts ou des accords en matière de services généraux, au titre de l'affectation des dépenses, ou par référence à celle-ci, liées aux frais de direction, à l'administration générale, de nature technique ou commerciale, de recherche et développement et d'autres dépenses analogues, ne constitue pas une condition au sens de la phrase qui précède.

2. Lorsqu'un État contractant inclut dans les bénéfices de l'une de ses entreprises, et impose en conséquence, des bénéfices sur lesquels une entreprise de l'autre État contractant a déjà été imposée dans cet autre État contractant, et que les bénéfices ainsi inclus sont des bénéfices qui auraient été réalisés par l'entreprise du premier État contractant si les conditions convenues entre les deux entreprises avaient été celles qui l'auraient été entre des entreprises indépendantes, l'autre État procède à un ajustement approprié du montant de l'impôt ainsi perçu sur ces bénéfices. Pour déterminer cet ajustement, il sera dûment tenu compte des autres dispositions du présent Accord et, si nécessaire, les autorités compétentes des États contractants se consulteront.

Article 10. Dividendes

1. Les dividendes versés par une société qui est un résident d'un État contractant à un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Toutefois, ces dividendes sont aussi imposables dans l'État contractant dont la société qui verse les dividendes est un résident et conformément à la législation de cet État; mais si le bénéficiaire effectif des dividendes est un résident de l'autre État contractant, l'impôt ainsi établi ne peut excéder :

a) 0 % du montant brut des dividendes versés si le bénéficiaire effectif est une société qui détient directement 10 % (dix pour cent) au moins du capital de la société distributrice;

b) 10 % du montant brut des dividendes dans tous les autres cas.

3. Les dispositions du paragraphe 2 n'affectent pas l'imposition de la société au titre des bénéfices qui servent au paiement des dividendes.

4. Le terme "dividendes" employé dans le présent article désigne les revenus provenant d'actions, actions ou bons de jouissance, de parts de mine, parts de fondateur ou autres parts bénéficiaires, à l'exception des créances, ainsi que les revenus d'autres parts sociales soumis au même régime fiscal que les revenus d'actions par la législation de l'État dont la société distributrice est un résident.

5. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des dividendes, résident d'un État contractant, exerce son activité dans l'autre État contractant dont la société distributrice est un résident, par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, ou exerce une profession indépendante dans cet autre État à partir d'une base fixe qui y est située, et lorsque la participation au titre de laquelle les dividendes sont payés est effectivement liée audit établissement stable ou à ladite base fixe. En l'occurrence, les dispositions des articles 7 ou 14 s'appliquent, selon le cas.

6. Lorsqu'une société qui est un résident d'un État contractant tire des bénéfices ou des revenus de l'autre État contractant, celui-ci ne peut percevoir aucun impôt sur les dividendes versés par la société, sauf dans la mesure où ces dividendes sont versés à un résident de cet autre État, ou dans la mesure où la participation au titre de laquelle les dividendes sont payés se rattache effectivement à un établissement stable ou à une base fixe situés dans cet autre État, ni prélever aucun impôt, au titre de l'imposition des bénéfices non distribués, sur les bénéfices non distribués de la société, même si les dividendes payés ou les bénéfices non distribués sont constitués en tout ou en partie de bénéfices ou de revenus provenant du dit autre État.

Article 11. Intérêts

1. Les intérêts produits dans un État contractant et payés à un résident de l'autre État contractant ne sont imposables que dans cet autre État si ledit résident est le bénéficiaire effectif des intérêts.

2. Le terme "intérêts" employé dans le présent article désigne les revenus de créances de toute nature, assorties ou non de garanties hypothécaires ou d'une clause de participation aux bénéfices du débiteur, et notamment les revenus des fonds publics et des bons ou obligations, y compris les primes et lots attachés à ces titres.

3. Les dispositions du paragraphe 1 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des intérêts, résident d'un État contractant, exerce son activité dans l'autre État contractant où sont produits les intérêts par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, ou exerce dans cet autre État une profession indépendante à partir d'une base fixe qui y est située, et lorsque la créance génératrice des intérêts se rattache effectivement àudit établissement stable ou à ladite base fixe. Dans ces cas, les dispositions des articles 7 ou 14 sont applicables.

4. Les intérêts sont considérés comme provenant d'un État contractant lorsque le débiteur est cet État lui-même, une subdivision politique, une collectivité locale ou un résident de cet État. Toutefois, lorsque le débiteur des intérêts, qu'il soit ou non un résident d'un État contractant, a, dans un État contractant, un établissement stable ou une base fixe, pour lesquels la dette donnant lieu au paiement des intérêts a été contractée et supportent la charge de ces intérêts, lesdits intérêts sont considérés comme provenant de l'État dans lequel l'établissement stable ou la base fixe est situé.

5. Lorsque, en raison de relations spéciales qui existent entre le débiteur et le bénéficiaire effectif ou que l'un et l'autre entretiennent avec de tierces personnes, le montant des intérêts, compte tenu de la créance pour laquelle ils sont payés, excède celui dont seraient convenus le débiteur et le bénéficiaire effectif en l'absence de pareilles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie excédentaire des paiements reste imposable selon la législation de chaque État contractant, compte tenu des autres dispositions du présent Accord.

Article 12. Redevances

1. Les redevances provenant d'un État contractant et payées à un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État contractant.

2. Toutefois, ces redevances sont aussi imposables dans l'État contractant d'où elles proviennent et selon la législation de cet État, mais si le bénéficiaire effectif des redevances est un résident de l'autre État contractant, l'impôt ainsi perçu ne peut excéder 5 % (cinq pour cent) du montant brut desdites redevances.

3. Le terme "redévances" employé dans le présent article désigne les paiements de toute nature payés au titre de l'usage ou de la concession de l'usage d'un droit d'auteur sur une œuvre littéraire, artistique ou scientifique, y compris les films cinématographiques ou les films ou bandes utilisés pour des émissions radiophoniques ou télévisées; d'un brevet, d'une marque de fabrique ou de commerce, d'un dessin ou d'un modèle, d'un plan, d'une formule ou d'un procédé secret, ainsi que pour des informations ayant trait à une expérience acquise dans le domaine industriel, commercial ou scientifique.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des redevances, résident d'un État contractant, exerce une activité dans l'autre État contractant d'où proviennent les redevances, par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, ou une profession indépendante à partir d'une base fixe qui y est située, et que le droit ou le bien générateur des redevances se rattache effectivement à cet établissement stable ou à ladite base fixe. Dans ce cas, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14, suivant le cas, sont applicables.

5. Les redevances sont considérées comme provenant d'un État contractant lorsque le débiteur est cet État lui-même, une subdivision politique, une collectivité locale ou un résident de cet État. Toutefois, lorsque le débiteur des redevances, qu'il soit ou non un résident d'un État contractant, a, dans un État contractant, un établissement stable ou une base fixe pour lequel l'engagement donnant lieu aux redevances a été contracté et qui supporte la charge de ces redevances, celles-ci sont considérées comme provenant de l'État où l'établissement stable ou la base fixe est situé.

6. Lorsque, en raison de relations spéciales existant entre le débiteur et le bénéficiaire effectif ou que l'un et l'autre entretiennent avec de tierces personnes, le montant des redevances, compte tenu de l'usage, du droit ou de l'information pour lequel elles sont payées, excède celui dont seraient convenus le débiteur et le bénéficiaire effectif en l'absence de pareilles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie excédentaire des paiements reste imposable selon la législation de chaque État contractant et compte dûment tenu des autres dispositions du présent Accord.

Article 13. Gains en capital

1. Les gains qu'un résident d'un État contractant tire de l'aliénation de biens immobiliers visés à l'article 6 et situés dans l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Les gains provenant de l'aliénation de biens immobiliers qui font partie de l'actif d'un établissement stable qu'une entreprise d'un État contractant a dans l'autre État contractant

ou de biens mobiliers qui appartiennent à une base fixe dont un résident d'un État contractant a dans l'autre État contractant pour l'exercice d'une profession indépendante, y compris les gains provenant de l'aliénation dudit établissement stable (seul ou avec l'ensemble de l'entreprise) ou de ladite base fixe, sont imposables dans cet autre État.

3. Les gains provenant de l'aliénation de navires ou d'aéronefs exploités en trafic international ou de biens mobiliers affectés à l'exploitation de ces navires ou aéronefs, ne sont imposables que dans l'État contractant où le siège de direction effective de l'entreprise est située. Aux fins du présent paragraphe, les dispositions du paragraphe 2 de l'article 8 sont applicables.

4. Les gains provenant de l'aliénation de tous biens autres que ceux visés aux paragraphes 1, 2 et 3 ne sont imposables que dans l'État contractant dont le cédant est un résident.

5. Nonobstant les dispositions du paragraphe 4, un État contractant peut, conformément à sa propre législation, y compris l'interprétation du terme "aliénation", prélever un impôt sur les gains tirés par une personne physique qui est un résident de l'autre État contractant de l'aliénation d'actions ou de bons de jouissance dans une société ou de créances d'une société dont le capital est réparti en actions et qui, en vertu de la législation du premier État, est un résident dudit État, et de l'aliénation d'une partie des titres attachés auxdites actions, bons de jouissance ou créances, si cette personne physique, seule ou avec son conjoint, ou autres personnes qui leur sont liées par les liens du sang ou du mariage, en ligne directe ou indirecte, détient 5 % au moins du capital émis d'une catégorie d'actions particulières dans cette société. Cette disposition ne s'applique que si la personne physique qui tire des gains a été un résident du premier État durant les 10 dernières années précédant l'année au cours de laquelle les gains ont été tirés et sous réserve que, au moment où elle est devenue un résident de l'autre État contractant, les conditions susmentionnées concernant l'actionnariat de ladite société aient été remplies.

Dans les cas où, en vertu de la législation du premier État, un avis de cotisation est envoyé à une personne physique au titre de l'aliénation des susdites actions réputée avoir eu lieu au moment où elle a émigré du premier État, les dispositions qui précèdent ne s'appliquent que dans la mesure où le paiement de la cotisation est encore dû.

Article 14. Professions indépendantes

1. Les revenus qu'un résident d'un État contractant tire d'une profession libérale ou d'autres activités de caractère indépendant ne sont imposables que dans cet État, à moins qu'elle ne dispose de façon habituelle, dans l'autre État contractant, d'une base fixe pour l'exercice de ses activités. Si elle dispose d'une telle base fixe, les revenus sont imposables dans l'autre État, mais dans la mesure seulement où ils sont imputables à cette base fixe.

2. L'expression "profession libérale" comprend notamment les activités indépendantes d'ordre scientifique, littéraire, artistique, éducatif ou pédagogique, ainsi que les activités indépendantes des médecins, avocats, ingénieurs, architectes, dentistes et comptables.

Article 15. Professions dépendantes

1. Sous réserve des dispositions des articles 16, 18, 19 et 20, les salaires, traitements et autres rémunérations semblables qu'un résident d'un État contractant reçoit au titre d'un emploi salarié ne sont imposables que dans cet État, à moins que l'emploi ne soit exercé dans l'autre État contractant. Si l'emploi y est exercé, les rémunérations reçues à ce titre sont imposables dans cet autre État.

2. Nonobstant les dispositions du paragraphe 1, les rémunérations qu'un résident d'un État contractant reçoit au titre d'un emploi salarié exercé dans l'autre État contractant ne sont imposables que dans le premier État :

a) Si le bénéficiaire séjourne dans l'autre État pendant une période ou des périodes n'excédant pas au total 183 jours au cours de toute période de douze mois commençant ou se terminant pendant l'année d'imposition concernée;

b) Si les rémunérations sont payées par un employeur ou pour le compte d'un employeur qui n'est pas un résident de l'autre État;

c) Si la charge des rémunérations n'est pas supportée par un établissement stable ou une base fixe que l'employeur a dans l'autre État.

3. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, les rémunérations qu'un résident d'un État contractant reçoit au titre d'un emploi salarié exercé à bord d'un navire ou d'un aéronef exploité en trafic international, ne sont imposables que dans cet État.

Article 16. Tantièmes

Les tantièmes et autres rémunérations semblables qu'un résident d'un État contractant reçoit en sa qualité de membre du conseil d'administration ou, dans le cas des Pays-Bas, de "bestuurder" ou de "commissaris", ou autre organe semblable d'une société qui est un résident de l'autre État contractant est imposable dans le premier État contractant.

Toutefois, ces tantièmes ou rémunérations sont imposables dans l'État contractant dont la société susmentionnée est un résident, mais l'impôt prélevé ne doit pas excéder 25 % (vingt-cinq pour cent) du montant brut desdits tantièmes et rémunérations.

Article 17. Artistes et sportifs

1. Nonobstant les dispositions des articles 14 et 15, les revenus qu'un résident d'un État contractant tire de ses activités personnelles exercées dans l'autre État contractant en tant qu'artiste du spectacle, tel un artiste de théâtre, de cinéma, de la radio ou de la télévision ou un musicien, ou en tant que sportif, sont imposables dans cet autre État.

2. Lorsque les revenus d'activités qu'un artiste du spectacle ou un sportif exerce personnellement et en cette qualité sont attribués non pas à l'artiste ou au sportif lui-même mais à une autre personne, ces revenus sont imposables, nonobstant les dispositions des articles 7, 14 et 15, dans l'État contractant où les activités de l'artiste ou du sportif sont exercées.

3. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 ne s'appliquent pas aux rémunérations ou bénéfices, salaires, traitements ou autres revenus semblables que des artistes du spectacle

ou des sportifs, qui sont des résidents d'un État contractant, tirent d'activités exercées dans l'autre État contractant si leur séjour dans cet État contractant est financé principalement par des fonds publics de l'autre État contractant, y compris ceux de l'une de ses subdivisions politiques, collectivités locales ou organismes publics, ni aux revenus tirés par un organisme à but non lucratif en ce qui concerne lesdites activités, dans la mesure où aucune portion de ses revenus ne soit versée ou mise de quelque manière à la disposition des propriétaires, fondateurs ou membres à leur avantage personnel.

Article 18. Pensions, rentes et prestations de sécurité sociale

1. Sous réserve des dispositions du paragraphe 2 de l'article 19, les pensions et autres rémunérations semblables payées à un résident d'un État contractant au titre d'un emploi antérieur, ainsi que les rentes payées à un résident d'un État contractant, ne sont imposables que dans cet État. Toute pension et autre paiement payés en vertu des dispositions d'un système de sécurité sociale d'un État contractant à un résident de l'autre État contractant ne sont imposables que dans cet État.

2. Nonobstant les dispositions du paragraphe 1, une pension ou autre rémunération semblable, une rente ou toute autre pension et autre paiement payés en vertu des dispositions d'un système de sécurité sociale d'un État contractant, sont également imposables dans l'État contractant d'où ils proviennent, conformément à la législation de cet État :

a) Dans la mesure où le droit à cette pension ou autre rémunération semblable ou rente dans un État contractant d'où elle provient est exonéré d'impôt, ou les contributions associées à la pension ou autre rémunération semblable ou rente versées au régime de pension ou à la compagnie d'assurance ont été déduites dans le passé au moment du calcul du revenu imposable dans cet État ou admissibles à d'autres allégements fiscaux dans cet État;

b) Dans la mesure où cette pension ou autre rémunération semblable ou rente n'est pas, dans l'État contractant dont le bénéficiaire est un résident, imposable à un taux généralement applicable au revenu tiré d'une profession dépendante, ou moins de 90 % du montant brut de la pension ou autre rémunération semblable ou rente est imposable;

c) Si le montant brut total des pensions et autres rémunérations semblables et rentes, et toute autre pension et paiement payés en vertu des dispositions d'un système de sécurité sociale d'un État contractant, excède dans l'année civile la somme de 20 000 euros.

3. Nonobstant les dispositions des paragraphes 1 et 2, si cette pension ou autre rémunération semblable n'a pas un caractère périodique, est payée au titre d'un emploi antérieur dans l'autre État contractant et est payée avant la date à laquelle commence la pension, ou si un montant forfaitaire est versé en remplacement du droit à une rente avant la date à laquelle commence la rente, le paiement ou ce montant forfaitaire est également imposable dans l'État contractant d'où il provient.

4. Une pension ou autre rémunération semblable ou rente est réputée provenir d'un État contractant dans la mesure où les contributions ou paiements associés à la pension ou autre rémunération semblable ou rente, ou les droits à prestations qui en découlent sont admissibles à un allégement fiscal dans l'État. Le transfert d'une pension d'une caisse de pension ou d'une compagnie d'assurance dans un État contractant à une caisse de pension ou une

compagnie d'assurance dans un autre État ne limitera d'aucune manière les droits d'imposition du premier État en vertu du présent article.

5. Les autorités compétentes des États contractants règlent d'un commun accord le mode d'application du paragraphe 2. Elles déterminent également le genre de renseignements que doit présenter le résident d'un État contractant aux fins de l'application appropriée de l'Accord dans l'autre État contractant, en particulier de manière à ce qu'il puisse être établi si les conditions visées aux alinéas a), b) et c) du paragraphe 2 ont été remplies.

6. Le terme "rente" s'entend d'une somme fixe payable périodiquement à échéances fixes, à titre viager ou pendant une période déterminée ou déterminable, en vertu d'une obligation d'effectuer les paiements en contrepartie d'une prestation adéquate en argent ou appréciable en argent.

7. La mesure dans laquelle une pension ou une rémunération semblable relève du présent article ou de l'article 19 est déterminée par la nature de l'emploi antérieur, dans le secteur privé ou public, au cours duquel le droit à cette partie de la pension ou de la rémunération semblable a été établi.

Article 19. Fonction publique

1. a) Les salaires, traitements et autres rémunérations semblables, autres qu'une pension, payés par un État contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales à une personne physique au titre de services rendus à cet État ou à cette subdivision ou collectivité, ne sont imposables que dans cet État;

b) Toutefois, ces salaires, traitements et autres rémunérations semblables ne sont imposables que dans l'autre État contractant si les services sont rendus dans cet État et si la personne physique est un résident de l'autre État qui :

1. Possède la nationalité de cet État; ou

2. N'est pas devenue un résident de cet État à seule fin de rendre les services.

2. a) Une pension payée par un État contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales, soit directement soit par prélèvement sur des fonds qu'il a constitués, à une personne physique au titre de services rendus à cet État ou à cette subdivision politique ou collectivité locale ne sont imposables que dans cet État;

b) Toutefois, ladite pension n'est imposable que dans l'autre État contractant si la personne physique est un résident de cet État et en possède la nationalité.

3. Les dispositions des articles 15, 16 et 18 s'appliquent aux salaires, traitements et autres rémunérations semblables ainsi qu'aux pensions payés au titre de services rendus dans le cadre de toute activité exercée par un État contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales.

Article 20. Professeurs et enseignants

Une personne physique qui est ou était un résident d'un État contractant immédiatement avant de se rendre dans l'autre État contractant et qui, à l'invitation du gouvernement du premier État contractant ou d'une université, un collège, une école, un musée ou autre

institution culturelle dans ce premier État contractant ou dans le cadre d'un programme d'échange culturel officiel, séjourne dans cet État contractant pendant une période n'excédant pas deux années consécutives aux seules fins d'y enseigner, donner des conférences ou faire des recherches, est exonérée d'impôt dans cet État contractant sur sa rémunération au titre de l'activité, à condition que le paiement de la rémunération provienne d'une source située en dehors de cet État contractant.

Article 21. Étudiants

1. Les sommes qu'un étudiant ou un stagiaire qui est, ou qui était immédiatement avant de se rendre dans un État contractant, un résident de l'autre État contractant et qui séjourne dans le premier État à seule fin d'y poursuivre ses études ou sa formation, reçoit pour couvrir ses frais d'entretien, d'études ou de formation ne sont imposables que dans cet État, à condition qu'elles proviennent de sources situées en dehors de cet État.

2. En ce qui concerne les subventions, bourses et rémunérations provenant d'un emploi dans un État contractant qui ne sont pas visées au paragraphe 1, un étudiant ou un stagiaire décrit au paragraphe 1, dans le cas où il est un résident de cet État, a droit pendant la période d'étude ou de formation en question aux mêmes exemptions, allégements ou réductions d'impôt que les résidents de cet État contractant.

Article 22. Autres revenus

1. Les éléments du revenu d'un résident d'un État contractant, d'où qu'ils proviennent, qui ne sont pas traités dans les articles précédents du présent Accord, ne sont imposables que dans cet État.

2. Les dispositions du paragraphe 1 ne s'appliquent pas aux revenus autres que les revenus provenant de biens immobiliers tels qu'ils sont définis au paragraphe 2 de l'article 6, si le bénéficiaire desdits revenus, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant ses activités par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé ou une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située, et que le droit ou le bien générateur de revenus s'y rattache effectivement. Dans ce cas, les dispositions des articles 7 ou 14, selon le cas, sont applicables.

Article 23. Élimination de la double imposition

1. Dans le cas des Pays-Bas, la double imposition est éliminée comme suit :

a) Les Pays-Bas, en imposant leurs résidents, peuvent inclure dans l'assiette de l'impôt, les éléments de revenu qui, en vertu des dispositions du présent Accord, sont imposables au Koweït;

b) Toutefois, lorsqu'un résident des Pays-Bas reçoit des éléments de revenu qui, conformément à l'article 6, à l'article 7, au paragraphe 5 de l'article 10, au paragraphe 3 de l'article 11, au paragraphe 4 de l'article 12, aux paragraphes 1 et 2 de l'article 13, à l'article 14, au paragraphe 1 de l'article 15, aux alinéas a) des paragraphes 1 et 2 de l'article 19 et au paragraphe 2 de l'article 22 du présent Accord, sont imposables au Koweït et inclus dans

l'assiette visée à l'alinéa a) du paragraphe 1, les Pays-Bas exonèrent lesdits éléments de revenu en accordant une réduction d'impôt. Cette réduction est calculée conformément aux dispositions de la législation néerlandaise applicable à l'élimination de la double imposition. À cet effet, lesdits éléments de revenu sont censés être compris dans le montant total des revenus exonérés de l'impôt néerlandais en vertu de ces dispositions;

c) En outre, les Pays-Bas consentent une déduction de l'impôt néerlandais calculé sur les éléments de revenu qui, conformément au paragraphe 2 de l'article 10, au paragraphe 2 de l'article 12, au paragraphe 5 de l'article 13, à l'article 16, à l'article 17, aux paragraphes 2 et 3 de l'article 18 du présent Accord, sont imposables au Koweït dans la mesure où ces éléments sont inclus dans l'assiette visée à l'alinéa a) du paragraphe 1. Le montant de cette déduction est égal à l'impôt payé au Koweït sur ces éléments de revenu, mais ne doit pas dépasser le montant de la réduction qui serait allouée si les éléments de revenu ainsi inclus étaient les seuls éléments de revenu exonérés de l'impôt néerlandais en vertu des dispositions de la législation néerlandaise tendant à prévenir la double imposition;

d) Nonobstant les dispositions de l'alinéa b) du paragraphe 1 du présent article, les Pays-Bas consentent une réduction de l'impôt néerlandais sur l'impôt payé au Koweït sur les éléments de revenu qui, conformément à l'article 7, au paragraphe 5 de l'article 10, au paragraphe 3 de l'article 11, au paragraphe 4 de l'article 12, à l'article 14 et au paragraphe 2 de l'article 22 du présent Accord, sont imposables au Koweït dans la mesure où ces éléments sont inclus dans l'assiette visée à l'alinéa a) du paragraphe 1, si les Pays-Bas, en vertu des dispositions de la législation néerlandaise tendant à éviter la double imposition, consentent une déduction de l'impôt néerlandais de l'impôt perçu dans un autre pays sur lesdits éléments de revenu. Pour le calcul de cette déduction, les dispositions de l'alinéa c) du paragraphe 1 du présent article sont applicables en conséquence.

2. Dans le cas du Koweït, la double imposition est éliminée de la manière suivante :

Lorsqu'un résident du Koweït tire un revenu qui, conformément aux dispositions du présent Accord, sont imposables aux Pays-Bas et au Koweït, le Koweït consent une déduction d'impôt sur le revenu de ce résident d'un montant égal à l'impôt sur le revenu payé aux Pays-Bas. Ladite déduction ne peut toutefois excéder la fraction de l'impôt sur le revenu calculée avant déduction, correspondant au revenu imposable aux Pays-Bas.

Article 24. Activités en mer

1. Les dispositions du présent article s'appliquent nonobstant toutes autres dispositions du présent Accord. Toutefois, le présent article ne s'applique pas lorsque les activités en mer d'une personne constituent pour cette personne un établissement stable en vertu des dispositions de l'article 5 ou une base fixe en vertu des dispositions de l'article 14.

2. Dans le présent article, le terme "activités en mer" s'entend des activités exercées en mer dans le cadre de l'exploration ou de l'exploitation du fond de la mer, de son sous-sol et de leurs ressources naturelles, situés dans un État contractant.

3. Une entreprise d'un État contractant qui exerce des activités en mer dans l'autre État contractant est, sous réserve du paragraphe 4 du présent article, considérée comme exerçant, en ce qui concerne ces activités, une activité dans l'autre État par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, à moins que les activités en mer en question ne soient

exercées dans l'autre État que pour une période ou des périodes ne dépassant pas au total 30 jours sur 12 mois.

Aux fins du présent paragraphe :

a) Lorsqu'une entreprise qui exerce des activités en mer dans l'autre État contractant est associée à une autre entreprise et que cette autre entreprise poursuit, dans le cadre du même projet, des activités en mer qui sont ou qui étaient exercées par la première entreprise et que lesdites activités exercées par les deux entreprises, lorsqu'il en est fait la somme, dépassent une durée de 30 jours, chaque entreprise est censée exercer ses activités pour une durée de plus de 30 jours sur 12 mois;

b) Une entreprise est considérée comme associée à une autre entreprise si elle détient directement ou indirectement au moins un tiers du capital de l'autre entreprise ou si une personne détient directement ou indirectement au moins un tiers du capital des deux entreprises.

4. Toutefois, aux fins du paragraphe 3 du présent article, l'expression "activités en mer" est réputée ne pas s'étendre :

a) À l'une ou l'autre des activités mentionnées au paragraphe 5 de l'article 5;

b) Au remorquage ou à l'ancrage effectué par des embarcations essentiellement conçues à cet effet et toute autre activité de ces embarcations;

c) Au transport de fourniture ou de personnel par des navires ou des aéronefs en trafic international.

5. Un résident d'un État contractant qui exerce des activités en mer dans l'autre État contractant, qui consistent en l'exercice d'une profession libérale ou d'une autre profession indépendante, est réputé exercer ces activités à partir d'une base fixe située dans l'autre État contractant si les activités en question durent de façon continue 30 jours ou plus.

6. Les salaires, traitements et autres rémunérations semblables qu'un résident d'un État contractant reçoit au titre d'un emploi salarié dans le cadre d'activités exercées en mer dans l'autre État contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable sont, dans la mesure où l'emploi est exercé en mer dans cet autre État, imposables dans ce dernier.

7. Sur présentation de pièces justificatives attestant qu'un impôt a été acquitté au Koweït sur les éléments de revenu imposables au Koweït, conformément à l'article 7 et à l'article 14, en ce qui concerne, respectivement, les paragraphes 3 et 5 du présent article, ainsi qu'au paragraphe 6 du présent article, les Pays-Bas consentent une réduction de leur impôt qui est calculée conformément aux règles énoncées à l'alinéa b) du paragraphe 1 de l'article 23.

Article 25. Non-discrimination

1. Les ressortissants d'un État contractant ne sont soumis dans l'autre État contractant à aucune imposition ou obligation y relative, qui soit autre ou plus lourde que celle à laquelle sont ou pourraient être assujettis les ressortissants de cet autre État qui se trouvent dans la même situation, en particulier en ce qui concerne la résidence. La présente disposition s'applique aussi, nonobstant les dispositions de l'article premier, aux personnes qui ne sont pas des résidents de l'un des États contractants ou des deux États contractants.

2. L'imposition d'un établissement stable qu'une entreprise d'un État contractant exploite dans l'autre État contractant n'est pas, dans cet État contractant, moins favorable que l'imposition d'entreprises d'États tiers exerçant les mêmes activités dans les mêmes circonstances. La présente disposition n'est pas interprétée comme obligeant un État contractant à consentir aux résidents de l'autre État contractant des déductions personnelles, allégements et réductions d'impôt en fonction de la situation personnelle ou des charges de famille qu'il consent à ses propres résidents.

3. Les entreprises d'un État contractant dont le capital est en totalité ou en partie, directement ou indirectement, détenu ou contrôlé par un ou plusieurs résidents de l'autre État contractant, ne sont soumises dans le premier État à aucune imposition ou obligation y relative, qui soit autre ou plus lourde que celles auxquelles sont ou pourraient être assujetties d'autres entreprises semblables dont le capital est en totalité ou en partie, directement ou indirectement, détenu ou contrôlé par un ou plusieurs résidents d'un État tiers.

4. Aucune disposition du présent article n'est interprétée comme imposant une obligation légale à l'un ou l'autre État contractant d'étendre aux résidents de l'autre État contractant, les avantages d'un traitement, préférence ou privilège qui pourraient être accordés à un État tiers ou à ses résidents en vertu de la création d'une union douanière, d'une union économique, d'une zone de libre-échange ou d'un arrangement régional ou sous-régional relatif en totalité ou en partie à une imposition ou un mouvement de capital auquel ledit premier État contractant peut être partie.

5. À moins que les dispositions du paragraphe 1 de l'article 9, du paragraphe 5 de l'article 11 ou du paragraphe 6 de l'article 12 ne soient applicables, les intérêts, redevances ou autre frais payés par une entreprise d'un État contractant à un résident de l'autre État contractant sont déductibles, pour la détermination des bénéfices imposables de cette entreprise, dans les mêmes conditions que s'ils avaient été payés à un résident du premier État. De la même façon, toute créance d'une entreprise d'un État contractant envers un résident de l'autre État contractant est déductible, pour la détermination du capital imposable de ladite entreprise, dans les mêmes conditions que si elle avait été contractée envers un résident du premier État.

6. Les contributions versées par un individu, ou pour son compte, qui est un résident d'un État contractant, à un régime de retraite reconnu aux fins d'imposition dans l'autre État contractant, seront traitées de la même manière aux fins d'imposition dans le premier État comme des contributions versées à un régime de retraite reconnu aux fins d'imposition dans le premier État, sous réserve :

a) Que ladite personne physique ait contribué audit régime de retraite avant qu'elle ne devienne un résident du premier État;

b) Que l'autorité compétente du premier État convienne que le régime de retraite correspond à un régime de retraite reconnu aux fins d'imposition dans cet État.

Aux fins du présent paragraphe, l'expression "régime de retraite" comprend un régime de retraite établi en vertu d'un système public de sécurité sociale.

7. Dans le présent article, le terme "imposition" s'entend des impôts qui font l'objet du présent Accord.

Article 26. Procédure amiable

1. Lorsqu'une personne estime que les mesures prises par un État contractant ou par les deux États contractants entraînent ou entraîneront pour lui une imposition non conforme aux dispositions du présent Accord, elle peut, sans préjudice des recours prévus par la législation interne de ces États, présenter sa demande à l'autorité compétente de l'État contractant dont il est un résident ou, si sa demande relève du paragraphe 1 de l'article 25, à l'État contractant dont elle est un ressortissant. Ladite demande doit être présentée dans un délai de deux ans à compter de la première notification de la mesure qui entraîne une imposition non conforme aux dispositions du présent Accord.

2. L'autorité compétente visée au paragraphe 1 s'efforcera, si la réclamation lui paraît fondée et si elle n'est pas elle-même en mesure d'apporter une solution satisfaisante, de régler la question par voie d'accord amiable avec l'autorité compétente de l'autre État contractant, en vue d'éviter une imposition non conforme à l'Accord. Tout accord conclu est appliqué nonobstant les délais prévus par le droit interne des États contractants.

3. Les autorités compétentes des États contractants s'efforcent, par voie d'accord amiable, de résoudre les difficultés ou de dissiper les doutes auxquels peuvent donner lieu l'interprétation ou l'application de l'Accord. Elles peuvent aussi se concerter en vue d'éliminer la double imposition dans les cas non prévus par le présent Accord.

4. Les autorités compétentes des États contractants peuvent communiquer directement entre elles en vue de parvenir à un accord au sens des paragraphes précédents.

5. Si une difficulté ou un doute découlant de l'interprétation ou de l'application du présent Accord ne peut être résolu par les autorités compétentes des États contractants par voie d'accord amiable en vertu des paragraphes précédents du présent article dans une période de deux ans suivant la date à laquelle la question a été soulevée, le cas peut, à la demande de l'un des États contractants, être présenté pour arbitrage au cas par cas, à moins que les autorités compétentes ne conviennent d'une procédure de règlement alternative et à condition que le contribuable ou les contribuables concernés acceptent par écrit d'être liés par la décision du groupe d'arbitrage. La décision du groupe d'arbitrage, dans un cas particulier, est obligatoire pour les deux États contractants et le contribuable ou les contribuables concernés par ce cas particulier.

Article 27. Échange de renseignements

1. Les autorités compétentes des États contractants échangent les renseignements nécessaires pour appliquer les dispositions du présent Accord ou celles de la législation interne des États contractants relative aux impôts visés par le présent Accord dans la mesure où l'imposition qu'elle prévoit n'est pas contraire au présent Accord. L'échange de renseignements n'est pas limité par les dispositions de l'article premier. Les renseignements reçus par un État contractant sont tenus secrets de la même manière que les renseignements obtenus en application de la législation interne de cet État et ne sont communiqués qu'aux personnes ou autorités (y compris les tribunaux et organes administratifs) concernées par l'établissement ou le recouvrement des impôts visés par le présent Accord, la mise à exécution ou l'introduction d'une procédure concernant ces impôts, ou les décisions sur les re-

cours relatives à ces impôts. Ces personnes ou autorités n'utilisent ces renseignements qu'à ces fins et peuvent divulguer les renseignements au cours d'audiences publiques de tribunaux ou dans des jugements.

2. Les dispositions du paragraphe 1 ne peuvent en aucun cas être interprétées comme imposant à un État contractant l'obligation :

a) De prendre des dispositions administratives dérogeant à sa propre législation ou à sa pratique administrative ou à celles de l'autre État contractant;

b) De fournir des renseignements qui ne pourraient être obtenus sur la base de sa propre législation ou dans le cadre de sa pratique administrative normale ou de celles de l'autre État contractant;

c) De transmettre des renseignements qui révéleraient un secret commercial, industriel, professionnel ou un procédé commercial ou des renseignements dont la communication serait contraire à l'ordre public.

3. Les États contractants peuvent mettre à la disposition du groupe d'arbitrage établi conformément au paragraphe 5 de l'article 26, les renseignements nécessaires pour l'exécution de la procédure d'arbitrage. La divulgation des renseignements fait l'objet des dispositions du paragraphe 2 du présent article. Les membres du groupe d'arbitrage sont soumis aux règles limitant la divulgation des renseignements décrites au paragraphe 1 du présent article en ce qui concerne tout renseignement ainsi divulgué.

Article 28. Divers

1. Les dispositions du présent Accord ne peuvent être interprétées comme limitant d'une quelconque manière les exclusions, exemptions, déductions, crédits ou autres allocations qui sont accordés ou seront accordés à l'avenir en vertu d'un autre arrangement spécial sur l'imposition en rapport avec la coopération économique ou technique entre les États contractants.

2. Les autorités compétentes de chaque État contractant pourront prescrire des règlements afin d'appliquer les dispositions du présent Accord et se tiendront mutuellement informées de ces règlements.

Article 29. Priviléges diplomatiques et consulaires

1. Aucune disposition du présent Accord n'affecte les priviléges fiscaux dont bénéficient les agents diplomatiques ou les fonctionnaires consulaires en vertu des règles générales du droit international ou des dispositions d'accords spéciaux.

2. Aux fins du présent Accord, une personne physique qui est un membre d'une mission diplomatique ou d'un poste consulaire d'un État contractant dans l'autre État contractant ou dans un État tiers et qui est un ressortissant de l'État d'envoi, est réputé être un résident de l'État d'envoi si elle est soumises aux mêmes obligations en ce qui concerne les impôts sur le revenu que les résidents de cet État.

3. Le présent Accord ne s'applique pas aux organisations internationales, à leurs organes et fonctionnaires, ainsi qu'aux membres d'une mission diplomatique ou poste consu-

laire d'un État tiers, séjournant dans un État contractant, s'ils n'y sont pas soumis aux mêmes obligations en ce qui concerne les impôts sur le revenu que les résidents de cet État.

Article 30. Entrée en vigueur

Le présent Accord entrera en vigueur le trentième jour suivant la date de la dernière notification par laquelle les gouvernements respectifs se seront notifiés par écrit l'accomplissement des procédures constitutionnelles requises dans leurs États respectifs et ses dispositions s'appliqueront dans les deux États contractants :

- a) En ce qui concerne les impôts retenus à la source, aux montants payés ou crédités à compter du trentième jour suivant la date à laquelle le présent accord sera entré en vigueur;
- b) En ce qui concerne les autres impôts, aux périodes d'imposition commençant à compter du 1er janvier de l'année civile suivant celle à laquelle le présent Accord est entré en vigueur.

2. Nonobstant les dispositions du paragraphe 1, un résident d'un État contractant peut choisir d'avoir les dispositions de cet Accord entrer en vigueur à partir du 1er janvier 2001.

Article 31. Dénonciation

Le présent Accord demeurera en vigueur pendant cinq ans et continuera d'être en vigueur par la suite pour une période ou des périodes semblables, à moins que l'un ou l'autre État contractant ne notifie l'autre État, par écrit, six mois avant l'expiration de la période initiale ou d'une période ultérieure, de son intention de dénoncer le présent Accord. Dans ce cas, le présent Accord cessera de porter effet dans les deux États contractants :

- a) En ce qui concerne les impôts retenus à la source, aux montants payés ou crédités à compter du 1er janvier de l'année civile suivant celle à laquelle la dénonciation a été notifiée;
- b) En ce qui concerne les autres impôts, aux périodes d'imposition commençant le 1er janvier ou après de l'année civile suivant celle à laquelle la dénonciation a été notifiée.

En foi de quoi les soussignés, à ce dûment autorisés, ont signé le présent Accord.

Fait à La Haye, le 6e jour de Rabbie-Al-Awal 1422 H correspondant au 29 mai 2001, en double exemplaire, en langues arabe, néerlandaise et anglaise, les trois textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation entre les textes néerlandais et arabe, le texte anglais prévaudra.

Pour le Gouvernement du Royaume des Pays-Bas :

W. J. BOS

Pour le Gouvernement de l'état du Koweït :

ABDUL MOHSEN AL-HENAIF

PROTOCOLE

Lors de la signature de l'Accord entre le Gouvernement du Royaume des Pays-Bas et le Gouvernement de l'État du Koweït tendant à éviter la double imposition et à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu, les signataires sont convenus des dispositions ci-après qui font partie intégrante de l'Accord :

1. Ad article 2

Il est entendu que si le Koweït introduit un impôt sur le revenu sur les particuliers, cet impôt sera considéré comme un impôt identique ou sensiblement analogue à celui traité au paragraphe 4 de l'article 2.

2. Ad articles 5, 6, 7, 13 et 24

Il est entendu que les droits d'exploration et d'exploitation des ressources naturelles d'un État contractant se rattachant au fond et au sous-sol de la mer d'un État contractant sont considérés comme étant des biens immobiliers situés dans cet État contractant, et que ces droits sont considérés comme faisant partie des biens de l'établissement stable dans cet État. De plus, il est entendu que les droits susmentionnés comprennent les droits afférents à une participation dans des actifs qui seront produits par une telle exploration ou exploitation, ou au bénéfice de ceux-ci.

3. Ad article 7

Il est entendu que les bénéfices imputables à l'établissement stable d'une entreprise d'un État contractant, seuls les bénéfices provenant de l'activité dudit établissement stable peuvent être attribués à cet établissement stable. Il s'ensuit notamment que les bénéfices afférents à l'entreprise ou à un autre de ses établissements stables ou à une entreprise connexe et provenant d'activités exercées à l'extérieur de l'État contractant dans lequel l'établissement stable est situé et non reliés directement à l'activité de cet établissement stable, ne sont pas imputables à cet établissement stable.

4. Ad articles 7 et 14

Les paiements reçus au titre de services techniques, y compris les études ou enquêtes de caractère scientifique, géologique ou technique, ou de services de consultation ou de supervision sont réputés être des paiements auxquels s'appliquent les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14, suivant le cas.

5. Ad article 10

1. Il est entendu, en ce qui concerne les dividendes au sens de l'alinéa a) du paragraphe 2 de l'article 10 qui sont payés par une société qui est un résident des Pays-Bas, que si l'imposition de ces dividendes, conformément à la législation en vigueur au Koweït, devait résulter en une charge fiscale inférieure à 10 % du montant brut des dividendes, les Pays-Bas peuvent prélever un impôt n'excédant pas 10 % du montant brut des dividendes.

2. Toutefois, il est de plus entendu que les dispositions en vertu du paragraphe 1 ci-dessus ne s'appliquent que si les dividendes sont payés par une société qui est un résident des Pays-Bas et que le bénéficiaire effectif des dividendes est le Gouvernement du Koweït ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales ou une institution gouverne-

mentale ou une entité intergouvernementale telle que définie au paragraphe 2 de l'article 4 et établie au Koweït, ou une société résidente du Koweït et que dans l'un ou l'autre cas :

a) Le capital de la société qui reçoit les dividendes est exclusivement la propriété effective du Gouvernement du Koweït ou de l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales ou d'une institution gouvernementale ou d'une entité intergouvernementale (dans la mesure où la participation koweïtienne d'une telle entité est concernée) telle que définie au paragraphe 2 de l'article 4; ou

b) Des actions dans une telle société sont négociées régulièrement sur le marché boursier du Koweït; ou

c) La société qui reçoit les dividendes exerce une activité industrielle ou commerciale effective au Koweït.

3. Dans le cas où une société ne remplit pas l'une des conditions énoncées au paragraphe 2 ci-dessus, les dispositions en vertu du paragraphe 1 ci-dessus ne sont pas non plus applicables en ce qui concerne une telle société s'il est établi d'un commun accord par les autorités compétentes des États contractants, en conformité avec l'article 26 de l'Accord, que cette société n'est pas établie ou maintenue au Koweït principalement dans le but d'assurer les avantages de l'alinéa a) du paragraphe 2 de l'article 10 de l'Accord et sous réserve que la société qui reçoit les dividendes soit un résident du Koweït et le bénéficiaire effectif des dividendes.

4. Nonobstant les dispositions de l'alinéa b) du paragraphe 2 de l'article 10, l'État contractant dont la société qui paie les dividendes est un résident, peut imposer les dividendes au taux prévu par sa législation nationale dans le cas où le bénéficiaire effectif des dividendes est une personne physique et un résident de l'autre État contractant, ainsi qu'un résident d'un État tiers. Toutefois, si l'État contractant dont la société qui paie les dividendes est un résident, a conclu un accord tendant à éviter la double imposition avec l'État tiers visé dans la phrase précédente, l'impôt prélevé sur ces paiements de dividendes ne doit pas excéder le taux prévu au titre des dividendes payés aux personnes physiques en vertu du présent Accord.

6. Ad articles 10 et 11

Il est entendu que le terme "dividende" comprend les revenus provenant des obligations participantes dans les bénéfices.

7. Ad articles 10 et 12

Lorsque des retenues d'impôt ont été perçues à la source en excédent du montant d'impôt exigible en vertu des dispositions des articles 10 ou 12, les demandes de remboursement doivent être présentées à l'autorité compétente de l'État qui a perçu l'impôt au cours d'une période de trois ans après l'expiration de l'année civile au cours de laquelle l'impôt a été perçu.

8. Ad article 16

Il est entendu que l'on entend par "bestuurder" ou "commissaris" d'une société néerlandaise une personne désignée en cette qualité par l'assemblée générale des actionnaires ou tout autre organisme compétent de cette société et qui est chargée de la gestion d'ensemble de la société ou de sa direction, respectivement.

9. Ad articles 19 et 23

Il est entendu que les dispositions de l'alinéa a) des paragraphes 1 et 2 de l'article 19 de l'Accord n'empêchent pas les Pays-Bas d'appliquer les dispositions des alinéas a) et b) du paragraphe 1 de l'article 23 de l'Accord.

En foi de quoi les soussignés, à ce dûment autorisés, ont signé le présent Protocole.

Fait à La Haye le 6e jour dc Rabbie-Al-Awal 1422 H correspondant au 29 mai 2001, en deux exemplaires originaux, en langues arabe, néerlandaise et anglaise, les trois textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation entre les textes néerlandais et arabe, le texte anglais prévaudra.

Pour le Gouvernement des Pays-Bas :

W. J. BOS

Pour le Gouvernement de l'État du Koweït :

ABDUL MOHSEN AL-HENAIF

